قضايا الثروة والعمل والبيروقراطية

حالات دراسية تاريخية من البحرين والعراق

علي عبدالله دويغر



كالمالت ولا بينينا



قضايا الثروة والعمل والبيروقراطية حالات دراسية تاريخية من البحرين والعراق

علي عبد الله دويغر

قضايا الثروة والعمل والبيروقراطية حالات دراسية تاريخية من البحرين والعراق

الطبعة الأولى 2015



كالالعسفة بيقينا

- عنوان الكتاب: قضايا الثروة والعمل والبيروقراطية حالات دراسية تاريخية من البحرين والعراق
 - تأليف: على عبد الله دويغر
- لوحة الغلاف: رسم بالألوان المائية للمؤلف أثناء تواجده في جزيرة جدا العام 1968
 - الطبعة الأولى: 2015
 - جميع الحقوق محفوظة
 - يطلب من دار العودة ـ بيروت ـ لبنان
 - كورنيش المزرعة بناية الريفييرا سنتر
 - هاتف: 006911818405
 - فاكس: 009611818406
 - e-mail:Daralawda@hotmail.com •
- لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال، دون إذن خطّي مسبق.

all rights reserved. No part of this book may be reproduced, stored in a retrival system, or transmitted in any form or by any mean without prior permission in writing of the publisher.

ISBN: 978-9953-593-86-9

عن الكتاب والكاتب

يتضمن هذا الكتاب مجموعة من الدراسات القيمة للقائد الوطني الراحل على عبدالله دويغر، أحد القادة الوطنيين الكبار الذين شكلوا بوعيهم المتقد وعملهم الدؤوب، ملامح مرحلة كاملة من الكفاح الوطني في البحرين، من أجل الاستقلال الوطني والديمقراطية والتقدم الاجتماعي، فهو أحد مؤسسي جبهة التحرير الوطني البحرانية؛ وأحد قادتها الكبار الذين اضطلعوا بدور مهم في بناء تنظيمها وفي صوغ وثائقها البرنامجية ورؤاها السياسية وفي نشر الوعي التقدمي في البلاد، كما اضطلع بدور مهم في تأسيس علاقتها الكفاحية بقوى ومنظمات التقدم والسلم والتضامن في العالم، وفي سبيل ذلك دفع ضريبة مواقفه الوطنية بالسجن والنفي، ولم يفت ذلك من عضده أو يضعف إرادته.

إقترن إسم على دويغر بمحطات نضالية مهمة في تاريخنا الوطني، بينها إنتفاضة مارس/ آذار 1965، حيث تم إعتقاله أثناء الانتفاضة، وكان آخر من خرجوا من المعتقل بين المناضلين والوطنيين الذين طالهم الاعتقال والسجن في تلك المرحلة، وبعد إطلاق سراحه استمر في نضاله الوطني، قبل أن يسافر لمواصلة دراساته العليا في السويد التي نال منها شهادة الدكتواره، وهناك كانت له مساهماته في العمل الطلابي والوطني، وكان هذا دأبه بعد عودته للبحرين مجدداً، إلى حين اشتداد المرض عليه في مما أضطره للالتحاق بعائلته في السويد مجددا، حيث توفي ووري جثمانه هناك.

سيرة ومساهمات على دويغر تكشف لنا عن معدن القادة

الوطنيين التقدميين في تاريخ البحرين الحديث، فإضافة إلى شمائله القيادية في التنظيم وفي العمل الميداني التي أشرنا إليها، فانه إمتاك مهارات فكرية وتقافية عالية، مكنته من الجمع بين التنظير الفكري وبين الممارسة النضالية، ويكشف عن ذلك دُّوره المهم في صوغ عدد من الوثائق البرنامجية لجبهة التحرير الوطني، فبصماته واضحة في صوغ أول برنامج سياسي للحركة الوطنية والتقدمية التي تشكلت وناضلت بشكل سري بعد قمع هينة الاتحاد الوطني في الخمسينات، ونعني به أول وثيقة برنامجية لجبهة التحرير الوطني التي عرفت بـ "بَرنامج الحرية والاستقلال الوطني والديمقراطيةً والتَّقدم الاجتماعي والسلَّم" الذي صدر في عام 1962، بعد مناقشته في منظمات وخلايا الجبهة يومداك، كما أن على دويغر بالدات كان من وضع مسودة برنامج «كتلة الشعب» لانتخابات المجلس الوطني في مطالع السبعينات، حيَّث كان مقرراً ان يكون أحد مرشحي الكتلة، لولا أن قاند المخابرات، آنذاك، إيان هندرسون أمر بنفيه من البلاد، نظراً لدوره المحوري في جهود تأسيس الكتلة وفي مجمل العمل الوطني في البلاد، وللإبعاده عن ساحة التأثير المباشر في مجريات المرحلة الجديدة لما عرف عنه من قدرات سياسية وتنظيمية.

لعلى دويغر مساهمات في الصحافة، سواء الحزبية السرية منها، أو في الصحافة الكويتية فترة عمله مديراً لتحرير مجلة «الهدف» الكويتية، لكن الدراسات المهمة التي يضمها هذا الكتاب بين دفتيه، تقدم لنا وجها آخر مهماً من وجوه الفقيد، هو وجه الباحث الرصين، المتأني في جمع مادته وتحليلها وإستخلاص الاستنتاجات منها، وهذه الدراسات تعنى خاصة بجوهر وسمات التطور الاجتماعي السياسي في البحرين، ومن أبحاثه المهمة بهذا الصدد: "تحليل مقارن للإدارة العامة في البحرين"، "تأثيرات اللؤلؤ والنفط على العمل في البحرين"، و"الرأسمال الأجنبي والنمو السكاني"، فضلاً عن دراسات أخرى تتصل بقضايا الإصلاح الزراعي في العراق، وهي الدراسات التي يحويها هذا الكتاب بين دفتيه.

بحكم طبيعة تكوينه الفكري، فإن على دويغر انطلق من منهج التحليل المادي التاريخي، وهو يرصد ويناقش ويحلل تحولات

المجتمع البحريني في الفترات التي غطاها في بحوثه، فهو على سبيل المثال يقدم في بحثه عن آثار صناعة اللؤلؤ والنفط توصيفاً للتركيب الطبقي في المجتمع البحريني، ملاحظاً أن المظاهر الإقطاعية ظلت فاعلة رغم تقدم علاقات الانتاج الرأسمالية مع مجيء النفط، مما أوجد تركيبة طبقية غريبة، أو حالة خاصة، وهو بهذا كان يتلمس مبكراً ما يتركه النفط من تأثيرات في بنية اجتماعية محافظة، ونرى أنه كان أبكر وأنضج من شخص وحلل تحولات المجتمع تحت تأثير الديناميات الاقتصادية الناشئة باكتشاف النفط، ويمكن لاستنتاجاته أن تقيد في معرفة آليات التحول لا في البحرين وحدها، وإنما في المجتمعات الخليجية التي سارت بعد حين في المسار نفسه، حتى لو كانت هناك تجليات خاصة بكل بلد على حدة.

ومع تنبهه إلى أن صناعة النفط أوجدت طبقة عاملة صناعية، ألا أن الكثرة الكبيرة من العمال غير الماهرين بسبب ضعف مستويات التعليم، وغير المنفصلين عن البيئة المحافظة التي أتوا منها، يجعل منهم بروليتاريا رثة تعيق تبلور وتماسك الطبقة العاملة الحديثة، ويلاحظ، في الآن ذاته، وجود قطاع لا بأس به من العمال يعملون في مؤسسات صغيرة ومتوسطة، وهذا التشظي يحمل تأثيراً سلبياً على تشكيل الوعى الطبقى.

ويرى أن البرجوازية الوطنية، أنذاك، صغيرة العدد وهي تجارية الطابع، وتعاني من اختراق السوق من قبل الرأسمال الأجنبي والشريحة المتنفذة من البرجوازية المتحالفة معه والمستفيدة من مزايا هذا التحالف.

أما في في دراسته المهمة الأخرى عن: «الرأسمال الأجنبي والنمو السكاني» التي وضعها عام 1972، فقد انطلق دويغر من حقيقة أن صناعة النفط في البحرين لم تأتِ جراء النمو الطبيعي للصناعة المحلية، وإنما جراء التوسع الدولي للرأسمالية والرغبة في الحصول على مصادر طاقة رخيصة، ليناقش الآثار المختلفة لنشوء صناعة النفط على النمو السكاني، وليحلل أوجه التركيبة السكانية في مجتمع البحرين.

ينقل الباحث عن أحد الدارسين أن صناعة النفط تعد من أكثر

الصناعات كثافة، وهذا ليس نابعاً من استخدام الحرفيين، وبالطبع ليس من جراء استخدام ميكانيكيين مهرة، بل من جراء استخدام التكنولوجيا والإداريين ومجموعات المبيعات وما شابه ذلك.

وتُعد هذه الدراسة، فيما أرى، مصدراً جيداً للباحثين الراغبين في تتبع تطور التركيبة السكانية في المجتمع البحريني منذ العقود الأولى للقرن العشرين، لأنها دراسة كتبت بمنهجية، واستعان فيها الباحث لا بنظريات النمو السكاني وتحليل آليات التخلف في المجتمعات النامية فحسب، وإنما أيضاً بمادة امبريقية ثرية من الإحصانيات والبيانات ذات الصلة بتطور النمو السكاني في البحرين آنذاك.

من أكثر فصول الدراسة تشويقاً الفصل الذي نظر فيه على دويغر في ما أسماه «المسألة المدينية -- الريفية»، التي يذهب فيه إلى انه ليس من الضروري رسم خطوط بين ما هو مديني وما هو ريفي في حال البحرين، فالمدن هي مراكز تجمعات سكنية في بلد لا تتجاوز مساحته (آنذاك) 250ميل مربع، خاصة وأن الإحصانيات الرسمية، كما تشير الدراسة، لا تقدم تصنيفات مختلفة للسكان من وجهة النظر هذه، في غياب مفهوم المدينة الصناعية على النحو الدارج في الغرب، وهذا عائد إلى التضارب في توزع الثروات الطبيعية والقدرات البشرية، التي تُلاحظ في أغلب الاقتصاديات العربية.

يعقد على دويغر، وهو يبحث التركيبة السكانية، مقارنة بين قانوني الجنسية في البحرين، القديم الصادر عام 1937، والذي صدر بعده في عام 1963، وهي مقارنة مفيدة ، ليلاحظ أن التوزع العمري يتأثر، مباشرة، بثلاثة عوامل متغيرة هي الهجرة والولادات والوفيات، مشدداً على أن عامل الهجرة هو المتغير الذي يلعب الدور الأكبر.

وهو استنتاج يظل صحيحاً اليوم أيضاً في صورته العامة، ولو قدر لعلى دويغر أن يواصل تحليله هذا على ضوء التطورات الراهنة لأعاننا على فهم مظاهر التحولات الاجتماعية السياسية الراهنة.

يتضمن الكتاب دراسات متأنية عن الاصلاح الزراعي في العراق في مراحل سابقة، ويمكن لنا أن ندرج هذه الدراسات في إطار معرفة الباحث بالمجتمع العراقي، كونه درس في جامعة بغداد وإنخرط في نضال الحركة الطلابية الديمقر اطية هناك فترة دراسته، وعايش التحولات المصيرية في العراق آنذاك، وخاصة ثورة 14 يوليو / تموز 1958، بما لها وعليها، وتفاعل معها لا من موقع المراقب عن بعد وإنما من موقع الشاهد القريب من الحدث ومن القوى التي ساهمت في صنعه، وكان هذا الارتباط بالعراق، والمعرفة بخصائصه، باعثاً على إختياره له حقلاً للدراسة لاختبار فرضياته ورؤاه العلمية حول معضلات التحول الاقتصادي — الإجتماعي فيه.

مبادرة «الأصدقاء والأهل» في جمع مادة هذا الكتاب ونشره، تستحق كل التقدير والثناء، لأنها تساهم في تقديم جانب من جهود هذا الرجل الكبير في تاريخنا الوطني، وتتبح للقراء من الأجيال المختلفة الاطلاع على عطاء مهم لم يتيسر له أن ينشر في حياته، والمؤكد ان مادة هذا الكتاب تُعني الأجيال الجديدة وأجيال المستقبل السائرة في الطريق الذي اختطه على دويغر وأفنى حياته فيه، من أجل بناء مجتمع ديمقراطي، حر، ومتفتح يضمن العدالة الاجتماعية والحقوق السياسية لأبنانه وبذاته ، لأنه يُعرفها بالسجل الوطني الناصع للأجيال السابقة من المناضلين الذين ضحوا في ظروف صعبة، وأرسوا أسساً وقواعد للعمل الوطني في البحرين، والذين بعد على دويغر ممثلاً نموذجياً لهم على نحو ما أشرذا.

إن معرفة تاريخنا الوطني ورموزه لا يأتي فقط من باب الوفاء لدورهم وجهودهم، وإنما، ايضاً، لأن هذه المعرفة ضرورية لفهم واقعنا الراهن أيضاً.

د. حسن مدن المنامة (البحرين) - 2015

البحرين: تأثيرات اللؤلؤ والنفط على العمل

كتب هذا البحث في 1971

تقديــم

تعتبر البحرين من البلدان الصغيرة جداً، وتكمن الغاية من هذه الدراسة (التي نشرت في 1971) ، ليس في تغطية جميع مجالات اقتصاديات اللؤلؤ والنفط في البحرين، بل إلقاء بعض الضوء على هذه الأمة ونضالاتها للحصول على مكان تحت الشمس.

جغرافية البحرين:

يقع أرخبيل جزر البحرين بين شبه جزيرة قطر وشاطئ المملكة العربية السعودية، الذي يقدر بحوالي 20 ميلاً. يبلغ عرض جزيرة البحرين 27 ميلاً، وهي مرتبطة بجزيرة صغيرة أخرى هي المحرق بطريق معبد. ومجمل مساحة البحرين تبلغ 250 ميلاً مربعاً. وعلى الرغم من أن البحرين هي بلد صغير، إلا أنها تحتوي على تنوعات طبيعية كثيرة جداً. وسكان البحرين هم من سكان الشواطئ البحرية بشكل رئيس.

| درجات الحرارة، الرطوبة، معدلات الأمطار | | | | |
|--|---------------|--------------------|--------|--|
| معدلات الأمطار | نسبة الرطوبة% | ىرجة | الشهر | |
| (بوصة) | | الحرارة (فهرنهایت) | | |
| 0.2 | 82 | 64 | يناير | |
| 0.8 | 80 | 64.5 | فبراير | |
| 0.5 | 77 | 69.5 | مارس | |
| 0.1 | 76 | 77.5 | أبريل | |
| 0.1 | 72 | 85 | مايو | |
| 0 | 67 | 90 | يونيو | |
| 0 | 70 | 93 | يوليو | |
| 0 | 74 | 93.5 | أغسطس | |
| 0 | 77 | 90 | سيتمبر | |
| 0 | 81 | 84 | أكتوبر | |
| 0.1 | 80 | 76 | نوفمبر | |
| 0.1 | 82 | 67 | نيسمير | |
| 2.9 | %77 | 79.5 | المعدل | |

الجدول رقم (1)

هذا الجدول مؤسس على مراقبة استمرت 8 سنوات بمعل 7 ساعلت يومياً. المصدر: البحرين ترحب بكم. جيمس بلجريف، ص 90.

التطور المبكر

عكست مواصفات الاقتصاد البحريني في القرون الوسطى تقدماً أكيداً في مجال الحرف، وذلك بسبب الحاجة إلى الأدوات في الزراعة، التي كانت المصدر الرئيس في الاقتصاد، والتي كانت موجهة لرعاية الأرض بزراعة ذات محاصيل. ومن جانب آخر هناك صيد اللؤلؤ والأسماك.

«كان الخليج في العصور القديمة معبراً وطريقاً للتجار، وكان يعتبر الرابطة بين الحضارات القديمة الشرقية والغربية: البابليون والمقدونيون وفارس القديمة وعرب القرون الوسطى والهند القديمة وأوروبا الحديثة، جميعهم اطلعوا على الخليج بسبب حاجتهم، قبل أن تكون من باب الصدف. فديلمون البحرين تمتلك أهمية تجارية واستراتيجية في الخليج» (1).

يشهد مركز البحرين التجاري على الأهمية السابقة التي

كانت تتمتع بها الجزر كمركز مواصلات في الخليج. ومنذ القرن الثامن عشر، انبثقت بريطانيا لتصبح أمة تتزعم التجارة العالمية. وفي الخليج كان الحجم التجاري لا يزال صغيراً. لكن هنالك دافعين للمصالح أضيفا لاحقاً:

الأول: ظهور الحاجة إلى خطوط مواصلات سريعة إضافية بين بريطانيا والهند، تلك الحاجة التي برزت مع الأحداث السياسية التي دارت أنذاك في أوروبا والحروب في الهند.

الثاني: في نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر، بدأت تنمو الخشية من الاجتياح الفرنسي للهند البريطانية بدعم من قوات تدخل أخرى. وعندها كانت بدايات التأسيس النظري لأهمية الخليج في الدفاع عن الهند. وهذا التنظير نصرَحَ بحاجة بريطانيا إلى قاعدة قوية في الخليج (1).

إن الشواهد السابقة التي سقناها على أهمية الخليج تجعلنا ندرك أكثر النواحي التأسيسية لقدوم الاستعمار البريطاني إلى هذه المنطقة، الأمر الذي أخضع لدراسة من قبل مركز الدراسات الاستراتيجية الدولية.

ساعد النمو الطبيعي للسكان في تلك المرحلة في تطور المجتمع الريفي وتفعيل صناعة بناء السفن، التي قدمت مساهمة في تطوير صناعة صيد اللؤلؤ وصناعة الشحن بالسفن. ومع ازدياد حركة النقل البحري بين الهند والعراق، الأمر الذي أدى إلى نمو التجارة، أخذت صناعة الشحن بالسفن تحث على زيادة عدد السكان. لم يكن النمو الطبيعي للسكان كافياً للحاجات، من قوة العمل في كلا الصناعتين: صيد اللؤلؤ والشحن بالسفن، الأمر الذي أدى إلى البحث عن استيراد العبيد. لعبت عملية تجارة العبيد دوراً هاماً في عملية تطوير صناعة اللؤلؤ وصناعة الشحن بالسفن والقرصنة أيضاً. كانت صناعة مراكب الصيد وحياكة الغزل وصناعة الخزف والفخار وبيع الملابس وصناعة النسيج والخيوط والقصب، هي الحرف التقليدية التي ساهمت في عملية التطوير. وما زالت جميع هذه المهن حيّة إلى الآن، مع بعض التعديلات التي تحتاجها هذه الأيام.

صناعة صيد اللؤلق

للبحرين تاريخ عريق مع صناعة صيد اللؤلؤ. فتشارلز بلجريف في كتابه Personal Column يرسم صورة عن مساهمة صناعة صيد اللؤلؤ في الاقتصاد.

«منذ وصولي إلى البحرين وحتى السنوات السبع التالية، كان ازدهار هذا البلد ووجوده يعتمد على تجارة اللؤلؤ. فعندما يكون الصيد جيداً ترتفع أسعار اللؤلؤ ويحصل الغواصون وأصحاب مراكب الغوص وتجار اللؤلؤ على المال الوفير الذي ينفقونه في السوق.. ويستورد البانعون كمية أكبر من البضائع التي تغرض عليها الحكومة الضرائب الجمركية، التي تعتبر المصدر الرئيسي الإيراداتها... ولم تكن هناك ضريبة على اللؤلؤ، والدخل الوحيد الذي تحصل عليه الحكومة من هذه التجارة هو مبالغ صغيرة تتقاضاها نظير تسجيل سفن الغوص. لقد كانت صناعة اللؤلؤ صناعة مزدهرة، توفر العمل لحوالي 20 ألف رجل بحريني خلال موسم الصيد».

في عام 1930، بلغ عدد القوارب في صيد اللؤلؤ ألف قارب، غير أنه وعندما أخذ اللؤلؤ المستنبت (الصناعي) يظهر إلى الوجود، أخذت صناعة اللؤلؤ تعاني من انخفاضات عالية في الأسعار وصولاً حتى انخفاض عام 1929 المشهور.

يؤثر هبوط أسعار اللؤلو في السوق العالمية على صناعة اللؤلؤ، في وقت نعلم فيه أن البحرين تعاني من داء البطالة. فالعديد من أصحاب القوارب (النواخذة) وتجار اللؤلؤ واجهوا صعوبات حادة في تأمين تمويل أساطيل صيد اللؤلؤ، وكانت الحكومة ذاتها في موقع تقديم المساعدات لهم عن طريق القروض. وعندما حان الوقت للغواصين، وجد بعض التجار وأصحاب القوارب بأنهم غير قادرين على إيجاد المال اللازم لذلك.

نظام الأجور في صناعة صيد اللؤلؤ

لا تدفع للغواصين أجور يومية أو شهرية عادة، وإنما يشاركون في الأرباح الناتجة عن بيع اللؤلؤ. وقبل بداية كل موسم غوص يحصلون على مبالغ مالية مقدماً، على أن تستقطع من

مداخيلهم واستحقاقاتهم من الموسم المقبل! وهذا المبلغ النقدي دائماً يجذب الرجال إلى هذه المهنة، بل ينسون أحياناً أن هذا المبلغ هو دين عليهم يجب أن يسددوه مضاعفاً. فضلاً عن أن الغواص عندما يسئلم المبلغ مقدماً، يكون مجبراً على العمل للنواخذة (صاحب السفينة) خلال الموسم القادم. وغالباً ما يقترض النواخذة الأموال اللازمة من التجار وأصحاب الدكاكين الموجودة في السوق لكي يستطيع تجهيز وتمويل سفينة (الجالبوت) وإعطاء المقدم إلى الغواصين.

يقوم التجار باحتساب فوائد مالية على النواخذة (اصحاب السفن)، الذين بدورهم يحتسبون فوائد على المبالغ التي يقدمونها للغواصين.

يحصل النواخذة دائماً على خمس إجمالي الأرباح، ويوزع الباقي على الغواصين ومساعديهم الذين يسخبون الحبل ويطلق عليهم (السيب)، حيث يمنح كل غواص سهمان، مقابل سهم واحد للسيب لكن إذا قام تاجر اللؤلؤ أو النوخذة نفسه بتمويل رحلة الغوص، فإنه لا يحتسب فوائد مالية. وعادة فإن الرجل الذي يوظف أمواله لهذا الغرض بإمكانه شراء محصول اللؤلؤ بسعر يقل بنسبة عشرين بالمائة عن سعر السوق.

من الناحية النظرية، يعتبر هذا النظام عادلاً للجميع. لكن الساءة استخدامه وعدم التطبيق الصحيح له، جعل من الغواصين عبيداً تقريباً. كما أن النواخذة يفرضون فوائد مالية على القروض والمبالغ التي يمنحونها للغواصين مقدماً. ويقومون أيضاً بتزوير وتضخيم حسابات ديونهم. ويضطر الغواصون نتيجة لذلك إلى العمل بدون أجر لصالح النواخذة والتجار (الطواويش)، وذلك طيلة فترة توقف موسم الغوص التي تستغرق ثمانية أشهر. والنواخذة والتجار يستطيعون تحويل الغواصين من أحدهم إلى الآخر أو رهنه لصاحب الدكان مقابل القرض، أو أن يسدد له الفائدة المترتبة على القرض للكامل الموسم، وذلك دون الرجوع إلى الغواصين أنفسهم.

لم تكن لدى الغواصين الوسائل التي يستطيعون فيها فحص حساباتهم، والملجأ الوحيد لهم كان الاحتكام إلى النواخذة والتجار (الطواويش) الآخرين المشهورين بفسادهم وتعاطيهم الرشوة والذين

لا يتعاطفون معهم.

وعندما يموت أحد الغواصين تتحول ديونه إلى أولاده، فحالما يصبح الابن بالغاً يصبح عليه العمل كغواص لصالح النواخذة لكي يؤدي ديون والده.

تعرض النواخذة (أصحاب السفن) أيضاً لأوقات عصيبة، اضطرتهم إلى رهن منازلهم وقواربهم إلى التجار الذين يتعاملون بالشؤون البحرية. ويترتب على انقضاء أي موسم غوص فاشل إفلاسات كثيرة، تشمل تسليم النواخذة للغواصين وللسفينة (الجالبوت) إلى الرجل المقرض لهم والذي يكون بانتظارهم على الساحل.

يعتمد الغواصون، حسب وجهة نظري، على الحظ ويحبون المغامرة بالفطرة، وكل واحد منهم يحكم بأن سفينته ستعثر في يوم على لؤلؤة عظيمة الثمن، تجعل منه رجلاً ثرياً يتمكن نتيجة ذلك من الابتعاد عن عمل الغوص.

لم يكن الشبان صغيرو السن يمانعون العمل كغواصين بسبب قلة فرص العمل التي يحصلون من ورانها على أجر في تلك الأيام، بالإضافة إلى إغراء القروض المالية التي تقدم لهم قبل الموسم. وعندما يصبح الغواص عجوزاً ومتعباً يجب عليه الاستمرار في العمل لأنه ملتزم بالديون.

ثورة الغواصين

في كل سنة، ابتداء من عام 1926 وحتى عام 1932، كانت تقع مشاكل في بداية موسم الغوص عندما تدون المبالغ التي تقدم على الحساب للغواصين. في أحد الأعوام قام الغواصون بإضراب ورفضوا الخدمة على ظهر السفن. وفي وقت آخر اقتحموا مستودعاً لأحد التجار في مدينة المحرق وحطموا الكثير من محتوياته. بقيت الفوائد تزداد كامتياز للغواصين الذين تظاهروا ضد هذه الحالة القاسية (3). وبسبب التمرد المستمر من قبل الغواصين، جاء قانون الغوص الجديد الذي أصدره الحاكم آنذاك ليحد من نسبة الاستفادة منه

«لقد خفض قانون الغوص الجديد الذي أصدرته الحكومة من

نسبة الفائدة إلى مستوى معقول، كما حددت الحكومة التي كانت سياساتها ترمي إلى تقليص القروض تدريجياً من حجم المبلغ الأقصى المقدم لكل غواص، وأنشأت نظاماً دورياً ومبسطاً للحسابات وأصدرت لكل واحد من الغواصين دفتراً صغيراً بحجم جواز السفر، يحتوي على حسابه مع النواخذة وتفاصيل أخرى، وكانت هذه الدفاتر تفحص من قبل موظفين خاصين باستمرار، وتسجل مبيعات اللؤلؤ بشهادة ثلاثة من الغواصين الذين يختارهم طاقم السفينة. ومنعت الحكومة العمل غير المدفوع الأجر خلال فترة توقف موسم الغوص. وألغت محكمة الغوص القديمة وأصبح لكل غواص الحق في اللجوء إلى المحاكم العادية، وحينما كان يتوفى أحد من الغواصين يسقط دينه عن أهله.

قوبلت هذه القوانين الجديدة بمعارضة شديدة من قبل التجار وأصحاب السفن. إلا أن الحكومة لقيت الدعم والتأييد من قبل رجال الدين وبعض التجار وسماسرة اللؤلؤ (4).

في عام 1932، قررت الحكومة بعد تشاورها مع بعض التجار، تحديد قيمة المبالغ المقدمة للغواصين، والتي أصبحت أصغر من تلك المطبقة في السنة الماضية. بدأت الثورة في 26 مايو/ أيار 1932 بجمهرة من الغواصين تظاهرت ضد قانون الغوص الذي بدلاً من قيامه رفع دخولهم، قام بإبقائهم تحت نير الاستغلال. اقتحم الغواصون مركز شرطة المنامة وأطلقوا سراح رفاقهم. ووجه هذا العمل بعنف مقابل، مما أدى إلى فقدان ومقتل بعض الغواصين.

انحطاط صناعة صيد اللؤلؤ

من الجدول رقم (2) نرى أن مجرى صناعة صيد اللؤلؤ آخذة بالانحسار مع مر السنين:

| عدد العاملين | عدد السفن | العام |
|--------------|-----------|-------|
| 19.300 | 508 | 1930 |
| 11.550 | 316 | 1935 |
| 7.500 | 191 | 1940 |
| 5.100 | 121 | 1945 |
| 840 | 94 | 1950 |
| 563 | 25 | 1952 |
| 450 | 12 | 1954 |

الجدول رقم (2)

المصدر: البحرين - درة الخليج. م. ب. سنان.

يرينا الجدول السابق أن 2.5 % فقط من مجموع السفن في عام 1930 بقي عاملاً في عام 1930 بقي عاملاً في عام 1954.

من الصعوبة بمكان تحديد مقدار القيمة التي كانت تحصل عليها البحرين من الصيد في السنوات الماضية، حيث قدرت لعام 1833 بـ 240 الف جنيه ولعام 1835 بـ 304 الف جنيه ولعام 1869 بـ 304 الف جنيه استرليني.

وفي أكثر السنوات المعاصرة كانت الحكومة البحرينية تقدم الرقاماً رسمية. تعطي تصوراً عاماً عن تاريخ الصناعة خلال الربع الأخير من القرن . في عام 1833 قيل إنه كان هناك 1500 قارب تغادر البحرين سنوياً لصيد الؤلؤ، وفي عام 1866 انخفض عددها إلى 900. تعطي الأرقام مؤشراً على هذه الصناعة. ففي عام 1930 كان هنالك 805 قوارب مجهزة بـ 1930 رجل من صيادي اللؤلؤ، وكان الدخل يعادل 2,125,000 روبية هندية، بينما في عام 1948 لم يبق سوى 83 قارباً مجهزة بـ 2000 رجل. وبلغ دخل الصيد بمعدل 6 و9 مرات على التسلسل. ومن الملاحظ أن كمية الصيد انخفضت بالقيمة بما يعادل 2.5 مرة أو في عام 1950 أصبح دخل الصيد الصيد المصيد ما كان النصف مما كان

عليه في عام 1930.

لم تكن أسباب انحطاط صناعة صيد اللؤلؤ تكمن في ظهور اللؤلؤ الصناعي ، بل كانت أيضاً بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية الكبيرة التي حصلت عام 1929، التي أدت إلى انخفاض الطلب على اللؤلؤ من قبل طبقات المجتمع الأوروبي الراقية. ومع انخفاض المستوى العام للتوظيف في صناعة صيد اللؤلؤ، جراء العوامل المشار إليها، أخذت قوة العمل التي أصبحت عاطلة تبحث عن بديل، الذي لاقته في صناعة النفط مع الرأسمال الأمريكي الذي امتص جزءاً من فائض قوة عمل صناعة صيد اللؤلؤ.

بدا ارتفاع الفاعلية في الاقتصاد وهيكلة الإنتاج متأثرين جداً بالتجارة الأجنبية. وهذه الأهمية الاستراتيجية للتجارة الأجنبية في اقتصاد إنتاج اللؤلؤ في البحرين، كانت قد انتقلت من الحركة الدورية العالمية في الأزمات الاقتصادية، والتي أوقعت البلاد في البطالة والكساد. وهذا يمكن إدراكه، لأن الكساد أتى نتيجة أن البحرين كانت تعتمد في تصديرها على سلعة واحدة، لم يكن من الممكن استهلاكها داخلياً. وقبل اكتشاف النفط، كان التوظيف يأتي من ذلك الرأسمال المتراكم من تصدير اللؤلؤ. كانت عملية تصدير اللؤلؤ من العمليات المكثر أهمية والعامل المؤدي إلى ازدهار اقتصادي، وتكوين الرأسمال الضروري لتمويل عمليات الغوص، مما أدى إلى توسيع الرأسمال الداخلية والخارجية، وساعدت البحرين لكي تصبح المركز التجاري للخليج.

«وضع أول نظام إداري جمركي في البحرين عام 1860، وبقي تحت السيطرة المباشرة للحاكم حتى عام 1880، عندما أصبحت تعهد إلى مقاولين محليين» (5).

كانت مستويات معيشة الطبقة العليا من التجار والنواخذة (أصحاب السفن) والشيخ، ترتفع، بينما بقيت دخول بقية السكان في مستوى العوز. جاء ازدياد الاستيراد في بداية القرن لإرضاء العادات الاستهلاكية للطبقات الراقية. «وكما هو معكوس في أرقام الحكومة، فإن الاستيراد بلغ سنوياً 82000 جنيه استرليني ما بين عامي 1922

صناعة النفط

«لم ينتج دخول أول شركة نفط إلى البحرين سوى نشاط قليل جداً في البحرين، لأن ذلك أثار فضولاً كبيراً بين الأوروبيين، أكبر مما هو عليه الحال لدى البحرينيين» (7).

في بداية عملها، لم توظف الشركة عمالاً كثيرين في عمليات الحفر، واستمر ذلك حتى بناء مصفاة النفط، حيث قامت بتوظيف أعداد كبيرة من السكان (8).

كانت هنالك توظيفات صغيرة للرأسمال الأجنبي، حتى أنها لم تكن تتجاوز ما كان موظفاً في صناعة صيد اللؤلؤ قبل أزمة الكساد، وحتى أن الأجور كانت منخفضة جداً بسبب الضخ الكبير في قوة العمل.

بلغ إنتاج النفط عام 1934 نحو 285,072 برميلاً. وفي عام 1935 بلغ عدد الآبار المنتجة ست عشرة. وفي السنوات اللاحقة وصل الإنتاج إلى 4,644,635 برميلاً، بالإضافة إلى مصفاة نفط صغيرة شيدت ووضعت في العمل. وبعد مرور سنة وصلت طاقة إنتاج المصفاة إلى 25,000 برميل باليوم. وفي ذات العام قفزت طاقة الإنتاج لتصل إلى 7,762,264 برميلاً.

بقي الإنتاج محافظاً على نفسه خلال فترة الحرب العالمية الثانية، خلالها كان يتراوح بشكل ثابت بين 2 مليون و4 ملايين طن سنوياً. أما المخزون فقد كان صغيراً نسبياً، وحالياً (في 1971) يقدرون بأنه سيستنفد حتى عام 1990. وأيضاً هناك حقول غير مستثمرة التي تشاركت البحرين بالتساوي مع العربية السعودية بها حسب اتفاقية 1967.

في عام 1964 وظفت شركة بترول البحرين 7000 عامل، ثلثاهم كانوا من البحرينيين وحوالي 1000 من البعثتين الأمريكية. والبريطانية.

في عام 1945، بلغت طاقة مصفاة النفط 3 ملايين طن في السنة، كما تم إدخال تطويرات إليها في عام 1952، عندما أغلقت

مصفاة عبادان أثناء عملية تأميم النفط التي قامت بها حكومة الدكتور مصدق في إيران. ووصلت طاقة المصفاة الآن (1971) إلى 250,000 برميل في اليوم. يصل أغلب النفط الذي يكرر في هذه المصفاة من العربية السعودية، قادماً عبر أنبوب بحري قطره 21 بوصة. ووصل معدل الطاقة اليومية في عام 1968 إلى 230,998 برميلاً، منها حوالي 175,000 قدمت من المملكة العربية السعودية.

في عام 1968، كررت المصفاة أكثر من 15 مليون برميل من وقود الطائرات وما دون 7 ملايين برميل من البترول. وبلغ حجم المبيعات المحلية 1300 برميل في اليوم، وهو في ارتفاع. في نهاية عام 1968 انخفضت قوة اليد العاملة النفطية بحوالي 1500 عامل، حيث منذ مارس/ آذار 1965 بدأت سياسة التسريح تأخذ مكانها. وفي نهاية عام 1968 بلغ عدد العمال في الشركة 4455، أو 87.6 في المئة من مجموع القوة العاملة.

وفي ذات الوقت كانت نسبة العاملين الإنكليز 6.5 %. بقي دخل استخراج النفط يتزايد حتى وصل إلى مليون دولار عام 1940. كانت الحكومة تتقاضى عادة 14 سنتاً عن كل برميل، لكن في عام 1952 «بعد مصدق»، انضمت البحرين وسواها من الدول المنتجة في الخليج إلى مبدأ الخمسين – خمسين، وفي عام 1955 وصل دخله إلى 8.4 ملايين دولار.

في عام 1967 وصل حجم إنتاج النفط إلى 70000 برميل في اليوم بقيمة تقريبية تعادل 33 مليون دولار (يعود امتياز النفط البحريني إلى مجموعة كالتكس). لم تنشر اتفاقية الامتياز هذا قط منذ التصديق عليها، وهذا خلاف اتفاقيات الامتياز الأخرى في المنطقة.

يقول ماركس «إن هناك دورة طويلة من نزعات الرأسمالية للتوظيف في مجال الرأسمال الثابت (الآلات) لزيادة نسبتها إلى الرأسمال المتغير (قوة العمل)». أو كما شرحها ماركس: هنالك ارتفاع مستمر في «التركيب الفوقي» للرأسمال. ويكمن سبب هذا الارتفاع في مساعي الرأسماليين في خلق تراكم في ذات الوقت الذي يحاولون فيه البقاء على انخفاض الأجور. وإذا توجه الرأسماليون بذاتهم إلى خلق تراكم في الرأسمال المتغير (قوة العمل) فالأجور

سوف ترتفع حتماً.

وللحيلولة دون ذلك، فإنهم يقومون بإنتاج آلات أكثر يزودون بها الصناعة لتكون جيشاً احتياطياً ويحافظون على الأجور المتدنية(9).

و هكذا، في البحرين فإن نمو الإنتاج أدى إلى رفع إنتاجية القوة العاملة، وهذا المثال يمكن أن ناخذه من توزيع القوة العاملة في إنتاج النفط؛ ففي المكان الذي يوجد فيه ارتفاع في الإنتاج هنالك انخفاض في عدد العمال. وتعني التغييرات في هيكلية الإنتاج تقديم تكنولوجيا تكرير جديدة، أن الانخفاض في عدد العمال وازدياد الإنتاج مع أسعار منخفضة نسبياً، سوف يؤديان إلى الارتفاع بمقدار القيمة الزائدة.

الانفجار الديموغرافي

إحصانيات السكان (الف)

| 1968 | 1967 | 1965 | 1960 | 1955 | 1950 |
|------|------|------|------|------|------|
| 200 | 195 | 185 | 150 | 127 | 110 |

الجدول رقم (3)

المصدر: اليونسكو: كتاب سنوي 1969 - إحصاء.

معل النمو السكاتي 3 بالألف في السنة (10).

المساحة: 250 ميلاً مربعاً.

الكثافة السكانية في كل 1.15 ميل مربع 1000 نسمة (من إحدى أكبر الكثافات في العالم).

| | بين سكان البحرين | مجموعات الأعمار | |
|---------|------------------|-----------------|---------------|
| المجموع | نكور | إناث | مجموعة العمر |
| 83.667 | 42.328 | 41.339 | أقل من 16 |
| 16.579 | 9.139 | 7.440 | 20 -16 |
| 32.839 | 19.338 | 13.501 | 36 -21 |
| 23.171 | 13.684 | 9.487 | 40 -31 |
| 13.492 | 8.030 | 5.462 | 51 -41 |
| 7.082 | 4.052 | 3.030 | 60 -51 |
| 5.373 | 2.813 | 2.560 | 61- فما فوق |
| 182.203 | 99.384 | 82.819 | المجموع العام |

الجدول رقم (4)

المصدر: إحصاء البحرين 1965.

| ين حسب إحصاء 1959 | التوزيع السكاني المناطقي في البحر |
|-------------------|-----------------------------------|
| 61.837 | المنامة |
| 32.279 | المحرق |
| 6.648 | الرفاع |
| 4.434 | الحد |
| 34.892 | الريف |
| 3,123 | عوالي وأملكن إقامات شركات النفط |
| 143.213 | المجموع |
| لإنك 65.737 | الجنس: النكور 77.476 ا |

جدول رقم (5)

سجل إحصاء عام 1965 الرسمي للسكان أنه 32,220 نسمة هم من أهالي الريف، يشكلون نسبة 17.6 % من السكان. أما الآخرون فبلغ تعدادهم 149,984 نسمة، وهم ممن يعيشون في المناطق المدينية.

لا يستطيع التصنيف (ريفي - مديتي) أن يصبح مؤشراً على

نقاط اختلاف اقتصادية واجتماعية بين السكان، لأن هذه النقاط تعود لأسباب كثيرة:

الأول، المسافة القصيرة بين أبعد قرية والعاصمة أو المدن الأخرى، التي لا تتجاوز بأفضل الحالات 4 أميال.

الثاتي، إن غالبية القروبين يعملون خارج قراهم، التي في بعض الحالات لا تستخدم إلا من أجل المنامة. فهنالك حوالي 4654 قروياً يعملون في حقلي الزراعة والصيد (11).

يأتي الأنفجار السكاني في البحرين من جراء المعدل المرتفع لازدياد السكان الذي يبلغ 3 بالألف سنوياً. وبالمقارنة مع بلدان اخرى، يعتبر معدل النمو السكاني في البحرين احد أكبر المعدلات في العالم. ويعود هذا الارتفاع لطبيعة الرغبة فيه في البحرين، وإلى الهجرة الخارجية إليها. وإن الاستمرار في الطلب على قوة العمل الرخيصة يؤدي إلى نمو هجرة خارجية، حيث يقوم المهاجرون الأجانب باحتلال مواقع في قوة العمل الداخلية، التي تعتبر أضخم بكثير من الطلب. وبالإضافة إلى ارتفاع معدل النمو السكاني، فإن مساحة الجزر مجتمعة لا تبلغ سوى 250 ميلاً مربعاً، والتي تعتبر نسبياً ذات كثافة عالية بالسكان، الأمر الذي يجعل البحرين واحدة من أكبر بلدان العالم اكتظاظاً بالسكان.

يضاف إلى ذلك، الانزياحات الكبيرة في درجات الأعمار، حيث أن ربع السكان هم في سن الدراسة، الأمر الذي يجعلنا نفكر بطبيعة الأزمات الاقتصادية التي ستظهر في المستقبل. إن انخفاض عدد السكان يضيق من الفجوة بين الريف والمدينة ويجعلنا مطمئنين إلى أنه لم يرسم أي حاجز بين المناطق الريفية والمدينية في البحرين.

حركة العمال في البحرين

أخذ النفط يساهم في التحولات الاجتماعية والاقتصادية في البحرين، حيث وصل دخل الفرد في عام 1969 إلى 180 ديناراً (2). ولكن هذه المساهمة لم تكن مرضية إلى تلك الدرجة التي تحل فيها مشاكل السكان الاستهلاكية والتوظيفية، أو لسد الاحتياجات المادية والاجتماعية للطبقة العاملة التي تشكل غالبية السكان، وهذا عائد إلى

طبيعة النظام السياسي مدعوماً من قبل السياسة البريطانية، وأيضاً التوظيفات الأمريكية في مجال النفط.

«تنحصر مساوئ هذا الاستغلال في ظهور استقطاب طبقي بين طبقتين ووصول الأوضاع إلى درجة إمكانية الإطاحة بالرأسماليين بواسطة اتحاد البروليتاريا المتعاظم. فالرأسمالية بسبب تفاقم الأوضاع تقوم بحفر قبرها» (13).

إن التناقضات في البحرين هي انعكاس للاستغلال السيئ لقوة العمل وللمصادر الطبيعية للبلاد من قبل الإهبرياليين، وأيضاً الاستنزاف اللاعقلاني للنفط. كما قادت السياسة التي انتهجها الرأسماليون وحلفاؤهم إلى زيادة قوة الحركة الوطنية، التي أخنت شكل إضرابات من قبل الطبقة العاملة الجديدة في صناعة النفط. في عام 1938، وبعد 6 سنوات من اكتشاف النفط، كانت الإضرابات تواجه بأساليب قمعية، مما أجبر قسماً من العمال البحرينيين على الهجرة إلى المملكة العربية السعودية، حيث أخذوا مكان العمالة المستوردة هناك.

كانت السياسة الإمبريالية تدار من قبل شخص بريطاني يدعى تشارلز بلجريف «ولأسباب سياسية ومادية كان الأمريكيون قلقين مثلنا وراغبين في الإبقاء على السلام في الخليج» (14). وهذا ما يوضح أنهم كانوا يديرون سياسة يمنع فيها عمال البحرين من تشكيل اتحاد عمالي. وهذا الاستنتاج سوف يتم توضيحه لاحقاً.

ستأتي فرصة ثانية للحركة الوطنية عبر تفعيل هيئة الاتحاد الوطني في عام 1954، التي كانت تمثل حركة البرجوازية الوطنية «طبقة البرجوازية التي مصالحها السياسية والاقتصادية تتوافق مع استمرار الهيمنة للدول الإمبريالية والتي موضوعيا مهتمة بتطوير قوى الإنتاج» (15).

عولت هيئة الاتحاد الوطئي على إقامة حكومة اصلاحية مستقلة، وكانت الوسائل التي استخدمتها هي شعارات: اللاعنف، المقاومة السلبية، وبصورة أقل أو أكثر كان برنامج الهيئة صورة مطابقة لبرنامج المهاتما غاندي.

في ديسمبر/ كانون ألأول عام 1954، دعت هيئة الاتحاد

الوطني الإضراب عام المدة أسبوع على مستوى البلاد، نجح الإضراب في إجبار البريطانيين على توظيف الخبرة العمالية البريطانية لتشريع المطالب العمالية بانتخاب لجنة من العمال، أما ممثلو الحكومة والموظفون فقد تم تعيينهم من قبل الحكومة. برزت الطبقة العاملة كمشارك أكبر في حركة هيئة الاتحاد الوطني وأسست اتحاد عمال البحرين، الذي بعد ثلاثة أشهر من حياته «وصل عدد أعضائه إلى 14,000 عامل» (16).

«عقدت اللجنة 58 اجتماعاً، آخرها كان في أكتوبر/ تشرين الأول 1956» (17)، الذي شكل نهاية اللجنة والهيئة. وفي فترة أزمة السويس 1956، تظاهر الشعب البحريني وأدان المعتدين. اتخذ الإهبرياليون البريطانيون هذه الذريعة لاجتياح البلاد بوحدات عسكرية، تمركزت في القواعد العسكرية البريطانية الواقعة على الجزر، في وقت كان فيه الرأي العام العربي مصوباً باتجاه العدوان الثلاثي على مصر. ليس هناك ما يثير الاستغراب بأن يقوم الإهبرياليون بتصفية حركة الإصلاح السلمية، لكن المثير للاستغراب هو وجود حركة جماهيرية عالية التنظيم في بلد صغير كالبحرين، لا تتجاوز مساحته الكلية 250 ميلاً مربعاً، بعدد سكان لا يتجاوز تتجاوز مساحته الكلية 250 ميلاً مربعاً، بعدد سكان لا يتجاوز

أتت السنوات اللاحقة لتصبح أكثر السنوات قمعاً من تاريخ البحرين السياسي، حيث اختفت جميع الحريات الديمقراطية التي عمل بها سابقاً. وما كان على الطبقة العاملة والحركات الوطنية إلا أن تندفع إلى تحت الأرض.

في 11 مارس/ آذار 1965، بدأ عمال الصناعات النفطية اضرابهم احتجاجاً على موجة تسريحات العمال، التي طالت 1500 عامل، وقام العمال المدينيون والطلاب بدعمهم. ويمكن القول إن الشعب كاملاً جُيّش في هذه المظاهرة. أوقف الإضراب العام جميع النشاطات الاقتصادية في البحرين، وكان قادة هذا الإضراب مجهولين. وانحصرت المطالب بتوقيف حملة التسريحات، ومطالب أخرى لها ذات الطبيعة والتي هي موجودة في كامل العالم الرأسمالي، كتأسيس اتحاد عمال، حرية الصحافة، إلغاء حالة الرأسمالي، كتأسيس اتحاد عمال، حرية الصحافة، إلغاء حالة

الطوارئ، تحرير المعتقلين والسجناء السياسيين وأخيراً الحق بالتظاهر.

استمرت هذه الانتفاضة شهرين، حيث صدمت الرأي العام في البلدان المجاورة وسواها، وذلك بسبب الإجراءات القمعية التي استخدمت من قبل رجال الجيش البريطاني في وجه هذه الحركة السلمية.

الأهمية الاستراتيجية

في هذا الجزء من بحثنا سوف نحاول أن نميط اللثام عن الوحشية والتشويه الإمبريالي في البحرين، وماذا يكمن خلف هذه السياسة العدوانية الإمبريالية في البحرين والخليج:

«هناك أهميتان استراتيجيتان للخليج: - المواصلات والنفط. ان أهمية الخليج كممر ومدخل كانت قد توضحت عبر التاريخ. والنفط، طبعا، يعتبر التضمين الاستراتيجي الضخم في الخليج. وعند هذه النقطة، نعتقد أنه من المناسب القول بأن نفط الشرق الأوسط الذي يصدر عبر الخليج لا يزال وسيكون إلى زمن طويل، المصدر الرئيس الأول للطاقة في العالم» (18).

يرينا الجدول رقم (6) توقعات أهمية النفط في الإنتاج والأسعار في عام 1967 (19):

| برميل في اليوم | المنطقة |
|----------------|---|
| 2.600.000 | السعودية |
| 2.595.000 | إيران |
| 2.290.000 | الكويت |
| 1.230.000 | العراق |
| 415.000 | المنطقة المحايدة |
| 385.000 | أبو ظبي |
| 325.000 | قطر |
| 70.000 | البحرين |
| 9.910.000 | المجموع |
| | 2.600.000 2.595.000 2.290.000 1.230.000 415.000 385.000 325.000 70.000 |

جدول رقم (6)

يعتبر انتاج الشرق الأوسط حالياً أضخم منتج للنفط في العالم، هذه المنطقة التي تنتج 10 ملايين برميل كل يوم حسب إحصائيات 1967، إذا ما قورنت بإنتاج الولايات المتحدة البالغ 8,800,000 برميل من النفط وإنتاج الاتحاد السوفييتي 5,800,000 برميل في اليوم. والأبعد من بذلك، هو أن أكثر منتجي النفط في الشرق الأوسط هي تلك الدول التي تشاطئ الخليج.

«إلى جانب ذلك، تعتبر العلامة المميزة للشرق الأوسط هي الاحتياطي العالمي من النفط، الذي يبلغ أكثر من ثلثي الاحتياطي العالمي. لذا فإن كامل المنطقة ولسنوات عديدة سوف تقود اقتصاد النفط لغرب أوروبا. كما أنه هناك 30 % من النفط الخام المستخرج في العالم يأتي من الشرق الأوسط. وفي وقتنا الحاضر فإن نصف النفط المستخرج من هذه المنطقة ينقل بحرأ إلى أوروبا الغربية عبر الخليج» (20).

وعلى الرغم من أن مشاركة البحرين في إنتاج النفط تعتبر من المشاركات الصغيرة، غير أن الأهمية الاستراتيجية لاكتشاف النفط تعود إلى زيادة أهميتها الاستراتيجية العسكرية وذلك بعد 4 سنوات من اكتشاف النفط وبناء مصنع تكرير النفط، حيث حول البريطانيون والأمريكان الجزر إلى قاعدة عسكرية. ذات أهمية عظمى لحماية مصالح الإمبريالية النفطية في الشرق الأوسط ولقمع الجماهير في المنطقة.

«هنالك 10 % من مجمل إنتاج النفط لبلدان الخليج يصدر الى بريطانيا، التي تمتلك أكثر من 30 % من التوظيفات المالية في مجمل نفط الخليج، والتي تقدر أرباحها التقريبية بـ 500 مليون دولار في السنة» (21).

كان البريطانيون يستوردون في عام 1967 حوالي 50 % من استهلاكهم النفطي من الخليج. ومن الجلي أن هذه الاستيرادات من منطقة الخليج استخدمت لغاية الخفض النسبي للاستنزاف الأجنبي الذي كان يعاني منه الاقتصاد البريطاني.

في عام 1967 أيضاً، كان حوالي 50 % من النفط يذهب إلى أوروبا الغربية من الخليج. كما أن ثلاثة أرباع من مجموع

استيراد إيطاليا للنفط أتى من الخليج، بينما تستورد فرنسا والدول الاسكندنافية حوالي نصف استيراداتها النفطية، وألمانيا الغربية أكثر من ثلث استيراداتها النفطية أيضاً من الخليج.

زد على ذلك، لنقل إن 82 % من التمويل النفطي لليابان يأتي من الخليج، في الوقت الذي تستورد فيه كل من أستراليا ونيوزيلندا حوالي 70 % من احتياجاتها النفطية من الشرق الأوسط.

بينما في الهند وباكستان، حيث هما من البلدان الأخرى التي ينعكس ارتفاع الطلب فيها على نفط الخليج على حركة التصنيع المتزايدة (22).

يجب أن نحدد تخوم وأبعاد المصالح الإمبريالية، التي تأتي بعد انسحاب بريطانيا على الأوجه التالية:

أولاً: النفط:

أكثر من نصف نفط أوروبا الغربية يأتيها من الخليج. كما تعتبر منطقة الخليج المزود الرئيس للنفط لأستراليا ونيوزيلندا وجنوب إفريقيا واليابان وجنوب آسيا. ويعتبر نفط الخليج ذا أهمية قصوى للولايات المتحدة. كما استخدم نفط الخليج من قبل الولايات المتحدة في جنوب آسيا (حرب فيتنام) وهو الذي يقوم بإمداد وحدات الولايات المتحدة والناتو المتمركزة في أوروبا الغربية بالنفط.

ثانياً: ميزان المدفوعات:

هنالك حقيقة تقول إن نفط الخليج هو أرخص لأوروبا الغربية من النفط الذي يأتيها من المناطق الأخرى المنتجة له في العالم، وإن الأموال التي تصرف عليه تعود لشراء سلع أو لكي توظف في منطقة الاسترليني. وهذا يعني أن استهلاك نفط الخليج من قبل أوروبا الغربية يساهم في الحيلولة دون التأثير على ميزان المدفو عات.

وبالنظر الى البحرين من خلال صورة العالم الواسعة، وبانها من دول العالم النامية، من الضرورة بمكان تسليط الضوء على بعض الجوانب الخاصة، التي بحثت من قبل أ. فرومكين في كتابه «النظريات الحديثة في العلاقات الاقتصادية الدولية»: «كنس تعاظم

قوة حركات التحرر الوطنية من وجه الأرض، الأذرع الاستعمارية الأخيرة للإمبريالية، وأتت الدول المستقلة الجيدة لتأخذ مكانها ولتحل محل الدول المستعمرة (المولونيالات) سابقاً. وإن الحصول على الاستقلال السياسي له أهمية كبيرة، ولكنه لا يعني أنه انتصار نهائي في معركة النضال ضد الاستعمار» (23).

«في الوقت الحاضر، لا يزال تصدير الراسمال يجلب أرباحاً ضخمة للاحتكارات الإمبريالية. وإن الدورات العائدة المتأتية عن التوظيفات المالية في الخارج، بشكل رئيسي في الدول النامية، هي أعلى من تلك المتأتية عن طريق التوظيفات المالية في الداخل. وتجدر الإشارة هنا إلى أن أرباح الشركات الأمريكية في توظيفاتها الخارجية أكثر بـ 50% من تلك التي تجنيها من توظيفاتها الداخلية» (24).

في الدول النامية تتبدل الأهميات بشكل جار وأيضاً المسائل السياسية المعقدة، وذلك بالمقارنة مع الرأسمال الأجنبي في العالم، وعملياً أكثر فيما يتعلق بالتوظيفات الرأسمالية من قبل الاحتكارات الأجنبية. وهذه المشاركة تعتبر من الخطوط الحمراء وهي نقطة التقاء عدد من المسائل الإقتصادية والسياسية: التناقضات الخارجية مع الإمبريالية، الصراع الطبقي في الداخل، مشاكل الاقتصاد الصغير، التطوير والمحافظة على وتائر التقدم الاجتماعي (25).

التركيب الطبقي

توصف التركيبة الطبقية في البحرين كما يلي:

1- سيادة العلاقات الإقطاعية من قبل (الشيخ وأسرته) في الوقت الذي تأخذ فيه علاقات الإنتاج طابعاً رأسمالياً، الأمر الذي أنشأ تركيبة طبقية غريبة (خاصة). وفي ذات الوقت، اختلاف في دور مختلف الطبقات الاجتماعية. فعلى سبيل المثال، هنالك: الطبقة العاملة المتطورة نسبياً والبرجوازية التجارية الوطنية والبرجوازية الكومبرادورية.

2- لا تزال الطبقة العاملة فتية، وهي تتلمس قواها وتنميها، كما لاحظنا، عبر مساهمتها في الحركة الوطنية. ولم تبدأ البروليتاريا الصناعية بالنهوض إلا بعد اكتشاف النفط.

3- يشكل وجود العمال غير الماهرين والساذجين (البروليتاريا الرثة) عقبات أمام البروليتاريا الصناعية، ويعود تدني مهارتهم إلى مستوى التعليم الضعيف الذي تلقوه.

4- هنالك قطاع لا بأس به من الطبقة العاملة يعمل في مؤسسات صغيرة ومتوسطة. وهذا التشظي يحمل تأثيراً سلبياً على تشكيل الوعي الطبقي، بحيث تصبح عملية توحيد جميع العمال في اتحاد واحد للنضال في معركتهم المشتركة ضد المستغلين مسألة مهمة.

5- هنالك عدد صغير نسبياً من الفلاحين والعمال والزراعيين – 4.654 من السكان.

6- البرجوازية الوطنية صغيرة في البحرين نسبياً وهي تجارية الطابع، ومصالحها مخترقة من قبل الإمبريالية المهيمنة، كما لاحظنا من خلال مشاركتها في الحركة الوطنية لعامي 1954 -- 1956.

7- أما طبقة ملاك الأراضي (التي أيضاً تضم الشيخ وأسرته) فهي تتقاطع مع الإمبريالية والكومبرادور التجاري والبرجوازية، وهي تعمل على الحفاظ على امتيازاتها وتستخدم كسلطة عدائية موجهة ضد النضال الوطني الليبرالي. وهي القوة الرئيسة للرجعية الداخلية والاستعمار.

خاتمة

استدعي التغيير في البنية التحتية الاجتماعية في البحرين من خلال التحالف بين الطبقات الوطنية، التي تتناقض مصالحها مع الإمبرياليين: الطبقة العاملة، الفلاحون، والبرجوازية الوطنية، تحت قيادة الطبقة العاملة، القوة الأكثر أهمية في خلق التحولات الثورية وفي نيل الاستقلال الوطني. وهذا الحلف مهيأ له أن يصبح القاعدة لجبهة وطنية عريضة للنضال ضد الاستعمارين الجديد والقديم.

الهوامش:

- (1) الخليج مضامين الانسحاب البريطاني. ص 51.
 - (2) مذكرات بلجريف. تشارلز بلجريف. ص 50.
- (3) (4) اقتطفت هاتين الفقرتين من كتاب مذكرات بلجريف، المستشار البريطاني للشيخ بين عامي 1931 1957. وكان يدير الإدارة الحكومية في أغلب مرحلة إقامته في البحرين. كما أن وصفه لعملية صناعة صيد اللؤلؤ لها أهميتها لنا لكتابة هذا البحث، لكننا بالتأكيد حذرون من جهة رواية العلاقات في صناعة صيد اللؤلؤ، لذا فإن محاولتنا في هذا العمل اعتمدت على قليل أو كثير من المصادر الحكومية.
 - (5) الخليج. أ. ت. ويلسون. ص 245.
 - (6) (7) (8) مذكرات بلجريف. ص. ص: 75، 81.
 - (9) تطور الاقتصاديات الحديثة. ر. ت. جيل. ص 340.
 - (10) البحرين درة الخليج العربي. م. ب. سنان. ص 233.
 - (11) البحرين لمحة مختصرة. الهادي بن خلف ص 180.
 - (12) التايمز 1969/12/16.
 - (13) تطور الاقتصاديات الحديثة. ر. ت. جيل. ص 33.
 - (14) مذكرات بلجريف تشارلز بلجريف ص 80.
 - (15) نظريات حديثة في العلاقات الاقتصادية الدولية. أ. فرومكين. ص 243.
 - (16) (17) من البحرين إلى المنفى. الباكر. ص 388.
 - (18) (19) الخليج مضامين الانسحاب البريطاني. ص 62 67.
 - (20) (21) (22) المصدر السابق. ص 64.
- (23) (24) (25) نظريات حديثة في العلاقات الاقتصادية الدولية. ص. ص
 - .243 (199 (195

بيبلوغرافيا:

المصادر الرنيسية

- 1- إحصاء البحرين لعام 1965.
- 2- مجلة «هنا البحرين» باللغة العربية.
 - 3- كتاب اليونسكو السنوى 1969.
- 4- البحرين: لمحة مختصرة. عبدالهادي خلف 1968.
- 5- أضواء على ما يجري في الخليج العربي. سيف بن على. جبهة التحرير الوطنى في البحرين.
- 6- المشاريع الاستعمارية في الخليج العربي. سيف بن علي. جبهة التحرير الوطني في البحرين.
 - 7- البحرين ترحب بكم. جيمس بلجريف. الطبعة الخامسة.

- 8- البحرين درة الخليج العربي. م. ب. سنان.
 - 9- من البحرين إلى المنفى. الباكر.
 - 10- عدد التايمز تاريخ 1969/12/16.
 - 11- الكتاب الدولي السنوي

الأدبيات:

- 1- مذكرات بلجريف. تشارلز بلجريف 1960.
 - 2- الخليج. أرنولد. ت. ويلسون 1928.
- 3- الوضُّع القانوني لدول الخليج العربية. حسين البحارنة 1968.
- 4- الخليج، مضامين الانسحاب البريطاني. مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية. واشنطن 1969.

أطروحات علمية:

- 1- نظريات حديثة في العلاقات الاقتصادية الدولية. أ. فرومكين 1969.
 - 2- تطور الاقتصاديات الحديثة. ت. جيل. 967.

البحرين: الرأسمال الأجنبي والنمو السكاني

كتب هذا البحث في ١٩٧٢

مقدمة

تعتبر هذه الدراسة أساساً تحليلاً تاريخيًا للبحرين، والتي هي عبارة عن أرخبيل في الخليج العربي. ولحالة دراستنا هذه، فإن البحرين لا تؤخذ بالتصنيف كنموذج للدول المتخلفة، لكن كمثال يمكننا بواسطته أن نقارب حالات التخلف، والخيار هنا ارتكز على توفر المعطيات اللازمة للبحث وعلى كون البحرين عبارة عن بلد صغير.

هنالك في البحرين عنصران متغيران: الرأسمال الأجنبي والسكان، وهما يشكلان هيكل هذه الورقة المقدمة والسؤال المطروح هو كيفية تسليط الضوء على ظاهرة التخلف. ولا يمكن للأبعاد الواسعة لـ «الصناعة المتخلفة» أن نعزوها إلى البحرين، وذلك بسبب أن صناعة النفط فيها أصبحت تعمل في مجالي الاستخراج والتكرير، اللذين يسيطران على الاقتصاد في الجزر فيها منذ أكثر من 35 عاماً (عند كتابة هذا البحث في العام ١٩٧٢). يربط بعض المؤلفين التخلف في بلد ما بدخل المواطن المنخفض، وفي هذا المجال فإن دخل الفرد في البحرين يقدر بـ 180 ديناراً (١)، وهذا معدل يعتبر عالياً حتى بين الدول المتطورة.

تنحصر الغاية من هذه الورقة في محاولة تشكيل تحليل لبحث

النواحي الرئيسية لتاريخ الاقتصاد البحريني وللتغير الذي ظهر في المرحلة الواقعة بين عامي 1930 و1965. كما أن مسائل التخلف تبحث من خلال إخضاعها للاحتكار النفطي العالمي وتأثيرها على السكان. وهذه القضايا ستؤخذ على الشكل التالي:

أولاً: لمحة تاريخية وشكل الصناعة المبكرة (اللؤلؤ)، التي سيتم ملامستها بالتركيز على التطور التاريخي لاقتصاد الجزر في مرحلة ما قبل النفط.

ثانياً: تطور التوظيفات الأجنبية، التي سوف نبحثها حسب معدلات تحولها، نوع المنتج والمواقع النسبية للمزودين في المجالات الداخلية والدولية.

ثالثاً: النمو السكاني، وسوف نلامسه بالتركيز على دوره في عناصر تكوين الصيرورة الهيكلية، كالهجرة، السياسات الحكومية في توزيع الإنتاج (الطبقة العاملة ومطالبها) ومسائل البطالة والبطالة الجزئية.

وأخيراً: بحث توجهات قطاع الخدمات في التجارة والصناعة المصرفية، كما سوف نميط اللثام عن النتائج النهائية للإنفاقات السكانية.

ونحن عندما نصف البحرين كبلد متخلف، فإنبا نعتمد على مبدأ ميردال في تعريف التخلف: «الذي يعني في واقع توصيف الدولة على انها (متخلفة)، أن هنالك بلدأ فيها مجموعة ضخمة من الأوضاع غير مرغوبة بما يخص العمل والحياة: الإنتاج، المداخيل، مستوى الحياة المتدني، تعدد نماذج الإنتاج، تدنى في مستوى الصحة العامة ونماذج سلوكية منفرة، وأيضاً هنالك أعراف وعادات غير مرغوبة. هذا على مستوى الدولة، وما يقابله على مستوى العلاقات الاجتماعية والاقتصادية في العائلة وبين الجيران»(2). وبينما يعزو ميردال التخلف إلى الإنتاج الاجتماعي، فإن كارل ماركس يعزوه إلى النمط الاقتصادي للإنتاج «تنحصر العملية الواقعية بتداخل الإبداعين الشخصي والمادي في السلع. وإن عملية الإنتاج تصبح عند ذلك بذاتها وظيفة رأسمالي»(3).

إن دراسة التخلف عبر دراسة وتحليل العلاقات داخل النظام

الرأسمالي، كما يرى ميردال، هي على ما يبدو مؤسسة لفهم التطور والتغيير التاريخي، إلا أن هذا المطلب العام غير كاف البحث في ترابط العوامل التي تسبب التخلف. ولا تعتبر حقائق التخلف هذه ضرورة تجريدية ومركبة في تحديد النقطة التي يرتكز عليها الاستغلال.

يتكيف النمط الرأسمالي للإنتاج في البحرين مع مؤسسات وأوضاع، سوف تتغير حالما تغير نمط الإنتاج من النمط الإقطاعي إلى الرأسمالي، أي من نمط جني اللؤلؤ إلى الإنتاج النفطي. في الوقت الذي فيه تكون حجج ميردال تختلف عما هي عليه لدى ماركس، فإنها انعكاس للنظريات البرجوازية المتعلقة بالنمو الاقتصادي، تلك التي بقيت مؤطرة تاريخيا وتحريفيا. إن «الاقتصادوية» كما «العلم الإيجابي» يسمحان للاقتصاديين في التجرد من العلاقات الاجتماعية - الاقتصادية الحقيقية، وإحلال نظرياتهم مكان تلك المدافعة عن قدسية وحاجات المجتمع الرأسمالي. فمن وجهة نظرهم، تستطيع الأمم المتخلفة أن تكرر التطور الذي يفضي إلى الرأسمالية فحسب. وكمثال على هذه النظريات، تلك التي طرحها و. و. روستوف تحت عنوان «مراحل النمو الاقتصادي». عدد روستوف خمس مراحل للنمو:

«المجتمع التقليدي؛ عصر التكيف مع التجارة النقدية؛ عصر التعامل النقدي؛ سيادة الرشد؛ عصر الاستهلاك الجماهيري الواسع»(4). شكل وصول عصر ما قبل التجارة النقدية (تبادل السلع) مادة «لتكوين البنية الفوقية للرأسمالية - سكك الحديد، الموانئ والطرق - وأيضاً في إيجاد قاعدة اقتصادية للتحول من الزراعة والتجارة إلى الصناعة، التي أصبحت رابحة، حيث في المرحلة الأولى كان التقدم النسبي يقع على عاتق الزراعة وإنتاج المواد الغذائية ومواد التصدير الخام»(5). يصبح القصور التاريخي في نظرية روستوف متناقضاً مع الحالة المدروسة، لذا فإنه بشكل عام صدق على «أن التطور الاقتصادي هو أكثر من أن يكون صناعياً فحسب»(6).

أو كما هو عند أندريه ج. فرانك: «إن معانى مراحل

روستوف لا تأخذ بالحسبان تاريخ البلدان المتخلفة ولا علاقاتها مع البلدان المتطورة عبر قرون مضت، وتمحو مقاربة روستوف الحقيقة التي تقول إنه خلال هذه العلاقات فإن الدول المتطورة اليوم كانت قد دمرت كامل البنية السابقة لهذه المجتمعات»(7).

في داخل بنى البلدان المتخلفة كالبحرين، يطغى الرأسمال الأجنبي على النشاطات المصرفية الداخلية. والسؤال المطروح هو إلى أين تذهب فوائد هذه العمليات في البلدان المتخلفة؟ أو أنها على الضد من ذلك فهي تزيد الاستغلال، الأمر الذي يصبح عقبة تضعف مساهمة البلدان النامية في التجارة العالمية.

والعوامل المبدئية التي تفسر الدور الإجرامي الذي تقوم به الدول الصناعية الكبرى في التجارة العالمية، نجدها معروضة في تعابير (عروض) فروكين «إنه مطابق لما حدث في عام 1961، عندما تحولت المساهمة في التصدير التي قامت بها البلدان الرأسمالية الصناعية بين بعضها لتصبح 51 % من حجم الصادرات الرأسمالية ذات العالمية، بينما حجم تصدير هذه البلدان إلى البلدان الرأسمالية ذات الإنتاج البدائي بلغ 23 % من المجموع»(8). «والأنكى من ذلك أن الفروقات (الخسائر) كانت تؤخذ من البلدان المتخلفة كنتيجة لمعدلات التجارة السينة التي لوحظت في مسوحات الاقتصاد العالمي عام 1958، وأن انخفاض الأسعار على المواد الأولية بالإضافة إلى استمرار ارتفاع الأسعار على المواد المصنعة، هذه الخسارة بلغت اكثر من 2000 مليون دولار بين عامي 1957 - 1958 للبلدان ذات الإنتاج الأولي (المواد الخام) فيما يتعلق بدخلها الحقيقي وطاقاتها الاستيرادية»(9).

في البحرين، تولد سياسة الدولة الاقتصادية وطبيعة آلية الاقتصاد الموجود فيه، نموا اقتصادياً سلبياً، تقابله الحاجة إلى تسريع معدلات النمو السكاني، الذي بلغ بمعدل 3 بالألف. «ترينا الخبرة أن نشوء أي صناعة في أي بلد صناعي واندماجها مع النشاطات يؤسس «قطباً تطويريا» لا يمكن أن يظهر فوراً. وبذل الجهود في التطويرين الاقتصادي والاجتماعي هو شرط لابد منه ويجدر أن يقوم

بهما رجال الدولة»(10).

نبذة تاريخية

حتى مرحلة تنافس القوى الاستعمارية في التوسع، عبر محاولاتها احتكار أسواق الشرق، كان الخليج يحتل في هذه المعمعة موقعاً استراتيجياً. كانت التوابل السلعة الأولى التي دخلت عالم التجارة الرأسمالية والمنافسة. وهنالك بضائع أخرى كالحرير والسجاد والأفيون والقماش واللؤلؤ، كان لها دور ريادي في المساهمة في التجارة الدولية، التي كانت تجلب من أسواق الشرق مارة عبر الخليج. فديلمون والمكواز وهرمز أصبحت جميعها بالتدريج أهم المواذئ والمراكز التجارية.

أخذت النشاطات التجارية الضخمة دورها من خلال بانوراما من الحروب الداخلية، كالعلاقات بين القوى الاستعمارية الكبرى، ومثل هذه النشاطات ظهرت أيضاً في مناطق عديدة أخرى من العالم. كان البرتغاليون أول من فتح الخليج في القرنين الخامس عشر والسادس عشر، ووصل الألمان بعد اندحار البرتغاليين. وحدث هذا الأمر قبل أن ينهزم الألمان في حروبهم الأوروبية، حيث قدم عندها البريطانيون. لاحقاً جرت هنالك صراعات بريطانية - فرنسية بنفس الطبيعة، انتهت بانتصار البريطانيين ليصبحوا القوة الاستعمارية الرئيسية، وذلك من خلال شركة شرق الهند البريطانية.

في عام 1819 شنت شركة شرق الهند حملة ضد القواسم في رأس الخيمة. وكانت الشركة تهدف من وراء ذلك إلى مقاومة القرصنة في الخليج التي كانت تشكل خطراً على التجارة البريطانية مع الهند. هذا "الخطر" الذي سلط الضوء عليه الدكتور العقاد قائلاً:

"كان هنالك اعتقاد بأن البريطانيين اصطدموا بالقواسم لمحاربة القرصنة، إلا أننا إذا تمعنًا بعمق في وثائق تلك المرحلة، سوف نلاحظ أنه كانت هنالك خشية من منافسة التجار العرب. لذلك وضعت الشركة كامل إمكانياتها من أجل تدمير ملاحي التجارة العرب تحت ذريعة مقاومة القرصنة في بعض الحالات، ومحاربة تجارة الرقيق في حالات أخرى"(11).

وهكذا تم تدمير قوة الملاحة العربية بالتدريج، الأمر الذي صب في مصلحة التجارة البريطانية. وتحولت منطقة الخليج إلى منطقة بكر التجارة البريطانية، حيث أصبحت الأخيرة هي الوحيدة المهيمنة عليها. ومع دخول السفن التجارية التي عادت ملكيتها لمؤسسات بريطانية، أخنت نشاطات السفن التقليدية (الدهو) تنقرض إلى حد بعيد. وبالتدريج وبانتظام أخذ المالكون الجدد (التجار ومالكو السفن) يخضعون التجار المحليين، مستخدمين إمكانياتهم الضخمة وقوتهم السياسية والاقتصادية. وهكذا، أخذ نمط السوق المتغير يتفاعل في داخل الاقتصاد الاحتكاري كواحد من اقتصاديات الإنتاج المصنعة بالنسبة للتجارة الأجنبية والمصنع البريطاني وسلع الحيازة. أدى هذا الأمر بجلاء إلى هيمنة التجارة الأجنبية وإلى الهبوط التدريجي في مستوى الاقتصاد المحلي، الذي أخذ يتواءم مع طرق استخدامه والتعامل معه من قبل صانعي السياسة البريطانية في المنطقة

الشكل المبكر لصناعة اللؤلؤ

فيما يتعلق بحالة البحرين بالخصوص، كانت التوظيفات تقتطع بشكل رئيس من الرأسمال المتراكم عن تصدير اللؤلؤ. لذا كان تصدير اللؤلؤ العامل المحرك الهام في الحصول على اقتصاد غير جامد، وتجهيز الرأسمال الضروري لتمويل صناعة صيد اللؤلؤ، التي بقيت تتوسع إن كان بالنسبة للتجارة الأجنبية أو المحلية، كما أنها ساعدت في محافظة البحرين على موقعها التجاري في الاقتصاد المستنفذ داخل الخليج.

"تم تطبيق قانون الجمارك في البحرين لأول مرة في عام 1860، وبقي هذا القانون تحت سيطرة الحاكم (الشيخ) حتى عام 1888، عندما أصبحت بتعهد مجموعة موظفين من خارج صفوف المتعهدين المحليين"(12).

تشهد هذه المرحلة على نمو طبيعي في عدد السكان، الأمر الذي أسس لتطوير المراكز المدينية - الميناء بشكل رئيس ومراكز النشاطات ذات الوجه البحري، ودفع إلى حركة قوية لبناء السفن

لإمداد صناعة صيد اللؤلؤ, وكانت هذه النشاطات تنحصر بشكل رئيس في بناء المراكب الشراعية (الدهو)، لبيع الغزل والنسيج، والملابس والفخار والخزف والقماش والأصماغ والسجاد. وهذا قاد أيضاً إلى تشكيل علاقات إدارية محدودة المستوى.

والأبعد من ذلك، أن البحرين المعتمدة على اللؤلؤ، جعلت الاقتصاد موضوعاً لتقلبات السوق ومرونة التزويد، المتولدة من طبيعة عملية الإنتاج هذه.

«اعتمدت البحرين على تجارة اللؤلؤ. إذا أتى الصيد جيداً، وحصل اللؤلؤ على أسعار عالية، فإن الغواصين ومالكي القوارب (النواخذة) وتجار اللؤلؤ، سوف يجنون المال، الذي سوف يصرفونه في السوق. ويلجأ أصحاب الدكاكين إلى استيراد المزيد من البضائع، التي تجمع عليها الدولة الضرائب، التي كانت المصدر الرئيسي لدخلها... كان اللؤلؤ صناعة مزدهرة، توظف حوالي 20000 رجل بحريني خلال الموسم»(13).

من الصعوبة بمكان تقدير قيمة عمليات صيد اللؤلؤ البحريني خلال القرن الماضي. بلغ إجمالي الدخل في عام 1833 (240,000) جنيه استرليني و (400,000) جنيه في عام 1835، و (303,941) جنيه في عام 1835، و (303,941) ايضاً تقارير تشير إلى أنه في عام 1833 كانت هنالك 1500 قارب تغادر البحرين سنوياً إلى مقرات صيد اللؤلؤ، ولاحقاً في عام 1896 انحدر هذا العدد ليصل إلى 900. وفي السنوات الأحدث قدمت الحكومة البحرينية أرقاماً إحصائية رسمية، التي تنير قليلاً تاريخ هذه الصناعة خلال الربع الثاني من القرن العشرين.

| ريه | سيد اللؤلؤ وطواقمها البث | فوارب د |
|-------|--------------------------|---------------------|
| العام | عد السفن | عدد الطواكم البشرية |
| 1930 | 508 | 19300 |
| 1935 | 316 | 11550 |
| 1940 | 191 | 7500 |
| 1945 | 121 | 5100 |
| 1948 | 83 | 2000 |
| 1950 | 94 | 840 |
| 1952 | 25 | 563 |
| 1954 | 12 | 450 |

الجدول رقم (1) المصدر: البحرين - درة الخليج. سنان ن. ب.

يرينا الجدول السابق الهبوط التدريجي في صناعة صيد اللؤلؤ. وهذا الانحدار ليس نتيجة لظهور اللؤلؤ الصناعي، لكن أيضاً كان وراءه أزمة الكساد الاقتصادية العالمية التي حصلت في عام 1929، حيث أدت هذه الأزمة إلى ضعف الطلب على اللؤلؤ من قبل الطبقات الأوروبية الراقية، فانخفض إجمالي التوظيفات في صناعة اللؤلؤ، مجبرة القوة العاطلة عن العمل للبحث عن خيارات أخرى اللعمل في مجال الغوص. وانتقلت الأهمية الاستراتيجية للتجارة الأجنبية في البحرين فيما يتعلق باقتصاد إنتاج اللؤلؤ، انتقلت إلى حركة دولية دورية، مما أدى إلى أن تسقط البلاد في أزمة الكساد. وهنا نلاحظ أن مصروفات الحكومة التي كانت تتقاضاها من الخدمات الجمركية قد انخفضت حوالي 82000 جنية خلال عامي الخدمات الجمركية قد انخفضت حوالي 1920 جنية خلال عامي

إن عملية التحول هذه في الاقتصاد التي حدثت في الثلاثينات، لم تسهم في حدوث تغييرات جوهرية في مجالي الإنتاج والاستهلاك. وكانت الحاجة إلى تشجيع الإدارة البريطانية إلى أي نوع من المبادرات الصناعية محصورة في استقراء توجهات الاقتصاد.

الشكل الجديد للنفط

لم تأت عملية خلق صناعة النفط في البحرين من النمو الطبيعي للصناعة المحلية، بل أتت من جراء التوسع الدولي للرأسمالية ومن الحاجة للحصول على مصادر طاقة رخيصة.

"صنع قدوم شركة النفط بعض الخشية في البحرين، وكانت المصلحة في ذلك أعظم لدى الأوروبيين منها لدى البحرينيين".

تم آكتشاف النفط في البحرين عام 1932، ووصل حجم إنتاج النفط الخام في عام 1934 (285072) برميلاً، وفي عام 1936 وصل إلى (4644635) برميلاً، كما تم بناء مصفاة نفط صغيرة ووضعت في العمل. في عام 1937 وصلت طاقة إنتاج المصفاة 7762264 برميل في اليوم وقفز إنتاج النفط الخام إلى 7762264 برميل

"في بداية الأمر، لم تقدم الشركة على توظيف عدد كبير من الرجال في أعمال الحفر، وبعد بناء المصفاة أخذت الشركة تشغل قسماً كبيراً من السكان"(15).

وجد الاحتكار النفطي الدولي (الكارتل) في فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية، والذي تم تأسيسه من قبل شركات النفط الرنيسية في بواكير الثمانينات. سيطر هذا الكارتل النفطي على إنتاج النفط وتحكم بنظام تسعيرته، الأمر الذي أبقى الأسعار أعلى مما يجب عليه أن تكون في طبيعة الحال في الأسواق. كما أن قيد تطوير حقول النفط ذات الكلفة الواطئة، بسبب الأثر الذي سيتركه النظام الذي يساوي بين سعر تسليم النفط إلى أوروبا الغربية مهما كان مصدره.

الامتيازات والعلاقات

من وجهة النظر السياسية، وفي حالة البحرين، فإن الامتيازات لم تكن تعطى للشركات الأجنبية دون موافقة، وقد كانت هناك شركة أمريكية وليست بريطانية هي التي ربحت الامتيازات لاستخراج نفط البحرين. وكانت حجتها في ذلك أنه انطلاقاً من أسباب دبلوماسية، فإن بريطانيا لا تريد المباشرة باستخراج النفط

بذاتها، لاسيما في البحرين، لأن إيران كانت قد أعلنت أن هذه الجزر هي جزء لا يتجزأ من أراضيها. والأبعد من ذلك أن بريطانيا كانت لها مصالح نفطية في إيران، بالإضافة إلى موافقتها على اتفاقية الخط الأحمر، التي أعطت للمصالح الأمريكية إمكانيات متساوية في الشرق الأوسط.

ومباشرة، تمسكت شركات النفط الأمريكية بالامتيازات في البحرين والسعودية. وأنذاك كانت العمليات النفطية في البحرين تساس باتفاقيات الامتياز، التي عقدت بين شركة ستاندارد أويل أف كاليفورنيا وشركة تكساكو مع شيخ البحرين. تأسست شركة نفط البحرين المحدودة "بابكو" كشركة تابعة وسجلت في كندا لكي تباشر عملياتها.

وكانت هذه الامتيازات لم تلحظ الحالات التي لم يكن فيها شيخ البحرين مسيطراً على كامل الاقتصاد وعلى جميع ضمانات الاتفاقيات، إلى جانب أنه كان هدفاً لضغوطات سياسية واقتصادية، مضافاً إليها الحاجة الماسة للمعرفة فيما يتعلق بصناعة النفط. على سبيل المثال، تلك المعاهدة التي وقعت بين الحكومة البريطانية وشيخ البحرين عام 1892، التي جاء في نصها أنه لا يجوز للشيخ القيام بنشاطات سياسية واقتصادية دون موافقة السلطات البريطانية.

والى عمل المعادد على يعي. «تعهد حصري من شيخ البحرين للحكومة البريطانية مؤرخ

سیعهد مصري من سیخ البسرین منسود البریست مور. فی 13 مارس عام 1892».

أنا عيسى بن علي زعيم البحرين وبحضور الكولونيل أ.س. تالبوت المقيم السياسي في الخليج الفارسي. وبموجب ربط نفسي برباط مقدس، أقر باسمي وباسم ورثتي وخلفائي بالأمور التالية:

الأول - إنني لن أدخل، بأي حال من الأحوال، في أي معاهدة أو أرتبط مع أية قوة أخرى غير الحكومة البريطانية.

الثاني - إنه ودون مصادقة الحكومة البريطانية لن أقبل أي مندوب لأية دولة أخرى على الأراضى التابعة لى.

الثالث - إنني لن أرهن أو أبيع أي جزء من الأراضي التابعة

لي، أو أسمح لأحد بأن يحتلها، فالأراضي بالكامل ستبقى محفوظة ومصونة للحكومة البريطانية.

البحرين بتاريخ 13 مارس 1892 الموافق لـ 14 شعبان 1309هـ.

عيسى بن علي الكولونيل أ. س. تالبوت شيخ البحرين المقيم السياسي في الخليج الفارسي المصادقة

نائب الملك والحاكم العام للهند

مصادق عليه من قبل سعادة نانب الملك والحاكم العام للهند في سيلما بتاريخ 12 مايو 1892.

هـ. م. ديوراند سكر تير حكومة الهند - مديرية الأجانب"

لم يتم نشر اتفاقية امتياز النفط البحرينية، كما أنه لم يسمح للجمهور بالاطلاع عليها. وهي كسواها من اتفاقيات الامتيازات التي منحت في المنطقة كانت تغطي مساحة كامل البلاد. والأنكى من ذلك أن هذا الامتياز لم يتضمن أية فقرة حول وجوب التخلي عن المناطق المستثمرة بعد انتهاء فترة محدودة. إلى جانب المدد الزمنية التي كانت ممطوطة جداً، فإن أغلب الامتيازات امتدت حتى 75 سنة. وذلك حسب الامتيازات التوريطية المستخدمة (سوساري)، التي تتضمن ما يلي:

"تستخدم امتيازات التنقيب عن النفط سلسلة من العلاقات الأميرية والمالية بين الشركات صاحبة الامتيازات كمنتجة للبترول والحكومات المحلية كدول وكمالكة للمصادر الطبيعية. وتعتبر الحكومات المحلية كشركات البترول وعلى ذات السوية. إن الحكومة المحلية كمالك للمصادر الطبيعية، وكتعويض على قيامها بتمكين شركة البترول من استخراج مصادرها الطبيعية، لها الحق في نيل حصة معينة من الإنتاج أو ما يعادلها من المال. ومثل هذا التعويض أو الثمن يعرف عامة بـ "الضريبة". والحكومة المحلية بما أنها مرجع أميري لها الحق في فرض ضرائب دخل أو أية ضرائب أخرى داخل أراضى دولتها. وأخيراً، وكدولة ذات سيادة، فإن السلطتين التشريعية أراضى دولتها. وأخيراً، وكدولة ذات سيادة، فإن السلطتين التشريعية

والتنفيذية للدولة المحلية لها الحق بتطبيق القوانين والمراسيم والأحكام التي تدير بها أنشطة الشركات العاملة داخل أراضيها الوطنية"(18).

على أية حال، إنه وعلى الرغم من نصوص الامتيازات المبكرة التي وضعت من قبل الشركات الرئيسية، لكن التدخل العملي للحكومة المحلية أو استخدامها لحقوقها كان محدوداً جداً. فامتياز البحرين على سبيل المثال يضمن امتياز استيراد السلع الرأسمالية والبضائع الوسيطة وأي سلع استهلاكية أخرى دون دفع أية رسوم استيراد، والسماح بتصدير البترول دون دفع أي رسوم تصدير، أو التعهد بتسليم القطع الأجنبي. وهذا ما كان ملاحظاً من خلال عمليات شركة «بابكو» اليومية.

كانت الامتيازات قصيرة الأجل، لكنها كانت طويلة بما فيه الكفاية لتقديم كل شيء لشركات النفط. يعلق تقرير الأمم المتحدة على اتفاقيات شركات النفط في الشرق الأوسط كما يلي:

«تعطي شروط الامتيازات الشركات الأجنبية الحرية في العمل، بكيفية يعزلها فيها فعلياً عن اقتصاديات بلدان الشرق الأوسط. كان مقدار كميات النفط المستخرجة مرتبطاً بالظروف العالمية أكثر من الظروف المحلية.

والأنكى من ذلك أن هذه الشركات كانت هي صاحبة وسائط النقل المزودة لها، إن كانت من أنابيب أو ناقلات نفط، التي تحمل نفط الشرق الأوسط إلى أسواقها. والقطع الأجنبي الذي كان يستحصل من صفقات بيع النفط إلى شركات البترول، في أغلب الأحيان، كان يعود عن طريق هذه الشركات. وبعيداً عن تأثير عمليات النفط في دول الشرق الأوسط المنتجة فهي غير مباشرة، كما أن الفوائد التي تجنيها منها هذه الدول محدودة»(19).

أسعار ما قبل الحرب

كانت أوروبا الغربية تدفع بمعدل 4 دولارات ثمناً لكل برميل من النفط الخام المستورد، وأسعاراً أعلى لاستيرادات منتجات النفط. وكما كان ملاحظاً، فإن حكومات أوروبا الغربية كانت غير سعيدة

بهذا الوضع. في عام 1950 وكنتيجة لضغط هذه الدول وسيادة الولايات المتحدة على مشروع مارشال، بمعنى أن بعض النفط الأوروبي كان ممولاً من قبلها، فإن أول كسر في هذا النظام ظهر عندما وافقت الشركات لفصل أسعار النفط المنتج في فنزويلا عن أسعار نفط الشرق الأوسط. وكنتيجة لهذه التغييرات الهامة وصل معدل سعر البرميل الواحد من النفط في أوروبا الغربية إلى أقل من معدل سعر البرميل الواحد من النفط في أوروبا الغربية إلى أقل من الأوروبية، نقدم هذا الجدول الذي نشرته شركة «بابكو»:

| نفط البحرين- استخراج- أسعار- ملكيات | | | | | | |
|-------------------------------------|------------|-------------|-----------|-------|--|--|
| حصة | مجمل الدخل | سعر البرميل | الإنتاج | السنة | | |
| الملكيات 12 | النحكومي | الواحد | بالبرميل | | | |
| سنتأ/برميل | - | | | | | |
| 64/33.528 | 1.140.288 | \$4 | 286.072 | 1932 | | |
| 20/557.356 | 18.578.540 | \$4 | 4.644.635 | 1936 | | |
| 68/931.471 | 31.049.056 | \$4 | 7.762.264 | 1937 | | |

الجدول رقم (2).

إن العملية الحسابية للجدول السابق مؤسسة على تقدير أسعار الجدول النفط الخام في حالة التصدير إلى السوق الأوروبية. وفي الحقيقة كانت البحرين تصدر في عام 1936 مشتقات نفطية مكررة بشكل رئيسي، كانت فيما يتعلق بالأسعار أغلى ثمناً بكثير إذا ما قورنت بالنفط الخام، بينما لم تكن شركة النفط تدفع لحكومة البحرين، مقابل ملكيتها للنفط، سوى 12 سنتأرعن كل برميل يستخرج من حقول البحرين، وذلك حتى عام 1952. وهذا النفط لم يكن متضمنا النفط المكرر، حيث كانت طاقة المصفاة أكبر بكثير من طاقة الاستخراج من حقول النفط البحرينية. وفي الوقت الذي كانت فيه الاستخراج من حقول النفط البحرينية. وفي الوقت الذي كانت فيه جميع الدول المتطورة تعاني من تطور اقتصادي سلبي، رأت أنها بحاجة إلى زيادة مصادر تمويلها بالنفط بشكل سريع. وهذه الفكرة عندما نطبقها على حالة زيادة إنتاج النفط في البحريان، ترينا في أن شركة النفط (بابكو) سوف تجني أرباحاً متزايدة باستمرار، بينما

حصة البحرين من هذه الأرباح ستكون هامشية فقط.

الإنتاج

في حالة البحرين، أصبحت شركة «بابكو» كـ «الطفل المدلل» للقوى الاستعمارية، في وقت كانت تحكم قبضتها السياسية المباشرة على البلاد. كما أمسكت بخناق قطاعات كثيرة من الحياة الاقتصادية في البلاد، في حين كانت البحرين تعاني من جراء سياسات الإنتاج والتسعير التي تضعها هذه الشركة.

وهنا من الصعوبة بمكان تحديد المداخيل المتأتية من التوسع في الإنتاج. «تقسم مداخيل النفط إلى ثلاثة أجزاء، الأول يخصص لمصاريف الحكومة المحلية، والثاني للشيخ والعائلة، أما الثالث يوضع كاحتياطي ويوظف في بنوك بريطانيا»(20).

بلغت ميزانية حكومة البحرين في عام 1967، 7,100,000 دينار بحريني (14,910,000 دولار)(21)، القسم الأعظم منها تأتي من مداخيل النفط وهذا لا يمكن أن يحكم به دون الأخذ بعين الاعتبار حصة الشيخ والودائع التي وضعت في البنوك البريطانية المجهولة التقدير.

وبينما كانت قيمة إنتاج النفط في البحرين تقدر لعام 1967 بمعدل 70,000 برميل في اليوم، حسب مركز الدراسات الاستراتيجية الدولية التابع لجامعة جورج تاون في واشنطن، كانت أسعار السوق للإنتاج اليومي 33,000,000 دولار. ومن جهة أخرى كانت مداخيل إنتاج البحرين النفطية، حسب صحيفة التايمز لعام 1966، 20,000,000 دولار (22).

وبالنتيجة توضح لنا دراما مداخيل النفط هذه، صورة النفط في ميزانية البحرين، حيث هي أقل من 50 % من قيمة إنتاج اليوم الواحد.

| العمال البحرينيون في صناعة النفط | | | | |
|----------------------------------|--|--|--|--|
| السنة | | | | |
| 1957 | | | | |
| 1959 | | | | |
| 1962 | | | | |
| 1964 | | | | |
| 1965 | | | | |
| 1968 | | | | |
| | | | | |

الجدول رقم (3) المصدر: كتاب الإحصاء السنوي للبحرين 1967- 1968.

| إنتاج النفط الخام في البحرين | | | | |
|------------------------------|-------|--|--|--|
| عد البراميل (الف) | السنة | | | |
| 16.503 | 1963 | | | |
| 18.000 | 1964 | | | |
| 20.788 | 1965 | | | |
| 22.521 | 1966 | | | |
| 25.370 | 1967 | | | |
| 27.598 | 1968 | | | |

الجدول رقم (4)

المصدر: كتاب الإحصاء السنوي للبحرين 1967- 1968.

تشير المعلومات المتعلقة بإنتاج النفط في البحرين، بوضوح إلى أن قيمة الإنتاج ارتفعت بثبات، ورافق ذلك انخفاض نسبي في قوة العمل، وأن نسبة قوة العمل إلى الإنتاج قد انخفضت. وهذه النتيجة تتوافق مع ما قاله كارل ماركس:

«هنالك توجهات لاهثة للراسمالية فيما يخص توظيف الراسمال الثابت (الآلات) وذلك من أجل خفض مقدار الراسمال المتحول (العمل). أو كما يشرحها ماركس، هنالك ارتفاع مستمر في طاقة الدورة الراسمالية لخلق تراكم يتناسب مع حاجتها في الحفاظ على الأجور منخفضة. وإذا وجه الراسماليون أنفسهم لخلق تراكم في الراسمال المتغير (العمل)، فسوف ترتفع الأجور حتماً. وللحيلولة دون ذلك، فإنهم يدخلون آلات أكثر فاكثر، الأمر الذي يزود بجيش

صناعي احتياطي ويحافظ على انخفاض الأجور »(23).

وفي المقابل فإن الشروح المقدمة من ريتشارد مارتش ب. م. ب. والمرتبطة بتغيير شكل البنية التوظيفية في شركات النفط التي أطلق عليها «نظام ماشروم»: (24)

«تعتبر صناعة البترول من أكثر الصناعات الرأسمالية كثافة بين الصناعات الرئيسية وهو قدرها المحتوم، كما تبين لنا الأرقام. وهذا ليس نابعاً من استخدام الحرفيين وبالطبع ليس من جراء استخدام التكنولوجيا والتكنولوجيين والإداريين ومجموعات المبيعات وما شابه ذلك... وعندما تسألهم هل هؤلاء من المستخدمين المدربين الأجانب؟ يجيبونك: سوف نصبح قادرين على إدخال عمال مهرة من الخارج، بحيث يبرهنون على أنهم بقوة مستوى التوظيف في المملكة المتحددة».

يرينا الجدول رقم (5) مساهمة البحرين في سوق النفط عبر صادراتها من منتجات النفط المكرر:

| مشتقات النفط المكرر في البحرين (1963- 1968) | | | | | | |
|---|--------|--------|--------|--------|--------|-----------------|
| 1968 | 1967 | 1966 | 1965 | 1964 | 1963 | المنتوج |
| 642 | 8.425 | 4.454 | 3.796 | 2.239 | 1.943 | نفتا |
| 6.946 | 8.392 | 10.065 | 11.090 | 14.472 | 14.422 | غازولين |
| 1.895 | 2.264 | 2.427 | 2.731 | 2.923 | 3.590 | كيروسين |
| 15.227 | 13.407 | 9.456 | 8.433 | 6.580 | 5.138 | وقود |
| | | | | | | محركات نفاثة |
| | 39 | 336 | 440 | 545 | 637 | كيروسين |
| | | | | | | محركات |
| 13.682 | 13.326 | 12,777 | 12.772 | 15.765 | 19.804 | وقود ديزل |
| 25.076 | 27 044 | 29.479 | 27 529 | 27.680 | 33.360 | وقود |
| 35.076 | 37.844 | 29.479 | 27.538 | 27.000 | 33.300 | نفط |
| 1.084 | 638 | 583 | 784 | 528 | | نفط |
| | | | | ļ | | مكرر |
| 41 | 18 | 18 | 42 | 205 | 187 | إسقلت |
| 79.993 | 84.594 | 69.594 | 67.626 | 70.976 | 79.081 | المجموع |

الجدول رقم (5)

المصدر: كتاب الإحصاء السنوي للبحرين 1967 - 8691

| - 5 | الشركات السبع الكبرى | | | | | | | |
|-----------|----------------------|--------|---------|---------|-------|------------|--|--|
| الاحتياطي | مبيعات | النفط | الأرباح | الأرباح | مجموع | اسم الشركة | | |
| بالبليون | المنتج | الخام | الصافية | الكلية | الدخل | · | | |
| طن | الجاهز | المكرر | | | | | | |
| 5.6 | 238 | 225 | 216 | 1.32 | 15.4 | ستاندارد | | |
| | | | | | | أويل | | |
| | | | | | | (نيوجرسي) | | |
| 3.8 | 218 | 213 | 156 | 1 | 13.2 | شل | | |
| 1.7 | 91 | 89 | 73 | 0.43 | 6.9 | موبيل | | |
| 3.9 | 126 | 116 | 137 | 0.84 | 7.1 | تكساكو | | |
| 4.1 | 68 | 71 | 137 | 0.63 | 5.6 | الخليج | | |
| 11.7 | 83 | 93 | 154 | 0.25 | 4.9 | بريتش | | |
| | | | | | | بتروليوم | | |
| 3.6 | 80 | 71 | 104 | 0.45 | 4.1 | ساوث | | |
| | | | | | | كاليفورنيا | | |

الجدول رقم (6)

المصدر: لعبة البترول الدولية. دينيس بوتشارد، ص. 48.

التسويق

تتعلق مسألة إنتاج النفط وتسويقه بمصالح الشركات الكبرى المقيدة بعقود كثيرة وبعيدة المدى فيما بينها، بشأن تسليم كميات هائلة من النفط الخام والمكرر. وتنحصر غاية هذه العقود في الحصول على أفضل توزيع لحصص إنتاج وتسويق المنطقة بين الشركات الكبرى.

«على سبيل المثال، في عام 1932 اكتشفت شركة ستاندارد أويل أوف كاليفورنيا النفط في البحرين، وفي ذات الوقت، لم يكن عندها إمكانيات تسويق خارج الولايات المتحدة، الأمر الذي جعلها تعتمد على شركة سوكوني موبيل أويل لتسويق منتجاتها النفطية إلى الشرق الأدنى»(25).

أدت أعمال الشركات الكبرى كمجموعة احتكارية إلى ظهور مصالح مشتركة, وأصبحت نشاطات المجموعة يتم تنسيقها في هذا الاتجاه أو ذلك, وهذه الشركات ترابطت من خلال توحيد فروعها،

وأيضاً عبر اتفاقيات التزويد والتسويق بعيدة المدى. أما التنافس بينها فكان يأخذ شكل محاولات كل منها للحفاظ على رفع سوية دورها في سوق النفط الدولية، سواء في بلدان الإنتاج أو الاستهلاك. وهذا التنافس يظهر ذاته عبر اكتساب الممولين الاستراتيجيين المواد الخام، من خلال تأسيس فروع تكرير النفط وتوزيعه، وعبر إدخال تحسينات على الإنتاج والاحتياطات. وأخيراً التهديد بشن حملات عسكرية. وكان يتم ثمن هذا التنافس بين الشركات على المستوى الدولي، حيث تكون دانماً سوق تسويات المشاركة جزءاً من تكتيكاتها.

شركات النفط الكبرى في الشرق الأوسط – 1970

| | | | <u> </u> | | |
|-----------|----------|------------|----------------------|---------------------------|---------------|
| بابكو | K.O.C | كونسورتيوم | أرامكو (السعودية) | I.P.C | إستم |
| (البحرين) | (الكويت) | (ایران) | (السعوبية) | مجموعة | الشركة |
| | | -10 | | (العراق، أبو ظبي، قطر) | |
| | | 7 | 30 | 11.875 | استق |
| -=- | 50 | 7 | | | الخليج |
| | | 7 | 10 | 11.875 | موبيل |
| 50 | | 7 | 30 | | تكساكو |
| 50 | | 7 | 30 | | ساوس |
| | | | | | أوف |
| | | | | | كاليفورنيا |
| | 50 | 40 | | 23.75 | بريتش |
| | | | | | بترليوم شل |
| | | 14 | | 23.75 | شل |
| 100 | 100 | 89 | 100 | 71.25 | المجموع |

الجدول رقم (7)

المصدر: لعبة النفط الدولية. بوتشارد دينيس. ص. 60.

«وهذه العلاقات الوطيدة بين الشركات الكبرى هي من الضرورة بمكان؛ لأنه بواسطتها تستطيع إحكام قبضتها على عمليات الإنتاج والتسويق، ولاسيما تقوية شبكة مصالحها المشتركة المعقدة. إن توحيد مشاريع الإنتاج والنقل والتكرير جميعها تعمل على توحيد

الشركات الكبرى، كما يساهم في ذلك العقود الطويلة المدى الموقعة بينها، والتي تسمح لها ليس فقط إحكام سيطرتها، بل أيضاً توحيد سياساتها في كل مرحلة من مراحل الصناعة (26).

إن التكيف مع استراتيجية إنتاج معينة من قبل الشركات الكبرى مع سياساتها في الدول المنتجة هو واحد من مواقفها للحفاظ على جريان النفط بحسبان الحسابات الخاصة التي عادة ما تكون مرتبطة بالأرباح الأعظمية المعروفة باسم «برامج التحليق» أو «البرامج المصعدية» المربوطة بقرار يقول: كيف يمكن الحصول على المزيد من مختلف المصادر الممكنة؟

إن مجمل أعمال عالم الشركات الكبرى المصعدية هذه، توزع ما بين المصادر المتاحة، وذلك حسب تصنيف محدد، وهو عادة يتضارب مع مصالح الدول المنتجة. كما تحافظ الشركات الكبرى على تخميد ثابت في حجم الفائض عن الطلب العالمي. وهذا الأمر يسمح بتحريك الإنتاج من بلد إلى آخر، إذا أرادت هذه الشركات ممارسة ضغط على البلد الأول، حيث تصبح المسألة على الشركات ممارسة أسلحة البرامج المصعدية، قد أصبحت سلاحاً فعالاً من ترسانة أسلحة الشركات الكبرى في مجال عقد الصفقات. على سبيل المثال، عندما أصبح النفط الإيراني في عام 1951 غير متاح، قام مالك الشركة الإنكليزية - الإيرانية، بسد هذا العجز الرئيس من آباره النفطية الواقعة في الكويت والعراق، وأيضاً من زيادة قدرة حقول نفط البحرين ومصفاتها.

الملكيات

كانت حصة الملكيات في امتيازات إنتاج النفط في البحرين هي 12 سنتاً للبرميل الواحد، بينما كانت هذه الحصة في بلدان أخرى من الشرق الأوسط تساوي 12.5 من الأسعار الأخيرة، وكان هذا هو المصدر الوحيد لتمويل الدولة. ولنأخذ وفقاً لذلك العربية السعودية كمثال:

«كان دخل الدولة من البترول هو 22 سنتاً للبرميل قبل الحرب العالمية الثانية. حالياً، وبعد مباحثات طويلة ومعقدة، وصل

نصيب الدولة إلى معدل 86 سنتاً للبرميل»(27).

«بدأ التعديل بعد (تأميم مصدق للنفط في فارس) وعندما توصلت فنزويلا إلى اتفاقية للاستخراج بالمشاركة بالأرباح على قاعدة 50 - 50 في المئة»(28). وفوراً أقدمت بلدان الشرق الأوسط على المطالبة بإعادة النظر بالامتيازات القديمة في ضوء الأوضاع المستجدة.

وفيما يتعلق بالبحرين، أصبح مثل السعودية مقتبساً، لأن كلا البلدين يستثمران لدى «كالتيكس» وفي أوضاع إنتاجية متشابهة: «كانت المشاركة بالأرباح بين العربية السعودية و"أرامكو" تسير على قاعدة الحسابات التالية:

1,80 دولار آخر سعر للبرميل - 0.12 تكلفة إنتاج كل برميل = 1.68 تقسيم 2 = 0.84 دولار حصة الدولة من الأرباح.

وكنتيجة لرصد الحساب بمعدل 12.5 % لحقوق الملكية مقابل مجمل ضرانب الشركة القانونية، فإن مفهوم الدفع مقابل الملكية يصبح لا معنى له على الإطلاق. وفي الحقيقة، كانت الشركات تدفع أيضاً 50 % كضرانب دون أية ملكيات، أو أنها كانت تدفع مقابلً حق الملكية 12.5 % من آخر تسعيرة، بالإضافة إلى دخل ضريبي قدره حوالى 42 % طلبت الدول العربية المصدرة للنفط بأن تحسب حق الملكية وضرائب الدخل بشكل منفصل أحدهما عن الأخر، كما يجري في العالم واقعياً. أما شركات النفط فكانت تطالب باعتبار حق الملكية كثمن وليس كتسليف مباشر مقابل مجمل الضرائب القانونية. وبعد مباحثات طويلة وافقت شركات البترول في عام 1965 على «مدعاة اتفاق» حق الملكية، على سبيل المثال، أن يدفع للحكومة، وذلك قبل احتساب الضرائب، لكنها اشترطت أن تنخفض بمقدار 6.5 % من آخر تسعيرة وقبل حساب حقوق الملكية والضرائب. وجاءت النتيجة بزيادة 5 سنتات للبرميل الواحد لمداخيل الحكومة المحلية. وكانت الفائدة من المشاركة بين «أرامكو» وحكومة السعودية، على سبيل المثال، مؤسسة عام 1966 على الشكل التالى: 1,80 دولار آخر تسعيرة - 0.12 دولار انخفاض بمقدار 6.5 %

1.68 دولار

- 0.12 دولار كلفة الإنتاج

1.56 دولار الأرباح

- 0.22 دولار مقابل الملكية بمعدل 12.5% من آخر تسعيرة.

1.34 دولار دخل خاضع للضريبة.

0.67 دولار ضربية الدخل.

وهكذا، ارتفعت حصة الحكومة من 0.84 دولار إلى 0.89 دولار للبرميل الواحد، وهو ما يعادل 57% من مجمل أرباح "أرامكو"(28).

فما هي قدرة حكومة البحرين للوصول إلى استحقاق شبيه؟. انه من العدل والمنطقي أن تتوصل حكومة البحرين لما توصلت إليه حكومات الشرق الأوسط الأخرى، لأنه لا حكومة البحرين ولا شركة «بابكو» كشفتا عن مضمون علاقات الامتيازات. وإحدى الحقائق الرئيسية التي تثير الانتباه، هو دور حكومة البحرين غير الفاعل في صناعة البترول وسيادتها المحدودة على شركة بترول البحرين (بابكو). وانحصر النشاط الطبيعي الوحيد الذي كانت تقوم به حكومة البحرين في جباية الضرائب. حتى عملية تدقيق الحسابات كانت تقوم بها شركات أجنبية، ولم تكن الحكومة تستطيع الوصول إلى دفاتر حسابات الشركة. وهذا يرينا بوضوح تام مقدار عزل صناعة البترول عن اقتصاد البحرين، ولماذا لم يكن تطوير صناعة النفط يستعمل في تطوير قطاعات الاقتصاد الأخرى كقطاع الزراعة. والأبعد من ذلك هو في أن شركة بترول البحرين لم تكشف

إلى الآن، أبداً، عن معدلات أرباح أعمالها في البحرين. كنا قد رأينا مما ورد سابقاً، أن صناعة البترول هي من الصناعات ذات الإنتاجية العالية في البحرين، ومع أنها مزودة بالأتمتة وبآلات جديدة، إلا أنها ذات إمكانيات توظيفية محدودة. فالتوسع في الصناعة ليس مشروطاً مع ارتفاع طردي في استخدام القوة العاملة. وهذا نتج عنه انخفاض في مستوى الأجور والرواتب في البحرين، وكانت سياسة شركة «بابكو» تقضي بتحويل الصناعة إلى رأسمال مكثف قدر الإمكان، وذلك بهدف تفادي حالات رفع سوية الأجور والرواتب في المستقبل. وهذا، طبعاً، هو أحد مظاهر عزل صناعة النفط عن الاقتصاد البحريني وفشلها في تحقيق التطور في البحرين.

في حال البحرين، لا تستطيع الحكومة توليد أو التحكم بالتطور الاقتصادي والاجتماعي، الأمر الذي سوف نبحثه لاحقاً من خلال سياسات الإنفاق الحكومية. في هذه الأثناء، كانت سياسات الشركات الكبرى على المستوى الدولي لا تميز في معنى الأرباح الأعظمية بين المواد المستخرجة من الدول المستعمرة (الميتروبول) والمواد الأولية المستخرجة من الدول الأخرى، ومن أمثلة ذلك تلك ذات الطبيعة المالية والتمويلية فيما يخص سلوك شركات النفط الأمريكية، إن كان داخل أمريكا أو خارجها.

«لا تدفع جميع شركات البترول الأمريكية أية ضريبة دخل فيدرالية. ف «أرامكو»، على سبيل المثال، كان عليها دفع 78.7 مليون دولار كضريبة دخل فيدرالية عن العام 1955، بينما وحسب القوانين المنوه عنها سابقاً، كانت قد أعفيت بالكامل»(29).

وعلى المستوى الداخلي، كانت سياسة الحكومة الأمريكية تعمل على إغلاق سوقها الداخلية من النفط المستخرج من قبل الشركات الأمريكية، ودعم الإنتاج الداخلي عبر التحاصيص الداخلي وتقليص الاستيراد. فبينما معظم المحللين الاقتصاديين الأمريكيين يتنبؤون بنظرية التقسيم الدولي لسوق العمل، نحن نرى أعمال حكومتهم بدت متناقضة ظاهرياً وتتمسك بقوانين حماية المنتجات الوطنية في آن.

السكان

يعتبر تأثير الطقس على التوزع الجغرافي للسكان أكثر أهمية، ليس بشكل مباشر على البنية البشرية فحسب، بل عبر آثارها

على الأرض والحياة النباتية والزراعة. إن التحديات المفروضة من قبل الطقس في البحرين هي في تناثر المناطق السكنية في المناطق النائية والتركيز السكاني في المناطق الممتدة على طول الشواطئ.

وحقيقة كون أغلب الأراضي الصالحة ومصادر الري واقعة على الخط الساحلي، تجعل من السكان ينحون إلى الاعتماد على صناعات البحر، لاسيما صناعة اللؤلؤ، والنشاطات البحرية، وبالعودة إلى دور البحرين المميز في تاريخ الخليج كرابط بين حضارات بلاد ما بين النهرين والهند.

تتشكل دولة البحرين من جزر يبلغ عددها 33 جزيرة، تعتبر جزيرة أوال الرئيسية بينها، حيث يبلغ طولها 30 ميلاً وعرضها 10 أميال. تتكون الجزيرة طبوغرافياً من أراض منخفضة منبسطة، ومن مرتفع يشكله جبل الدخان، الذي يحتل مركز الجزيرة ومركز مسبح حقل النفط في آن.

النمو السكاني

يتعامل هذا القسم مع تحاليل الجوانب الهامة المرتبطة بالسكان، التوزع والتركيب السكاني، الجنس، الأعمار، والعلاقات المدينية الريفية، والنشاطات الاقتصادية والجنسية. ترينا المعطيات العددية المجمعة من إحصائيات أعوام مختلفة الآثار الكبيرة على التوظيف والتعليم والمناحي الصحية وغيرها التي تعالج من قبل صانعي السياسة.

| تعداد السكان (ألف) | | | | | | |
|--------------------|------|------|------|------|------|------|
| 1970 | 1968 | 1967 | 1965 | 1960 | 1955 | 1950 |
| 210 | 200 | 195 | 185 | 150 | 127 | 110 |

الجدول رقم (8) المصدر: اليونسكو، الكتاب السنوي 1969.

يرينا الجدول السابق أن نمو السكان في البحرين كان يتزايد بمعدل 3 بالألف سنوياً، وأنه خلال عشرين عاماً تضاعف عدد سكانها. وبالمقارنة مع الدول المتخلفة والمناطق ذات الكثافة السكانية العالية، تعتبر البحرين واحدة من أكبرها. إلى جانب ذلك، تصل

الكثافة السكانية في البحرين إلى 1000 نسمة في كل 1.15 ميل مربع، الأمر الذي يرينا التركيز الهائل للسكان في مجموع المساحة البالغ 250 ميلاً مربعاً.

مسألة المدينة - الريف

يساهم المعدل المتسارع لنمو السكان في البحرين في الحدّ من حجم الفجوة بين سكان الريف وسكان المدينة في التوزيع والكثافة وطرق الحياة، كما في التركيبة والنمو. وبرغم ذلك فإن الإحصائيات الرسمية تؤكد على التصنيف المديني - الريفي.

> الجدول رقم (9) التصنيف السكاني المديني - الريفي

| 1965 | ية | منطقة مدين | | 1959 | ينية | منطقة مد |
|---------|--------|------------|---------|--------|--------|-------------------------|
| المجموع | غير | بحريني | المجموع | غير | بحريني | |
| | بحريني | | | بحريني | | |
| 79.098 | 28.971 | 50.927 | 61.726 | 17.614 | 44.112 | المنامة |
| 34.430 | 4.603 | 29.827 | 27.115 | 1.906 | 25.209 | معرق |
| 6.713 | 450 | 6.263 | 5.187 | 266 | 4.921 | محرق (ضاحية |
| | | | | | | المدينة) |
| 5.230 | 165 | 5.065 | 4.440 | 149 | 4.291 | هد وأم شجور |
| 9.403 | 1.791 | 7.612 | 6.623 | 980 | 5.643 | الرفاع شرقي وغربي |
| 5.071 | 22 | 5.049 | 3.926 | 9 | 3.917 | سترة |
| 7.941 | 309 | 7.632 | 5.591 | 72 | 5.519 | جدحفص |
| 2.097 | 2.029 | 68 | 3.123 | 2.978 | 145 | عوالي |
| 149.983 | 37.540 | 117.731 | 117.731 | 23.974 | 93.757 | المجموع |

| | 1965 | منطقة ريفية | | | بة 1959 | منطقة ريف |
|---------|--------|-------------|---------|--------|---------|-----------|
| المجموع | غير | بحريني | المجموع | غير | بحريني | |
| | بحريني | | | بحريئي | | |
| 8.283 | 240 | 8.043 | 8.235 | 106 | - 8.129 | المنطقة |
| | | | | | | الشمالية |
| 9.167 | 174 | 8.993 | 6.018 | 13 | 6.005 | المنطقة |
| | | | | | | الوسطى |
| 7.898 | 94 | 7.804 | 5.884 | 35 | 5.849 | المنطقة |
| | | | | | | الغربية |
| 6.760 | 289 | 6.471 | 544 | 50 | 4.994 | المنطقة |
| | | | | | | الشرقية |
| 112 | 52 | 60 | 323 | 223 | 100 | مناطق |
| | | | | | | أخرى |
| 32.220 | 849 | 31.371 | 25.404 | 427 | 24.977 | المجموع |
| 182.203 | 38.389 | 143.814 | 143.135 | 24.401 | 118.734 | مجموع |
| | | W | | | | المدن |
| | | | | | | والأزياف |

المصدر: كتاب الإحصاء السنوي لعام 1968. ص 8.

تنحصر النقاط الرئيسية لبحث المسألة المدينية - الريفية في الآتي:

1- ليس من الضروري رسم خطوط بين ما هو مديني وما هو ريفي في حال البحرين. والنماذج المحتذى بها هنا ضمن هذا التصنيف لصالح السكان المدينيين هم العمال الزراعيون (النشاطات البحرية التي تنتمي إلى قطاع الزراعة)، وذلك لأن كل السكان المدينيين والريفيين يعبؤون حسب حاجات السوق الرأسمالية.

3- لا تعطى الإحصائيات الحكومية الرسمية أي تمييز بين التصنيفات المختلفة وعناصر التصنيف المديني - الريفي. يتأثر التوزع السكاني بقوة، بعملية التصنيع، كما أنه يرتبط بها بشكل مباشر. وفي ضوء ذلك تصبح مسألة وعملية التركيز السكاني مفهومة انطلاقاً من معدلات ضرورة السكن بالقرب من مراكز الإنتاج الصناعي والطاقة، كما في الحالة التي كان عليها غرب

أوروبا فيما تعلق حينها باستخراج الفحم

لا تقدم لنا الأرقام الرسمية أية نتائج. والأنكى من ذلك، أن عوامل التضخم في التوزع السكاني تظهر كأنها ذات طابع مختلف وذات شأن. ومن بين المدن المدونة أعلاه، منها فقط عوالي التي يمكن أن توصف بالمدينة الصناعية، بينما في المقابل تعتبر عوالي أقل المدن البحرينية كثافة بالسكان. وهذا يعود إلى التضارب في توزع الثروات الطبيعية والقدرات البشرية، والتي نلاحظها في أغلب الاقتصاديات العربية، وهذا لم يأت وليد الصدفة.

«تؤسس هذه السياسة على أهمية الحفاظ على حقول نفط معزولة عن المراكز السكنية في المنطقة بهدف إبعاد المراقبين والرأي العام عن عمليات الاستغلال وتجنب تفعيل التطور السياسي في بلدان العالم العربي»(30).

ظهرت مدينة عوالي كمدينة النفط الرئيسية في البحرين، تبعاً لتطبيق هذه السياسة. بلغ عدد سكان هذه المدينة 2097، لم يكن منهم سوى 68 بحرينياً. إن معدل النمو السكاني المرتبط بمناحي السكان في البحرين هو موضوع متعلق بعامل الهجرة، بهدف زيادة أو استقطاب ما يسمى التصنيف المديني - الريفي.

نماذج التركيبة السكاتية

إن التصنيف الذي يقول بحراني وغير بحريني مؤسس على قانون الجنسية البحريني لعام 1937، الذي أعطى رقم (1356/20) والذي استعيض عنه به «قانون الجنسية البحريني» لعام 1963. وتعداد سكان البحرين كالآتى:

«لن يكون القانون الجديد مختلفاً كلياً عن القانون القديم، لكنه بمختلف المقاسات أشمل ويتضمن 12 مادة. وهو يصنف البحرينيين إلى ثلاثة أصناف بإضافة صنف جديد، أطلق عليه: بحريني بالمولد. والتغييرات الجديدة هي:

أ) يتطلب 15 عاماً (بدلاً من عشرة للحصول على الجنسية).

ب) قام بحذف البند رقم (2) من القانون القديم المتعلق بعدم الاستجابة
 بمنح الجنسية البحرينية للأشخاص الذين ولدوا في البحرين
 و المسجلين في الإدارة السياسية البريطانية كأجانب.

ج) إنه يمنح الجنسية البحرينية إلى الأطفال اللقطاء الذين عثر عليهم في البحرين.

د) يهتم هذا القانون بإعادة الجنسية لذلك الشخص الذي كانت قد سحبت منه الجنسية في وقت سابق»(31).

يوضح لنا الجدول التالي التوزع السكاني تبعاً للجنسية والجنس. ذكر - أنثى - بحربني وغير بحريني - التصنيف السكاني

| | , J.G., . | _ G + J + J + | | |
|------------|-----------|---------------|---------|---------|
| الجنسية | 1941 | 1950 | 1959 | 1965 |
| بحريني | | | | |
| نكر | | | 59.913 | 72.368 |
| أنثى | | | 58.821 | 71.447 |
| المجموع | 73.040 | 91.179 | 118.734 | 143.814 |
| غير بحريني | | | | |
| نکر | | | 17.709 | 27.017 |
| أنثى | | | 6.692 | 11.373 |
| المجموع | 15.930 | 18.471 | 24.401 | 38.389 |
| المجموع | | | | |
| نکر | 48.267 | 58.701 | 77.622 | 99.384 |
| أنثى | 41.703 | 51.049 | 65.513 | 82.819 |
| المجموع | 89.970 | 109.650 | 143.135 | 182.203 |

الجدول رقم (10)

المصدر: كتاب الإحصاء السنوي 1968، ص 60.

يتأثر التوزع العمري في التركيبة السكانية، بشكل مباشر، بثلاثة عوامل متغيرة: الهجرة والولادات والوفيات. ويبدو أن عامل الهجرة المتغير هو الذي يلعب الدور الأكبر في التركيبة العمرية للسكان. كما تظهر لنا المناحي الديموغرافية للبحرين أن هنالك نسبة عالية من الأجانب. في عام 1941، بلغت نسبة الأجانب من السكان حوالي 20% وفي عام 1965 ارتفعت لتصل إلى 22%. في حينها كانت نسبة الذكور إلى الإناث للبحرينيين 50/50 ولغير البحرينيين

3/2 لصالح الذكور.

وعامل الوفيات المتغير كما نراه في معدل الوفيات هو في تزايد. فبينما في عام 1962 كانت نسبة الوفيات بين الولادات لا تصل إلى 39 بالألف، وصلت في عام 1963 إلى 45. إلى جانب ذلك، زادت نسبة الإجهاضات من 6 % في عام 1962 إلى 9 % في عام 1963، و 13 % في عام 1964. ونسبة الوفيات العالية هذه كان يقابلها معدل ولادات مرتفع زاد بين عامي 1963 و1964 بمعدل 18 % (32).

الهرم السكاتي (الجنس والعمر)

بالرجوع إلى رسم الهرم السكاني كما ورد في الطبعة الرابعة الإحصائيات البحرين، الصادر عن مكتب إحصاء حكومة البحرين، أغسطس/ آب 1969.

فنات الأعمار: من خلال إلقاء الضوء على عامل خاص وهام، توضح لنا التركيبة السكانية من خلال التصنيف إلى ثلاث فنات عمرية:

أطفال ومراهقون: 0 - 15 سنة:

هذه الفئة، تتألف من أفراد غير منتجين، بينما في المجتمعات الحديثة، هنالك توجهات مقصودة لخفض نسبة هذه المجموعة من مجمل التركيبة السكانية. على أية حال، في حال البحرين، تحتل هذه المجموعة أكبر نسبة منوية من مجموع عدد السكان، كما كان واضحاً من الرسم الهرمي السابق.

ب) البالغون (سن الرشد) 15 - 59 سنة:

تعتبر هذه الفئة الأكثر إنتاجية والداعمة لكلا الفئتين الأخربين معيشياً. كما أنها أكثر الفئات جاهزية، «في الدول المتقدمة، هنالك زيادة قليلة في نسبة البالغين؛ لأن ارتفاع نسبة فئة كبار السن يوازن هذه الزيادة الطفيفة، بالإضافة إلى تقليص نسبة مجموعة الأطفال والمراهقين»(33).

في البحرين، يعتبر معدل نسبة هذه المجموعة العمرية بالنسبة للمجموع العام منخفضاً، وذلك يعود إلى النسبة المنوية العالية للهجرة والمعدل المرتفع جداً للعائلات العاطلة عن العمل.

ج) العمر من 60 فما فوق:

الرجال الكبار هم عادة نوو إنتاجية عالية بسبب أنه ليس هناك سن مخصص للتقاعد، وهنالك غالبية كبيرة من الذكور.

ويجدر أن يوضع اهتمام رئيس في تحليل فئة «سن الرشد»، أو كما سنطلق عليه لاحقاً «السكان العاملين». ويجب أن تسلط الأضواء على تطورها التاريخي والجوانب الكمية، بسبب الموقع الطبيعي الذي يحتله «السكان العاملون» في أي مجتمع في مجال الإنتاج والإعالة وكمقياس للتوظيف.

الملكيات الاجتماعية - الاقتصادية

فيما يتعلق بالعوامل المؤثرة على التوظيف، هنالك ثلاثة معابير:

1- إن النسبة المنوية للإناث من السكان، التي تعد، حسب الإحصائيات، 50% من مجموع السكان هي غير منتجة. فهذه الفئة بشكل رئيس هي من المستهلكين وربات البيوت بسبب التقاليد الاجتماعية والاقتصادية للمنطقة.

2- تشكل الفنة الأولى (الأطفال - المراهقون) حوالي ربع السكان، وهي في سن المدرسة، لذا فإنها أيضاً تقع خارج عملية الإنتاج وتشكل عالة على الإنتاج الوطني. وهذا الجيل لا يمكنه في أي حال من الأحوال، أن يستجيب لأي نوع من أنواع العمل المنزلي أو الحرفي.

آ- إن الرجال في فنات العمر هم المنتجون الرئيسيون، لكن نسبتهم المنوية تبدو قليلة، الأمر الذي يجعلهم يحافظون على إسهام أقلى.

أ- القوة السكانية العاملة - التوجهات والطموحات

قبل ظهور صناعة النفط، كانت علاقات العمل في البحرين علاقات ذات طابع إقطاعي. ساد هذا الأمر عندما كانت صناعة صيد اللؤلؤ تحتل الدور المميز والبارز في النشاط الاقتصادي، من خلال كونها المصدر الرئيسي للتوظيف.

«لقد كانت صناعة اللؤلؤ صناعة مزدهرة، توفر العمل لحوالي عشرين ألف رجل بحريني خلال موسم الصيد»(34).

كان العاملون من السكان، لاسيما فيما يتعلق بصناعة صيد اللؤلؤ، يعملون فقط جزءاً من السنة، وكانت جميع الأنشطة الاقتصادية تعمل بكامل طاقتها خلال موسم صيد اللؤلؤ. استقطبت صناعة صيد اللؤلؤ الجزء الأعظم من القوة العاملة من الرجال، وذلك نظراً لطبيعة هذه الصناعة. وكانت تعبئة العمال تعتمد على حصاد موسم صيد اللؤلؤ؛ فكان أصحاب المراكب يستطيعون توظيف الأموال في هذه الصناعة مباشرة، حينما يكون موسم الصيد السابق جيداً فقط، وإذا كانت أسعار اللؤلؤ مرتفعة أيضاً. كانت هذه العلاقات تتحكم بنظام الأجور، وهي التي توضح آليات صناعة صيد اللؤلؤ. كما أنه كان هناك نظام قروض، بموجبه يستطيع الغواصون في بداية كل موسم استلام مبالغ نقدية... على أن تستقطع من دخولهم واستحقاقاتهم من الموسم المقبل! فضلاً عن أن الغواص عندما يتسلم المبلغ المقدم يكون مجبراً على العمل للنوخذة (صاحب المركب) خلال الموسم المقبل! وفي أغلب الأحيان يقترض النوخذة (صاحب المركب) الأموال اللازمة من التجار وأصحاب الدكاكين الموجودين فى السوق لكى يستطيع تجهيز وتموين مركبه (الجالبوت) وإعطاء المقدم إلى الغواصين!

يستلم النوخذة دائماً خمس إجمالي الأرباح الكلية، بينما يوزع الباقي على الغواصين ومساعديهم الذين يسحبون الحبل والذين يطلق عليهم (السيب)، حيث يمنح كل غواص سهمين مقابل سهم واحد للسيب. لكن إذا قام تاجر اللؤلؤ أو النوخذة (صاحب المركب) نفسه بتمويل رحلة الغواص، فإنه لا يحتسب فوائد مالية. وعادة فإن الرجل الذي يوظف أمواله لهذا الغرض بإمكانه شراء محصول اللؤلؤ بسعر

أقل من سعر السوق بمقدار 20 % (35).

وكيفما كان الأمر، فإن نظام الأجور هذا يرينا وجود مساهمة مؤكدة من قبل الغواص، وأن الأعراف التاريخية والتقليدية كانتُ لصالح النوخذة بشكل جلي وواضح. يصبح الغواصون هنا عادة كالعبيد، حيث قد ينتقلون، دون إرادة منهم، من نوخذة إلى آخر، أو أن يرهنوا إلى صاحب الدكان لكي يقوموا بتسديد الدين.

كانت الديون تنتقل من الأب إلى الابن، الذي يتوجب عليه حالما يصبح قادراً على الغوص أن يعمل لدى النوخذة ليسدد ما استدانه والده. ولم يكن لدى الشريحة الشابة من السكان أية خيارات أخرى للعمل ما عدا صيد اللؤلؤ، والسبب في ذلك كمن في أنه لم يكن هناك سوى أعمال قليلة أخرى.

ونتيجة لهذا الاستغلال السيئ، جرى هنالك استقطاب طبقي بين طبقتين في البحرين: النواخذة (أصحاب المراكب) والتجار من جهة، والغواصين من جهة أخرى.

«في كل سنة، ابتداء من عام 1926 وحتى عام 1932، كانت تقع مشاكل في بداية موسم الغوص، عندما تدون المبالغ التي تعطى على الحساب مقدماً إلى الغواصين! في إحدى السنوات أضرب الغواصون ورفضوا العمل على القوارب. وفي وقت آخر اقتحموا مخزناً لتاجر غير محبوب في المحرق وحطموا الكثير من موجوداته»(36).

أجبرت انتفاضة الغواصين الحكومة على تغيير قانون الدفع المسبق وزيادة حجوم المبالغ المقدمة سلفاً وهكذا حصل الغواصون على مكاسب أكثر، وذلك من خلال احتجاجاتهم المستمرة. وكان معنى الاحتجاجات الجماعية عند حركة الغواصين هو في كونها الطريق الذي يؤدي إلى الحصول على شروط أفضل في التوظيف. على أية حال، لم تتطور الحركة إلى درجة تأسيس اتحاد عمال، لأنها ووجهت بإجراءات قاسية من جانب الحكومة، كما حدث في مواجهة المظاهرات التي خرجت في شهر مايو/ أيار 1932، العام الذي تم فيه اكتشاف النفط.

قوة العمل

ترافقت البدايات الأولى للصناعة النفطية مع نهايات صناعة صيد اللؤلؤ، التي كانت تعاني من ضغوط ضخمة. و هكذا أصبحت القوة العاملة تعاني من البطالة، والأنكى من ذلك أن الرأسمال الأجنبي لم يدخل توظيفات كافية إلى صناعة النفط لحل قضية البطالة.

«في البداية، لم توظف الشركة الكثير من الرجال في عمليات الحفر، والأمر اختلف عن ذلك لاحقاً، عندما تم تشييد مصفاة النفط»(37).

بدت صناعة النفط على أنها رأسمال ذو طبيعة مكثفة، لن تساهم كما هو متوقع في حل قضية البطالة، أكثر مما هي استفادت من قوة العمل الضخمة للحفاظ على سياسات أجور منخفضة. وهذه السياسة كانت المهيمنة على سوق قوة العمل في البحرين خلال الازدهار النفطي السابق.

شحنت البروليتاريا الصناعية نفسها وساهمت في الإضرابات التي حصلت في عام 1938. وكان دور البروليتاريا الشابة التي استقت من التقاليد الثورية لحركة الغواصين، معلنة الكفاح ضد المستغلين الأجانب، الذين بدورهم رفضوا حركة الاحتجاجات الجماعية كحركة سلمية لتسوية المشاكل الصناعية.

بعد عام 1938، وعلى التوازي مع تطوير الإنتاج وتشييد مصفاة النفط وربح معارك الحرب العالمية الثانية الحربية، ارتفعت أعداد العمال.

كانت البحرين حينها تقع في منطقة الحلفاء الحربية. بعد الحرب، تطورت الطبقة العاملة إن كان عدداً أو قوة. كررت حركة كفاح الطبقة العاملة الشكل السلبي للحركة، مقتفية بذلك حركة مثقفي البرجوازية الصغيرة، تحت قيادة اللجنة التنفيذية العليا في عام 1953.

كانت مطالب الإصلاح التي أطلقتها اللجنة التنفيذية العليا موجهة للحكام والبريطانيين على شكل عريضة وقعت من قبل أغلبية العاملين من السكان. انحصرت المطالب بالدعوة إلى تشكيل ممثلين للجنة انتخابية شرعية، وضرورة خلق إصلاحات قانونية ومدنية والسماح بحرية تشكيل اتحادات عمالية.

لم يوافق الحكام المحليون ولا البريطانيون على هذه الوثيقة أو المطالب، الأمر الذي جعل اللجنة التنفيذية العليا تدعو إلى إضراب عام في ديسمبر/ كانون الأول 1954، الذي استمر أسبوعاً كاملاً، والذي عملياً شل حركة جميع نشاطات العمل. انتهى الإضراب بموافقة الحكومة على تشكيل ما سمي بإدارة تعديل قوة العمل وتعديل قوانين العمل. وفي الحقيقة، أصبحت حركة العمال في البحرين جزءاً لا يتجزأ من اللجنة التنفيذية العليا، التي كانت استراتيجيتها الكاملة مساومة الحكومة.

في أبريل/ نيسان 1955، وافقت الحكومة على انتخاب ثلاثة ممثلين من العمال. وفي أكتوبر/ تشرين الأول من ذات العام تم الإعلان عن تأسيس اتحاد عام لعمال البحرين (اتحاد عمال البحرين)، بالتعاون مع اللجنة التنفيذية العليا. ركز هذا الاتحاد جهوده في تجنيد الأعضاء، وخلال زمن قصير بلغ عدد أعضائه 14000 عضو(38).

الجدول رقم (11)

| | | | | (11) (303-13) | | | | |
|---------|---|----------|-----------|------------------|--|--|--|--|
| | توزع قوة العمل الصناعية في البحرين عام 1956 | | | | | | | |
| | عدد العاملين | | 320 | نوع الصناعة | | | | |
| | | | المؤسسيات | O, | | | | |
| المجموع | أجاتب | بحرينيون | | | | | | |
| 1.712 | 996 | 716 | 687 | فبركة | | | | |
| | | | | المعادن(الورش) | | | | |
| 3.964 | 1.472 | 2.492 | 103 | البناء | | | | |
| 8.785 | 2.959 | 5.826 | 1 | صناعة النفط | | | | |
| 66 | 17 | 49 | 3 | التعدين والمقالع | | | | |
| 5.817 | 2.449 | 3.368 | 2.507 | التجارة والبنوك | | | | |
| 1.751 | 864 | 887 | 57 | النقل | | | | |
| | | | | والمواصلات | | | | |
| 7.501 | 3.446 | 4.055 | 443 | الخدمات | | | | |
| 29.596 | 12.203 | 17.393 | 3.801 | المجموع | | | | |
| | 750 | | - | متفرقات: سانقو | | | | |
| <u></u> | | | | تكسى وباص | | | | |
| | 4.000 | | | صناعة بحرية | | | | |
| | 8.000 | | | عمال زراعيون، | | | | |
| | | | | خدمات منزلية، | | | | |
| | | | | صيد | | | | |
| 4 = 0 | | •4 | | | | | | |

المصدر: مجلة الشرق الأوسط، ربيع 1959، المجلد 13، عد 2، ص 158.

حينما حان موعد الإحصاء، قامت شركة «بابكو» بتوظيف 4 % من المتقدمين للفحص بشكل مباشر وغير مباشر، لأنها بهذا كانت تريد القول أن علاقات العمل في مجال بنية الصناعة البحرينية ليست شانكة، وأن الشركة لا تتسبب بأي صعوبات لها بسبب توفر علاقات وطيدة بين قطاع الصناعة وشركة «بابكو». فصناعة النفط ذاتها وعلى الرغم من كون طبيعتها أجنبية وغنية وهي ذات هدف سياسي واضح، فإنها مهتمة بألا يكون الموقف المتعلق بعلاقات العمل غير مرغوب فيه من قبل البحرين.

بعد تقدم النشاط النقابي، وضعت شركة «بابكو» لمساتها المؤثرة على أوضاع الأجور وعلاقات العمل في البحرين. كان لهذا

الأمر، طبعاً، أثر تحسيني على المعدلات العامة للأجور وأوضاع العمل في البحرين. وفي الحقيقة، كان نفوذ شركة «بابكو» عظيماً لدرجة أنها كانت تتشاور حول زيادات الأجور مع الحكومة قبل تثبيتها. (38).

وصل التطور إلى أعلى مراحله، وذلك من خلال مبادرات اتحاد عمال البحرين العام. في فبراير/ شباط عام 1956، اجتمعت اللجنة التحضيرية للإعلان عن تأسيس الاتحاد وأخذت تعد للانتخابات. تم اتخاذ قرارات عديدة في هذا الاجتماع أرسلت إلى الحكومة وإلى لجنة قانون العمل الاستشارية. طالب المجتمعون بالحق في تأسيس اتحاد عام واحد على مستوى الدولة، واعتراف الحكومة بالاتحاد وإعادة النظر بقانون العمل وتفعيل القانون لخلق توازن بين مستوى المعيشة وسلم الأجور، وإشراك ممثلين عن العمال في جميع اللجان الاستشارية.

لأقت هذه المطالب معارضة شديدة. فكل من الحكومة وشركة «بابكو» صرحتا بأن اتحاد العمال الموحد هو شخصية اعتبارية غير مرغوب فيها. وفي المقابل دعا القادة العماليون، إلى عدم التوسع في تأسيس الاتحادات، بسبب حجوم مؤسسات العمل الصغيرة، بالإضافة إلى الإمكانيات المحدودة والقدرات المالية الضنيلة لدى العمال.

بعد حركة الإصلاح، أقدم زعماء العمال، دون موافقة الحكومة، على اتخاذ مبادرة بتأسيس اتحاد عمال البحرين. في مارس/ آذار 1956، أعلن الاتحاد عن قيامه بإجراء من شأنه أن يضم عدداً من الأعضاء المنتخبين إلى مجلسه الإداري.

لاحقاً، وفي يوليو/ تموز 1956، أعلن عن أن تسمية أعضاء مجلس الإدارة والهيئة العليا، سوف يكون على الشكل التالى:

الجدول رقم (12) اتحاد عمال البحرين

لائحة تسميات صادرة في 23 يوليو/ تموز 1956 عن المجلس الانتخابي التابع لاتحاد عمال البحرين.

| . المجموع | العضوية في الهينة العامة | العضوية في مجلس الإدارة | مجموعات التوظيف |
|-----------|-----------------------------|----------------------------|--------------------|
| 48 | 43 | 5 | شركة بابكو |
| 26 | 23 | 3 | شركات أخرى |
| 22 | 18 | 4 | موظفون حکومیون |
| 4 | | 4 | كابابل بيرسون |
| 100 | 84 | 16 | المجموع |

توقفت حركة العمال عن الوجود في ديسمبر/ كانون الأول 1956، بعد أن أتهمتها الحكومة البريطانية بأنها أصبحت مصدراً للاضطراب السياسي. وأصبحت الأعوام التي تلت عام 1956 هي الأعوام الأسوأ في تاريخ البحرين من حيث ممارسة الاضطهاد السياسي، الذي أتى كنتيجة لتصفية الإمبريالية لحركة الإصلاح السلمية. وهكذا، اختفت جميع الحريات الديمقراطية التي كانت قد أصبحت من المكتسبات. وتوجهت الطبقة العاملة والحركات الوطنية الأخرى إلى الأعمال والنشاطات السرية.

طبيعة التوظيف

وصف الصحفي البريطاني روبيرت ستيفنر، دول الخليج بأنها شبيهة بد «جمهوريات الموز في أمريكا اللاتينية... في الحقيقة، فإن كليهما ذات دخل عال: كليهما ضحية للتوسع الإمبريالي والاستغلال الحاقد من قبل الاحتكارات العالمية والاضطهاد الاستعماري الوحشي والعنيف»(39).

من الواضح، أن الحكومة البريطانية لم تكن مهتمة بأية محاولة للتغيير في المؤسسات أو أوضاع البشر الذين تحكمهم. وفي

المقابل، كان البريطانيون يناصرون الحفاظ على العادات الاجتماعية الصارمة العائدة للبقايا الإقطاعية الآفلة. تبيّن الأرقام الرسمية الصادرة عن الحكومة البريطانية في تقاريرها السنوية وجرائدها الرسمية، تبيّن بوضوح صورة واضحة عما يقوم به صانعو السياسة البريطانيون في البحرين.

فبدلاً من عرض النواحي الكمية للتوظيف، أخذ الإحصائيون منذ عام 1965 يختارون عينات لهذه الدراسة، التي كانت المقارنة بينها تنشر رسمياً كأرقام للتوظيف في البحرين. فكتاب الإحصاء السنوي (1968) (الجدول: 44، ص 340) يرينا أن العمال يصنفون حسب الحرف ويقدر عددهم بـ 33274. وفي جدول آخر (الجدول: 47، ص 36) وفي ذات العام، يأتي التصنيف لكلا الصنفين العاملين والعاطلين عن العمل وحسبه قدر العدد الكلي بـ 53274 مواطناً. إن كلا الجدولين سابقي الذكر صادران باللغة العربية، بينما جدول مشابه أتى تحت عنوان «التوظيف 1965» في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا 1968 - 1969، الذي نشر باللغة الإنكليزية، يرينا ثانية العدد الكلي ذاته 53274، لكنه أتى من تصنيف مختلف.

ونحن هنا نورد كلا الجدولين العربي والإنجليزي. الجدول رقم (13) (إنجليزي)

| العمال (التوظيف) 1965 | | | | |
|-----------------------|------------------|--|--|--|
| 4.654 | الزراعة والصيد | | | |
| 401 | فبركة المعادن | | | |
| 8.328 | قطاع البناء | | | |
| 6.940 | النفط | | | |
| 177 | التعدين والمقالع | | | |
| 5.920 | التجارة والبنوك | | | |
| 5.494 | النقل | | | |
| 10.394 | خدمات حكومية | | | |
| آخرون 10.966 | | | | |
| 53.274 | المجموع | | | |

المصدر: الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ص 537

الجدول رقم (14) (العربي)

| (سربي) إحصاء اقتصادي 1965 | | | | |
|-----------------------------|----------------|--|--|--|
| 816 | صاحب عمل | | | |
| 9.790 | مستخدمون | | | |
| 39.248 | مستخدمون أحرار | | | |
| 1.081 | مستخدم عائلي | | | |
| 1.775 | عاطل عن العمل | | | |
| 564 | لیس له عمل | | | |
| 53.274 | المجموع | | | |

المصدر: كتاب الإحصاء المنوي البحريني 1968، ص 36.

ليس هناك أية أرقام واضحة بما فيه الكفاية، التي يمكنها أن تساعدنا في استيعاب العلاقات بين العمالة والعطالة عن العمل، أو بين العطالة عن العمل والذين لا عمل لهم. ويمكننا أن نلاحظ أنه بينما الجدول الأول (الإنكليزي) لا يتضمن العاطلين عن العمل، نرى أن الجدول الثاني (العربي)، أضاف مصدراً جديداً من مصادر الفوضى بتقسيمه العطالة عن العمل إلى أولئك العاطلين عنه والذين لا عمل لهم بالأصل. وفي مجال النسب المنوية، يقدم لنا الجدول الأول (الإنكليزي) أن الذين تحت مفهوم «آخرون» يشكلون 20 % والذين تحت مفهوم «خدمات حكومية» 20 % أخرى. وهذا يجعلنا نقول إن هنالك 60 % من السكان مجندون بالصناعة والزراعة والتجارة، في الوقت الذي تشير فيه جداول الإحصائيات الحكومية (المصدر العربي) إلى أن 75% هم من المستخدمين الأحرار. كيف يكون أن 75 % هم مستخدمون أحرار بينما النسبة المنوية للسكان، المجندون في القطاعات الثلاثة هي 60 %. ما هذا سوى مثال صعير على الإحصائيات الحكومية غير الجديرة بالثقة. وقد يشك هنا بأن هكذا إحصائيات هي مفبركة ومجهزة لحجب الأرقام الحقيقية للعطالة عن العمل و آثار ها.

قطاع الخدمات

تعلق ظهور النمو اللاحق لصناعة النفط في البحرين بافتتاح التجارة الأجنبية وبالارتفاع المضطرد لحجمها. وهذا القطاع يتعلق مباشرة بالمصالح البريطانية التي كانت مدعومة من قبل السياسات الإمبريالية لحكومة المملكة المتحدة. ولدت هذه السياسة اثرين، أحدهما إيجابي والآخر سلبي. نشَّط ارتفاع الطلب على النفط والمواد الأولية القطاعات الأخرى من الاقتصاد، لاسيما تطور التجارة الأجنبية وزيادة التنافس في تقديم سلع أوروبية رخيصة. وبناء على الله ساهمت سياسة الاستيراد المفتوحة (الحرة) في تدمير الصناعة المحلية، لاسيما صناعة النسيج. وأيضاً لم يعتبر النفط كسلعة تصديرية في ميزان الاستيراد والتصدير. كما أعاق التأكيد والضغط على سياسة إعادة التصدير، التي بلغ حجمها 45.5 % من كامل

حجم الاستيراد(40)، وأعاق الصناعة في قطاعات أخرى وتركت الزراعة في حالة من التوسع الستاتيكي (الساكن). وكما تشير الأرقام المستقاة من تصنيفات العمالة، سابقة الذكر، يعد التوسع في النشاطات التجارية في البحرين كقسم ضخم نسبياً من العمالة ويحتل موقعاً تاريخياً في البحرين، الذي أعطاها القدرة على أن تصبح مركزاً بحرياً وتجارياً.

الجدول رقم (15)

| 4 | سلع التجارة الخارجية — الف بينار بحريني | | | | | |
|-------|---|-------|---------------|--|--|--|
| 1967 | التصدير وإعادة التصدير | 1967 | الاستيراد | | | |
| 967 | رز | 522 | حيوانات حية | | | |
| 220 | قهوة | 2.423 | مواد بناء | | | |
| 1.008 | توابل | 2.680 | حبوب | | | |
| 158 | سکر | 662 | كيميانيات | | | |
| 1.378 | ملابس | 8.511 | طعام وفواكه | | | |
| 1.114 | ملابس قطنية | 7.985 | نسيج | | | |
| 1.114 | حرير | 2.286 | مواد صلبة | | | |
| _ | | | وسكاكين | | | |
| 1.114 | آلات | 3.463 | آلات | | | |
| 960 | أثاث منزلي | 8.784 | أثاث منزلي | | | |
| 461 | سجائر | 1.029 | تبغ وسجائر | | | |
| | | 2.140 | سیارات و آخری | | | |

المصدر: الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ص 557 (68، 69).

يرينا جدول الاستيراد - التصدير السابق، قائمة من بعض السلع للاستهلاك المحلي، التي تعتمد على أسلوب الاستهلاك، الذي يكون عادة أعلى مستوى من موارد الرزق.

يقسم جدول الاستيراد المنشور في كتاب الإحصاء السنوي للعام 1968، الواردات إلى ثلاثة أصناف رئيسية: السلع الغذائية،

السلع الاستهلاكية، والسلع الرأسمالية (الآلات). وبتطبيق ذات التصنيف بالنسبة إلى الصادرات، التي بقيت بشكل متعمد دون تصنيف في الإحصائيات الرسمية، نجد أن المنحنيات البيانية الناتجة للاستيراد - التصدير هي الآتية:

تنحصر نشاطات المؤسسات الأجنبية المقيمة في البنوك والأعمال التجارية التي تخلق إعاقات داخلية على تطور المؤسسات التجارية البحرينية خاصة، الأمر الذي يحولها إلى العمل بتجارة التجزئة، في الوقت الذي تبقى فيه تجارة الجملة في قبضة الرأسمال الأجنبي. وهنالك سبب جوهري لذلك: «تعتبر البحرين من الأراضي الملحقة لمنطقة الإسترليني والتداول المالي فيها مسند إلى وزراء الحكومة البريطانية المؤقتة، أما إيداعات النقود لمجلس التداول المالي البحريني (المؤسس في عام 1965)، فهي عمليات تتم مباشرة مع بنك إنجلترا. بقي المقيم السياسي البريطاني هو المسيطر على جميع بنك إنجلترا. بقي المقيم السياسي البريطاني هو المسيطر على جميع على تصريف النقود، التي يمكن أن تكون داخلة إلى البحرين أو خارجة منه»(41).

«صنع من البحرين بلداً جذاباً، قدر الإمكان، بالنسبة للتوظيفات الأجنبية، حيث فيها، أي في البحرين، ليس هناك ضرائب على الدخل أو على الأرباح، ولا يوجد قيود على إعادة الأموال بالنسبة للشركات الأجنبية أو جمارك خاصة على امتيازاتها فيما يتعلق باستيراد الرأسمال الثابت (الآلات)» (42).

الجدول رقم الجدول رقم (16)

| (10) (-765 (- | | | | | |
|---|--------|--------|-------------------|--|--|
| محتويات وديون البنوك التجارية في البحرين-(1000 دينار بحريني) | | | | | |
| 1967 | 1966 | 1965 | المحتويات: | | |
| 733 | 850 | 650 | سيولة مالية | | |
| 221 | 28 | 245 | رصيد مدين | | |
| | | | الودائع الأجنبية: | | |
| 7.183 | 7.517 | 5.473 | حساب جاري | | |
| 13.741 | 9.323 | 6.471 | ودانع أخرى | | |
| 20.924 | 16.840 | 11.944 | | | |
| 12.105 | 10.028 | 14.781 | قروض وحسابات | | |
| | | | ميتة | | |
| 1.944 | 854 | 1.021 | حسابات آخری | | |
| 18.523 | 5.608 | 4.491 | حسابات متوازنة | | |
| 44.450 | 34.208 | 33.132 | مجمل الحسابات | | |
| | | | الديون: | | |
| 982 | 850 | 755 | الرأسمال | | |
| | | | والاحتياطي | | |
| 272 | 30 | 241 | ديون لبنوك | | |
| | | | بحرينية | | |
| 894 . | 565 | 343 | ديون أجنبية | | |
| | | | الداننون: | | |
| 7.904 | 2.040 | 6.100 | حساب الدولة | | |
| | | | الجاري | | |
| 15.657 | 14.779 | 13.947 | حسابات خاصة | | |
| 8.718 | 8.446 | 5.859 | ودانع خاصة | | |
| 32.279 | 25.265 | 25.906 | | | |
| 1.500 | 1.890 | 1.305 | حسابات أخرى | | |
| 8.525 | 5.608 | 4.491 | حسابات متوازنة | | |
| 44.450 | 34.208 | 33.132 | مجمل الديون | | |
| | | | | | |

المصدر: كتاب الإحصاء السنوي للبحرين 1967.

إن حقيقة أن الجزء الأعظم من الدخل الوطني للبحرين يأتي من المدفوعات الأجنبية ثمناً للنفط، هذه الحقيقة جعلت البحرين قادرة على اقتصاد مفتوح أمام الاستيراد والتحويلات المالية. وكان الأثر الخارجي وليس الداخلي هو الذي يحدد الأسعار ومستويات الأجور في البحرين. كان التأثير على الأجور سلبياً، الأمر الذي كان يولد حملات هجرة واسعة.

لاً تعاني البحرين من شح المصادر المالية، لكن المشكلة تكمن في تمويل نشاطات اقتصادية مختلفة معتمدة على العلاقات المتبادلة بين الرأسمالين المحلى والأجنبي.

| الديون المحلية | الديون الأجنبية | |
|----------------|-----------------|-------|
| ىينار بحريني | دينار بحريني | السنة |
| 23.526.000 | 20.924.000 | 1967 |
| 21.088.000 | 11.944.000 | 1965 |

وهكذا كان الرأسمال البحريني مقيداً بالعمل في تجارة المتجزئة في الأسواق الداخلية، وأصبحت حالته كارثية، وذلك نتيجة لهيمنة البنوك الأجنبية (بنك الشرق - البنك البريطاني للشرق الأوسط - كلاهما بريطاني)، مع سياسات توظيف الأموال التي استخدمتها، التي تأسست على منح قروض قصيرة الأجل للتجار المحليين وتحويل الودائع المحلية إلى توظيفات في أوروبا. هذه السياسة، فيما يتعلق بالقروض قصيرة الأجل وتحويل الودائع، تتكلم عنها الأرقام، كما يلي:

السنة قروض إلى البنوك الأجنبية ودائع أجنبية 1967 32.279.000 د ب 32.279.000 د.ب 1965 د.ب

القطاع الشعبى

كانت أوضاع الإنفاق في حكومة البحرين غير موائمة بتاتاً، فيما يتعلق بمداخيل الميزانية وطبيعة الإنفاقات، التي لم تكن معروفة هل هي ذات طبيعة استهلاكية أم إنتاجية.

كما كان الإنفاق الشعبي يرتفع قليلاً أو كثيراً استجابة لزيادة الحاجات الأساسية مقابل النمو الطبيعي في السكان الذي بلغ 3 بالألف، وهذا ترافق مع تزايد في عدد المستخدمين المدنيين، حيث ارتفع من 14 % عام 1959 إلى 23 % عام 1965(43). سبب هذا النمو في البيروقراطية الحكومية حصول إعاقة في المشاريع الهامة وتضخم متأصل في المداخيل، الذي سدد عن طريق زيادة المخارج.

أصبحت المشكلة الكلية لتطور ومستقبل التصنيع أكثر صعوبة وعسرا في التحليق في زيادات السكان. وفي الواقع، سوف تجد حتى الدول المتطورة في هذا صعوبة منقطعة النظير للتعامل مع نداء ازدواجية الإنتاج لكل جيل. أجل، إن التقدم الاقتصادي هو أمر حيوي، لكنه يجب أن يترافق مع ارتفاع في الدخل الوطني.

ولا يمكن إيجاد حل لمسألة الهجرة كعملية لتصدير الفائض من قوة العمل، في البحرين، خلال القرن العشرين. والأبعد من ذلك، يسبب المستوى المتدني للمعيشة إلى انخفاضات في تمويل الاستيراد. وتنعكس الدخول المتدنية فقط على الإنتاجية المتدنية لوحدة قوة العمل. تصنع حلقة الاقتصاد البحريني المفرغة الفقر وتؤدي إلى انخفاض في مستويات المعيشة وإنتاجية متدنية لوحدة قوة العمل. تكمن أسباب وجود هذه الآليات غير الملائمة المتسببة، لا بالعوامل الفيزيائية التي تحافظ على انخفاض إنتاجية قوة العمل فقط، بل أيضاً بالنظام الاجتماعي مع بنيته الاقتصادية، المؤسسة على العلاقات شبه الاقطاعية.

وإذا أخذنا جميع هذه الأسباب: السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية والعلاقات الداخلية بنظر الاعتبار، عندها لا يستطيع أحد أن يؤكد أن الفقر الموجود في البحرين، هو نتيجة لتعاظم الكثافة السكانية.

الهوامش:

- 1- صحيفة التايمز. 16 ديسمبر/كانون الأول 1969.
- 2- الدراما الأسيوية. ميردال. الملحق 1. ص. 1840.
 - 3- رأس المال. ماركس. الجزء الثاني. ص. 37.
- 4- تجربة النمو الاقتصادي. ب. ي. سابل. ص. 81 83.
 - 5- المصدر السابق.
 - 6- هامش 2. ص. 1842.
- 7- سوسيولوجيا التطور وتخلف السوسيولوجيا. فرانك ا. ج. ص 19
- 8- نظريات العلاقات الاقتصادية العالمية. فرومكين وأبرام. ص. 125
 - 9- ذات المصدر السابق.
 - 10- سوق النفط الدولية. سوساري و. ر. ص. 119.
- 11- التيارات السياسية في الخليج. د. صلاح العقاد. القاهرة. ص. 99.
 - 12- الخليج. ويلسون أ. ت. ص. 245.
 - 13- مذكر أت بلجريف. بلجريف س. ص. 245.
 - 14- ذات المصدر. ص. 75.
 - 15- ذات المصدر. ص. 75 81.
 - 16- ذات المصدر
- 17- الشرعية القانونية لدول الخليج العربية. حسين البحارنة. ص.313
 - 18- هامش 10. ص. 116.
- 19- نظرة عامة على الأوضاع الاقتصادية في الشرق الأوسط. إصدارات الأمم المتحدة ص.240.
 - 20- البحرين درة الخليج العربي. سنان م. ب. ص. 233.
 - 21- كتاب الإحصاء البحريني السنوي. 1967.
 - 22- هامش رقم 1.
 - 23- تطور الاقتصاد الحديث. جيل ر. تي. ص. 34.
 - 24- مجلة شؤون النفط. لندن. عدد فبراير/ شباط. ص. 29.
 - 25- هامش 10. ص. 65.
 - 26- المصدر السابق.
 - 27- خدمة الإعلام النفطية. يوليو/ تموز 1967. ص. 246.
 - 28- هامش 10. ص. 118.
 - 29- أسعار النفط الخام في الشرق الأوسط. فرانك هـ. ج. ص. 206.
 - 30- هامش 10. ص. 135.
 - 31- هامش 17. ص. 124.
 - 32- التقرير الحكومي. 1964. ص. ص. 58 59.

- 33- الجغرافيا البشرية. كلارك. ج. أي. الفصل السادس.
 - 34- هامش رقم 13. ص. 50.
 - 35- المصدر السابق.
 - 36- المصدر السابق. ص. 51.
 - 37- المصدر السابق. ص. 81.
 - 38- الباكر. ص. 388.
- 39- التطور الحالي في حركة العمال في البحرين. مجلة الشرق الأوسط. ربيع 160. ويلارد أ. بيلنق. واشنطن.ص. 160
 - 40- شؤون دولية. موسكو. أكتوبر/ تشرين الأول 1970. ص. 66.
 - 41- هامش رقم 1.
 - 42- المصدر السابق.
 - 43 إحصاء السكان الرابع في البحرين. عام 1969. ص. 28.

احصانبات

- 1- التقرير الحكومي، 1964 البحرين. (باللغة العربية).
- 2- كتاب الإحصاء السنوي في البحرين، 1967 البحرين (باللغة العربية).
- 3- كتاب الإحصاء السنوي في البحرين، 1968 البحرين (باللغة العربية).
 - 4- إحصاء السكان الرابع 1969 مكتب الإحصاء البحرين.
 - 5- التجارة الأجنبية، التصدير والاستيراد في البحرين 1969، البحرين.
 - 6- الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (1968 1969). بدفورد.
 - 7- كتاب الإحصاء السنوي 1968. نيويورك. الأمم المتحدة.
 - 8-كتاب اليونسكو السنوى 1968. نيويورك.

البحرين

- 1- ويلسون آرنولد ت. الخليج 1929. لندن.
- 2- د. صلاح العقاد. التيارات السياسية في الخليج. القاهرة. 1965 (باللغة العربية).
 - 3- تشارلز بلجريف. مذكرات بلجريف لندن. 1960.
 - 4- جيمس بلجريف. أهلاً بكم في البحرين. لندن. 1965.
- 5- م. ب. سنان. البحرين درة الخليج العربي. بغداد. 1963 (باللغة العربية).
 - 6- حسين البحارنة. الشرعية القانونية لدول الخليج العربية. لندن. 1968.
 - 7- جريدة التايمز. 16 ديسمبر/كانون الأول 1969. لندن.
- 8- عبدالرحمن الباكر. من البحرين إلى المنفى (سانت هيلينا). بيروت 1968 (باللغة العربية).

9- مجلة الشرق الأوسط واشنطن. ربيع 1959.

البترول

- 1- عويس ركابي سوسري. سوق النفط الدولية. باريس. 1970.
 - 2- دينس بوتشارد. اللعبة العالمية للبترول. باريس. 1970.
 - 3- ر. بيتر أودل. النفط وقوة العالم. لندن. 1970.
- 4-ن. ج. فرانك. أسعار النفط الخام في الشرق الأوسط. نيويورك. 1966.
 - 5- وجهة نظر الأمم المتحدة في الأوضاع الاقتصادية في الشرق الأوسط.
 نيويورك. 1951
 - 6- خدمة الإعلام البترولية. لندن. 1967.
 - 7- مجلة معهد البترول. لندن. فبراير/ شباط 1966.

مراجع عامة

- 1- جونر ميردال. الدراما الآسيوية. 1، 2، 3. نيويورك. 1968.
 - 2- كارل ماركس. رأس المال. المجلد الثاني. موسكو. 1967.
- 3- أندريه جندر فرانك سوسيولوجيا التطور وتخلف السوسيولوجيا
- 4- أبرام وفومكين. النظريات الحديثة للعلاقات الاقتصادية الدولية. موسكو.
 1969
 - 5- تقارير خاصة. العدد 8. فبراير/ شباط 1969. واشنطن
 - 6- ريتشارد جيل. تطور الاقتصاديات الحديثة. نيويورك.
 - 7- جون كلارك. الجغرافيا السكانية. لندن. 1968.
 - 8- شؤون دولية. أكتوبر/ تشرين الأول 1970. موسكو

تحليل مقارن في الإدارة العامة

دراسم حالم: البحرين (١٩٣٢ ـ ١٩٧١)



مقدمة

تتعاطى هذه الورقة مع النماذج المتغيرة في الإدارة العامة في البحرين، من مرحلة الحماية حتى الاستقلال. الانتباه موجه مباشرة إلى كشف الأبعاد المختلفة المرافقة لحدوث التغيرات السياسية، ويتيح إمكانية قياس هذه الأبعاد.

من المهم أيضاً ملاحظة درجة الاختلافات البنيوية للمؤسسات المنشأة من قبل البريطانيين في الأيام الأولى لإرساء الآلة البيروقراطية في تمثيلهم السياسي الوظيفي، مقابل تمثيل المؤسسات المنشأة. هذا الفصل تضمن خلق بناء جديد وأدوار مختلفة، وظهر في المزيد من تقسيم العمل بين هؤلاء الذين سيؤدون الوظيفة السياسية في أداء الدور. وفقاً لكون تطبيق الأدوار حدد برحيل الحكومة الحديثة التأسيس، فكان هناك القليل من الإداريين غطوا مساحة عامة واسعة من فعالية الحكومة. ولاحقاً ومع نمو مشاركة الحكومة في ظهور أوسع في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، تركزت وظيفة أداء الأدوار في أيدي أخصائيين ذوي تدريب عالي واختصاص وظيفي، والذين كان عملهم أكثر تقسيماً واختصاصاً وتمايزاً. على أي حال،

هؤلاء الرجال القلة أدوا أدواراً «لاسياسية» في النظام. فقد خبرت البحرين ولوقت طويل إدارة ليس لديها برنامج تدريبي لتطوير هذا المد من الطاقة البشرية المحلية.

كان الهدف من هذا البناء الإداري في البحرين تحقيق وإنجاز مستوى من السياسة الداخلية يمنع حدوث المشاكل في الدرجة الأولى، وهي سياسة تسببت في منع التطور السياسي الديمقراطي.

وعلى مدى التطور التاريخي للإدارة العامة في البحرين، كان صانعو السياسة البريطانيون هم المسؤولين عن حماية المصالح البريطانية ضد أي تطور ديمقراطي يمكن أن يحدث ويتسبب في إرغام الإدارة البريطانية للاستجابة للمطالب العامة. لذلك فقد رافق الإرهاب والقمع - كادوات للسيطرة - معظم التطبيقات للأدوار في الإدارة البريطانية وبعدها الإدارة البحرينية.

ومن الواضح أن عائقاً جدياً للتطور الاقتصادي والديمقراطي في البحرين جاء نتيجة لسيطرة الإدارة العامة من خلال ندرة الكفاءات الإدارية، اضافة الى العلاقة بين التطور السياسي وحيوية البيروقراطية. ومع هذا، كان النظام القديم في البحرين ملزماً بالإصلاح نتيجة لنضال الشعب من أجل التغيير الديمقراطي.

تشريق البيروقراطية أ- منظور تاريخي:

ابتدعت المؤسسات البيروقراطية في البحرين من قبل بريطانيا بهدف مركزة سيطرتها الاستعمارية. فلقد أنشأت وبشكل أساسي لتنفيذ السياسات الإمبريالية في الخليج، وبهذا كانت الخصوصية متناسبة مع الهدف. فقد كانت البحرين دولة عربية مستقلة، وكانت على علاقة تفاوضية مع بريطانيا منذ العام 1820، وكذلك كان حاكمها على علاقة صداقة مع بريطانيا على امتداد أجيال عديدة. وقام الحاكم بعده، الشيخ حمد بن عيسى بن على آل خليفة، بزيارة بريطانيا للمرة الأولى، وأبدى رغبته في توظيف رجل إنجليزي كمستشار له.

مبدئياً، كانت المهمة الرئيسية للإمبريالية البريطانية، هي

إخضاع المنطقة، بالغزو أو بالمعاهدة، وأصبحت ضمن منطقة النفوذ البريطاني. وفي حالة الخليج العربي، طبقت مقاييس وحدود معينة، تضمنت الإجبار والإقناع لعدد من القبائل لقبول قانون شركة الهند الشرقية (البريطانية) في المنطقة، واحتكارها لمصادر التجارة الهندية.

إن تواجد رجال الحرب البريطانيين في الخليج منع أي محاولة للتعدي والانتهاك. فقد عقد الشيخ عيسى بن علي مجموعة من الاتفاقيات مع بريطانيا، متعهداً بعدم التعامل مع أي قوة أجنبية أو السماح لوكالات الحكومات الأجنبية الإقامة في البحرين بدون موافقة بريطانيا، وكذلك طلب الشيخ من الحكومة البريطانية الاستعداد لممارسة السلطة على الأجانب المقيمين في البحرين، وفي العام لممارسة بعدم المباشرة في استثمار النفط أو إعطاء امتياز لاستثمار النفط دون أن تصدق عليه الحكومة البريطانية (انظر ما كتبه السير روبرت هاي حول تأثير صناعة النفط على حكام الخليج).

لذلك نشأت الإدارة في البحرين في ظل الاحتلال العسكري والتي كان خلالها الضابط العام الأول (المستشار) شخصية عسكرية مختارة من الجيش. يقول تشالز بلجريف في كتابه «نبذة شخصية»، انه «لم يكن لدي أي قدر ضنيل من التمني لأكون في الجيش، لقد كان مقدراً لي في الأصل أن أكون قساً، ومع نهاية الحرب (العالمية الأولى) كنت قد أرسلت من الجيش البريطاني للخدمة مع إدارة مناطق الحدود (فيلق الجمل) وهو فرع من الحكومة المصرية».

الجوهر الأساسي للإدارة العامة في البحرين كان قد شرع من قبل المصلحة السياسية والإدارية للمستشار البريطاني. وفي مراحلها الأولى، كانت الإدارة وبشكل أساسي معنية ومهتمة بجباية الدخول الجمركية والحفاظ على القانون والنظام. ووفقاً لذلك كانت الإدارة تسلك سياسة سلبية بمنع القلاقل الداخلية، وليس ضروريا القول بأنها كانت غير مهتمة لا بالتطور الاقتصادي ولا الاجتماعي. فقد كانت الخدمات الاقتصادية تفتقر إلى القوة والمعنى، ولم يكن هناك أي تطوير باتجاه التصنيع أو الزراعة واسعة النطاق. كانت الفعاليات الاقتصادية وبشكل رئيسي متركزة بأيدي شركات تجارية الفعاليات الاقتصادية وبشكل رئيسي متركزة بأيدي شركات تجارية

خاصة مما وراء البحار، وبشكل أساسي في بريطانيا. هذا الوضع، كان نتيجة للتدخل المباشر للمستشار البريطاني، ومن الظروف التي جعلت شيخ البحرين لا يستطيع تصور كل التضمينات الاقتصادية والاجتماعية في تعيين المستشار البريطاني. يقول بلجريف في كتابه «إن المنصب الرسمي الذي منح لي عن طريق حكومة الهند (البريطانية) عندما توظفت عند الشيخ حمد بن عيسى كان مستشارأ مالياً ولكني سريعاً ما وجدت أن التعاطي مع مالية الدولة، الذي كان نسبياً في الأيام الأولى أمر سهل، كانت فقط إحدى المهام التي علي إنجازها». كانت تلك خلفية ماحدث في العام 1926، قبل اكتشاف النفط بسنوات قليلة، عندما عين الحاكم مستشاراً بريطانياً لمساعدته في وضع إدارة دولته على أسس راسخة، وظل المستشار ممسكاً بزمام الأمور لثلاثين عاماً.

ب سیاسات متبعة:

سبق وذكر أن المهمة الأساسية للإدارة البريطانية في البحرين كانت منع حدوث المشاكل. لذلك لم يكن مطلوبا التعاطي مع المسؤوليات المعقدة للبدء في التطوير الاقتصادي والاجتماعي. لقد جاء استخدام الإدارة على نطاق أوسع فقط مع اكتشاف النفط. نشوء صناعة النفط مع رأسمالها المركز أدى لهجرة كثيفة ودعا إلى المزيد من التدخل ليس فقط من الجانب البريطاني، بل أيضاً من الأمريكي. بقيت سياسة الإنفاق العامة على نفس المبدأ القديم في الإدارة المالية، التي كانت تستند على الحسابات البسيطة للدخل والإنفاق وتعادل الميز انية.

مجموع الدخل كان بشكل رنيسي عبارة عن ضريبة النفط، وضريبة الاستيراد الجمركية. إن حقل النفط صغير ولكن الشركة تقوم بتشغيل مصفاة (معمل تكرير) كبيرة، التي تأتيها الشحنة من النفط المصفى من السعودية. كانت الضريبة في الأصل ثابتة على أساس 8 روبيات هندية لكل طن، مما عاد فقط بدخل متوسط للحاكم، لكن في العام 1952 دخلت شركة النفط في اتفاقية تقاسم الفواند مناصفة مع الحاكم وبميزة اشتقاق للضريبة بحوالي 2.5 مليون جنيه

إسترليني من النفط، بالإضافة إلى مليون إسترليني يحصلها من الضرانب ومصادر أخرى.

كانت هذه الحصة موزعة لإنفاق الإدارة، وكان دخل النفط مقسماً إلى ثلاثة أجزاء، أحدها مخصص لإنفاق الحكومة، والثاني لإنفاق الحاكم والثالث كمدخرات احتياطية للحكومة مودعة في بنوك بريطانية. كان هناك تغيير ضنيل في الأحوال الاقتصادية للعاملين الفقراء، ولكن على الجانب الآخر من الحاجز الاجتماعي، كان هناك تكديس للثروة المحلية، ويستطيع المرء أن يلحظ أن تأثيرات تجارة النفط كانت بلا أدنى شك هانلة.

كما هو الحال مع الخدمات الاجتماعية، كان الحال بالنسبة للصحة والتعليم، منذ البداية لم تكن الإدارة مهتمة مباشرة بتطويرها. في البداية وضعت التبشيرية الأمريكية على عاتقها معظم أسس الأقسام الطبية والتعليمية لتأمين بعض المساعدات والتشجيعات لمساعى النبشيريين والسلطات المحلية التقليدية.

في الواقع، كانت السيطرة البريطانية على الإدارة في البناء، حتى حديثاً، تم اكتشاف النفط في البحرين في العام 1932 من قبل شركة البحرين للنفط، شركة أمريكية مسجلة في كندا وشركة بريطانية مخصصة وظفت حوالي 1150 من الغربيين، الأمريكيين في القمة والباقين معظمهم من البريطانيين، بضع مئات من الهنود والباكستانيين، وحوالي 5000 من العرب المحليين، والأخيرين معظمهم في الأعمال التي لا تحتاج إلى مهارة، أو متوسطة المهارة.

ينطبق هذا النموذج الأخير في التوظيف كذلك على خدمات الحكومة، فقد شغل البريطانيون كل المراكز العليا، أي مراكز المسؤولية في الإدارة، الدرجات التنفيذية، الاختصاصية والتقنية، والأفراد المحليون كانوا يجندون لشغل الدرجات الصغيرة، مراكز الخدمة التنفيذية الصغيرة، الكتابية الصناعية المتوسطة المهارة والتي لا تحتاج إلى مهارة. زاد الأمر تعقيداً تدخل المغتربين الهنود، الذين ملؤوا مواقع الدرجات الوسطى بين المغتربين الأوروبيين والبحرينيين. إن ميراث هذا النظام البنائي ما زال يمارس في البحرين وقد كان له تأثير مقلق على البيروقراطية التي كانت، وما

زالت موضوعاً، للانتقادات، والمطالبة بالتغيير من قبل مجموعات اجتماعية مختلفة. تأثير آخر للبنية الاستعمارية للإدارة هو تحريف سياسات التعليم، وفقاً لحاجة العمل الرخيصة لشركات النفط. منذ الأربعينيات وحتى بداية الستينيات، كان من العادي جداً، بالنسبة للمدارس القليلة، رؤية أن شركة النفط كانت تسعى لإقناع الطلاب لقبول التعيينات في أعمال مكتبية.

الأكثر من هذا، الأخذ بنموذج المكافأة من قبل شركات النفط والحكومة لم يعطِ أي خيار لطالب الوظيفة لتفضيل واحدة على أخرى. في الحقيقة إن نفوذ «بابكو» كان كبير جداً حتى أنها كانت تحرر زيادات الأجر العام مع الحكومة دون الرجوع إليها. لقد حثت «بابكو» على تقدم ظروف الأجور والعمل في البحرين. أوضاع التعليم والعمالة كانت تحت تأثير التلاعب من مجموعة المصالح في البحرين.

إن التعليم في البحرين لم يكن الزامياً، لأنه ليس هناك مدارس كافية، والأولاد في الحقيقة يصرفون من المدارس الابتدائية تبعاً للنقص في التجهيزات اللازمة، على كل حال، كان هناك مطلب للتعليم العالي. ما أن يتعلم الولد القراءة والكتابة بالعربية، ويحصل على معرفة بسيطة في اللغة الإنجليزية وبعض المعرفة بالرياضيات، يترك المدرسة للعمل في شركة النفط أو بعض الأعمال. وكنتيجة لذلك، كانت المدارس الثانوية لا تنال رعاية مناسبة. إن التعليم المهني لم يكن شانعاً ولم يكن هناك الا عدد قليل من المهندسين الناشنين والكيميانيين، ،بدا ان تكوين شريحة أخصائيين في البحرين سيستغرق وقتاً طويلاً حتى تتمكن الشركة من عرض رقم حقيقي كبير من التعيينات البحرينية في هيئاتها العليا.

في ظل تلك الظروف، لم تكن هناك أي مبادرة لتشجيع التطوير في المدارس الثانوية وفي المدارس المهنية ومعاهد التعليم العالي، وتم الحصول على المهرة من خلال تجنيد وتدزيب الأميين. عدا عن هذا، فقد شعر البحرينيون بالظلم من السلوك الغريب والمتغطرس البادي من قبل الضباط البريطانيين - على سبيل المثال البريطانيون وكبار العمال المغتربين الهنود، اعتبروا أنفسهم أعلى

مقاماً من معظم كبار العمال والموظفين البحرينيين ذوي الخبرة، لذلك كان سلوكهم سيئاً تجاه العمالة الوطنية. الأكثر من هذا، كان هناك تقسيم حاد بين الأعراق في مجمعات السكن المنفصلة (حول شركة النفط)، وكانت هناك المؤسسات الاجتماعية المنفصلة، مثل النوادي والمدارس، والمستشفيات لغير البحرينيين.

البنية الوظيفية للبيروقراطية في البحرين أ- العمل:

كما سبق وذكر، أن بنية الإدارة العامة في البحرين تحمل طابع البنية العرقية، والمراكز التي يشغرها البريطانيون عرفت على أساس أنها الخدمات العليا، بينما طبعت التعيينات المعطاة للبحرينيين بطابع الخدمات الصغيرة. ومع أن هذا التقسيم الحاد لم يكن يشمل المناصب المتعلقة بالعائلة الحاكمة، إلا أنه كان واضحاً بالنسبة للمستوى العالي في الرؤوس التنفيذية كان يأخذ بمعيار درجة القرابة من الحاكم. الأنظمة كانت تصدر بأوامر من المستشار، الذي عادة ما كان يمارس سلوكاً عنصرياً بين المواطنين المحليين والمغتربين البريطانيين بخصوص الأذونات، مواعيد المغادرة، ترتيبات السفر والمرور، البيوت وظروف أخرى للخدمات.

مع مرور الوقت، ساهمت العديد من العوامل في تغيير النموذج القديم للخدمات، أحد هذه العوامل هو مبادرة البحرينيين في تعليم أنفسهم وإحداث تحسينات في التسهيلات التعليمية، وبشكل واضح على مستوى المدارس الثانوية والمهنية، في حين كان النظام التعليمي القديم كافياً لإنتاج المرشحين للمراكز المكتبية الصغيرة جداً. وكان نتيجة الزيادة في التعليم الثانوي والمهني إعطاء البحرينيين فرصاً أكثر وأحسن لتتناسب مع مهام أكثر مسؤولية، وهذه الفرص كانت مدعومة بالخريجين من معاهد تعليم أعلى في الخارج.

العامل الأكثر أهمية في الدفع لإعادة تشكيل الخدمات الحكومية، كان في نشوء الحركة الإصلاحية، هيئة الاتحاد الوطني نهاية 1954، والتي قادت إضرابات تطالب بالإصلاح. وكنتيجة لذلك، قام الحاكم بتعيين لجنة لمراجعة اسلوب الإدارة وتقديم

المقترحات لتحسينها.

ولمزيد من التوضيح، فقد حكمت البيروقراطية في البحرين من قبل إنموذج استعماري تقليدي في ادارة الدولة، وهو انموذج كان يتواجد بنسبة تزيد أو تقل في معظم الدول الإفريقية التي خضعت بنيتها البيروقراطية لتغيير جوهري بعد الاستقلال وفقاً لتبني سياسة الأفرقة. لذلك أصبحت الادارة الاستعمارية التقليدية ذات بنية وزارية للحكومة، ونظام خاص بمجلس الوزراء. وعند مراجعة الفرق بين البنية القديمة والجديدة للحكومة، فأنه من الصعوبة تسجيل أي تغيير ساعد المنظمة الحكومية في التخلص من الفساد.

البنية الجديدة أوردها جيمس بلجريف في كتابه «مرحباً بكم في البحرين». وهي تتشكل من: دائرة المالية، دائرة الزراعة، دائرة الجمارك، دائرة التعليم، دائرة القضاء، دائرة العمل، دائرة الصحة، دائرة النفط، دائرة الشرطة، دائرة شؤون الحكم، دائرة العلاقات العامة والإذاعة، دائرة الأشغال العامة، دائرة النقل والشؤون الاحتماعية.

ب- الدرجات:

قد يساعد في هذه النقطة وصف الصورة المبدنية للبنية التي قسمت فيها الخدمات الحكومية كالتالى:

1 - إداريون ومختصون: من يمسكون هذه المناصب كانوا معينين كمدراء وضباط أو في مهن مثل الهندسة، الطب، الهندسة المعمارية والبناء. الطلب الأساسي لهذه الدرجات كان درجة من جامعة أو عضوية في معهداو جمعية مختصة (شهادة احترافية). التعيينات تتضمن رؤساء الأقسام محددة من هذه الجهات أو من قبل عائلة آل خليفة.

2 - التقنيون (الفنيون): كان هؤلاء هم المجموعة الوسطى في الوظائف التي تتطلب تدريباً احترافياً عالياً، تضمنت أعمالاً عالية الاحتراف في الهندسة، الطب، والقسم العلمي.

3 - التنفيذيون: كان هؤلاء بنفس درجة التقنيين، وهذه المناصب
 تطلبت خبرات مختصة في وظائف تحمل المسؤوليات، التي كانت

طبعأ ذات طبيعة روتينية

4 - العمال المهرة: لسنوات عديدة لم تجذب هذه الدرجة الرجال ذوي الخلفية العلمية النظرية، من جهة بسبب العوز في المرشحين المتعلمين الذين كانوا مطلوبين للأعمال الكتابية أو التدريس، أيضاً لأن مقياس الأجور. كما يلاحظ أن البحرينيين المتعلمين لم يكونوا يريدون العمل باعمال تتضمن عملاً يدوياً. فيما بعد، وعند إنشاء شركة النفط للأدوار الضعيفة الجاذبية، والعوز في الأعمال للشباب المتعلمين، أخذ الطلاب من محصلي التعليم الإعدادي يبحثون عن التعريب على المهن، وهم يريدون قبول أي عمل بشرط أن يقدم المكانية تطور وتقدم سريعة.

5 - الكتبة: يدخل في هذه الفئة وظائف مساعدي الكتبة، طابعي الآلة الكاتبة، كبار الموظفين وموظفي السكرتارية. مثل هذه الوظائف كانت مفتوحة للمرشحين ممن يحملون شهادة التعليم الإعدادي في الأيام القديمة، ولكن في السنوات اللاحقة كان الطلب على الوظائف الأعلى حصراً لمن يحملون شهادة التعليم الثانوي، ولهؤلاء الذين كانوا قد حصلوا على ترقية من درجات كبار الموظفين.

6 - الخدمة التابعة (الثانوية): يأتي تحت هذه الدرجة بشكل أساسي العاملون بأجر يومي أو أجر شهري بوديعة مالية موفرة أو ما شابه من فواند نهاية الخدمة. كانت تتألف من مراسل المكتب ودرجات محددة من عمال يدويين غير مهرة في الأقسام التقنية أو الخدمية. كانوا بشكل أساسي عمالاً يدويين أميين.

لا يثير النظام المبين أعلاه أي تعجب، لأن الادارة البريطانية التي أسست آلية الحكومة في البحرين تبنت نظاماً تقليدياً ممارساً في كل مناطقها المستعمرة.

ج - سياسة المكافأة (التعويض):

إن سلم الأجور مرتبط وبشكل كبير بالبنية الخدمية للحكومة، خصوصاً إذا أخذنا بعين الاعتبار نظام المكافأة الواضح للدرجات المختلفة وكيف كانت توزع. من العدل ربط سياسة المكافأة بعلاقتها مع المستوى العام لدخول الناس في البحرين (50 - 90 جنيها

إستراينياً) سنوياً، بينما كانت أجور كبار البيروقراطيين تقدر بحوالي 2000 جنيه سنوياً، أو أكثر.

التحليل البنيوي المقارن أ- مرحلة الحماية البريطانية:

كانت بنية الآلية الحكومية في البحرين خلال فترة الحماية البريطانية من الناحية العملية شبيهة بنظيرتها في أفريقيا فترة السيطرة البريطانية. في الحالة الأفريقية كان الحاكم على رأس هذه الآلية، وكان الممثل المباشر للتاج كمندوب للمملكة المتحدة على الدولة المستعمرة. هذا المندوب لديه تفويض كامل، وسلطاته مطلقة لادارة المنطقة.

في البحرين، كانت الإدارة تحت سلطة سكرتارية الحكومة، هذا المنصب كان يسمى في البحرين «المستشارية» ما بين 1926 و7551، وبعد ذلك وحتى 1970، أعطى المنصب لسكرتير بالنيابة شغله المدير البريطاني سميث، وتغير الإسم الى «السكرتارية».

كأن سكرتير حكومة البحرين على رأس الإدارة التي ألفت من رباط متقارب من ضباط إداريين مسؤولين عن السياسة الرسمية والإدارية. كان سميث هو الوكيل العام والسكرتير المالي، بينما في أفريقيا كانت هذه جزء من هينة السكرتارية الاستعمارية الرئيسة. كانت السكرتارية المؤسسي لإدارة البحرين وأيضاً لكل الإدارة العامة. كانت السكرتارية هي الوزارة العليا لكل الأقسام في الحكومة التي كانت تابعة لها. أيضاً كانت تبلغ القرارات باسم الشيخ، بينما في أفريقيا كان يبلغ القرار باسم الحاكم.

| (1964- | الخلفية الاجتماعية للنخبة الحكومية (مرحلة الحماية البريطانية-1964) | | | | | | |
|---------|---|---------|--------|----------|---------|--|--|
| المجموع | أخرون | بريطاني | بحريني | أل خليفة | | | |
| 12 | | 1 | 3 | 8 | المجلس | | |
| _ | | | | | الإداري | | |
| 61 | 3 | 14 | 14 | 30 | رۇساء | | |
| _ | | | | | الأقسام | | |
| 10 | | | | 10 | بلديات | | |
| | | | | | تذفيذية | | |
| 83 | 3 | 15 | 17 | 48 | المجموع | | |

ب- مرحلة الاستقلال:

بعد الاستقلال، كان متوقعاً للحكومة البحرينية أن تتشكل على نفس النموذج البريطاني، ومن الجائز السؤال عما إذا كانت بريطانيا، قد استخدمت نفوذها خلال فترة إدارتها للجزيرة البحرينية أم لا، لتدع البحرينيين يختارون حكومتهم، تبعاً للتوجه الذي مارسته في سياستها طوال الوقت، مما منع مثل هذا التطور.

كان لوقوع الحكم الذاتي والاستقلال في أفريقيا تأثيره الكبير على بنية الادارة العامة، والحاكم العام يمسك بزمام السلطة التنفيذية تبعأ لبنية الحكم الذاتي، وقد استبدل بعد الاستقلال بترتيب جديد تماماً. حدث الترتيب الجديد في البحرين بعد الاستقلال، ولكن لم يسجل أي تطور بنيوي، إذ استندت السلطة التنفيذية لرئيس الوزراء (شقيق الحاكم)، ومجلس وزرائه.

أصبحت السكرتارية عبارة عن مجموع الوزارات، كل منها مع وزير، والذي يكون رئيس الدائرة الرسمي في معظم الأحيان. بعض الدوائر جمعت في وزارات تبعاً للمسؤوليات التي ألغيت وأبطلت. مبدئياً، هذا ما حدث على أرض الواقع ليعكس دولة الاستقلال التي تكونت في البحرين استناداً إلى أن تغييراً دستورياً قد يكون مرغوباً في المستقبل. على أي حال، وحتى الوقت الحالي لم تحدث مثل هذه الخطوة الديمقراطية.

إن تطبيق النظام الوزاري مكان السكرتارية القديمة على

الإدارة لم يؤثر في أي حال من الأحوال على المطالب المتزايدة للبحرينيين من أجل الديمقراطية، والتقدم الاقتصادي والاجتماعي. كانت الدوائر والهيئات تهدف إلى تنفيذ نفس السياسة - كما كان سابقاً- على أن تستبدل الروتين الرسمي لوظائف السكرتارية فحسب.

لقد تبع النظام الجديد في البحرين وعلى نطاق واسع النموذج البريطاني، لكن الاختلاف الوحيد بين البحرين وبريطانيا أنه في بريطانيا كل الوزراء مسؤولون جماعياً أمام البرلمان عن سياسة الحكومة. في البحرين مجلس الوزراء مسؤول فقط أمام الأمير.

قريباً من قمة الهرم يتواجد الوزراء الذين تمرنوا على المسؤوليات السياسية الكاملة تبعاً للدرجة الممنوحة من الأمير، ومسؤوليتهم تغطي كل المسائل في حقائبهم الوزارية، ويخضعون فقط للسلطة المهيمنة في مجلس الوزراء والأمير، الذي هو على قمة كل العمليات في صنع السياسة. أفعالهم فوق أي سيطرة أو تفحص كما لو أن لا سلطة شرعية للوجود البرلماني.

على رأس الهرم يوجد رؤساء الدوائر والأقسام والفروع المسؤولة عن قطاع واسع من أعمال الحكومة. لقد حملوا مسؤوليات ثقيلة جداً تقريباً في كل السياسات الإدارية، الاحترافية، التقنية، الخدماتية. وهذا النشوء للأمور واسعة التعدد، المأخوذة تقريباً من الخبراء البريطانيين باسم الحكومة. وبشكل واضح تلك التي باهمية المالية والأمن الداخلي. الخبراء البريطانيون مسؤولون أيضاً عن التشكيلات السياسية المأخوذة بالاعتبار من الوزارات في هذا السياق.

كما يمكن رؤيته في صنع السياسة، فأن الأساس في حجم الدوائر والفروع للوزارات، وموظفي الحكومة يأخنون قرارات في أمور ثانوية بالمقارنة، وينفذون الأوامر الحكومية اليومية. من جهة أخرى تدير الحكومة كل مناحي الحياة للمواطنين، وفي مضمون هذه السياسة الموجودة، فأن الحكومة لا تتمتع بأي دعم من الشعب.

ج- توطين البيروقراطية:

الحل الجدي لتأسيس البيروقراطية الوطنية يتطلب تطوير البرامج المطلبية المبنية على أخذ الخدمة العامة طابعها البحريني.

الجدل السابق أدى إلى إدراك المشكلة، عبر تأسيس للديمقراطية والتي قد تطبق في المستقبل، لأن طرح سياسة التقدم البحريني يجب أن تقدم الحلول، فيما سبق مورست في البحرين سياسة التوطين بسبب تعدد الأعراق وطبيعة المجتمع المختلطة في البحرين، وكان العزم قانماً على جعل الخدمات العامة تعكس تعدد الأعراق بتعقيداته. من جهة أخرى، دائماً كان هناك عدم توازن عرقي/مجتمعي في الخدمات الحكومية المقدمة، التي تحتل فيها أقلية معظم المناصب في الدرجات العليا.

لقد طالبت الحركة الإجتماعية والسياسية بأكثر من التوطين، تبعاً للحاجة إلى تغيير انموذج العمل الوطني، بعيداً على التركيبة العرقية من السكان. لقد طالبت به «البحرنة» حتى يبدلوا النموذج الاستعماري للخدمات الحكومية إلى خدمة وطنية، مما يعني السيطرة على مفاتيح سياسة الحكم، بتشكيل وتنفيذ من قبل المواطنين البحرينيين. وهذا كان يعني أيضاً أن تملأ كل المراكز بكفاءات محلية. تقبل الحكم هذا فيما بعد، ولكنه ملأ المراكز العليا بأفراد من العائلة الحاكمة، وكان المغزى من هذه السياسة تجنب المفاجأة من معدل سرعة هذه البحرنة.

من الطبيعي أن يكون الإلحاح السياسي للاستقلال قد أثر على التشكيل الوطني للبيروقراطية، الأكثر من هذا ومن وجهة نظر وطنية، أصبح من غير المقبول أن تبقى المفاصل الأساسية في الشرطة والمالية موجهة من قبل البيروقراطيين الأجانب بعد الاستقلال.

الغالبية كانت تنظر بعين الحذر والنقد لمدى صحة مقولة أن البحرنة ستقدم حلاً عادلاً والتي كانت مبنية على أساس أسباب اقتصادية. من الواضح أنه من الأفضل من الناحية الاقتصادية استخدام المواطن بدلاً من استخدام المغترب. الأكثر من ذلك، فإن عمالة المغتربين لم تصل إلى أن تكون أقل كلفة من البحرينيين. الحقيقة، أن الضباط البريطانيين الذي يعملون جنباً مع البحرينيين لم يؤثروا على ميزان الأجور للمواطنين. أعادت الحكومة تشكيل البيروقراطية وطبقت البحرنة بإفساح المجال للمشورة في الأمور

العامة، مثلاً بالنسبة لمطالب العمال. وهي مساحة لم تحرز أي درجة من التغيير، طالما أن هناك أفراداً كثر من المختصين في المناصب العليا.

كانت العدالة الحقة تكمن في تطبيق هذه الرغبة الطبيعية والمفهومة للناس حتى يستطيعوا إدارة شؤونهم الداخلية، لتحقيق ماهو مأمول نظير الإسراع في الاستقلال الاقتصادي والسياسي. ذلك أن الاستقلال بالنسبة لمعظم الناس لن يكون ذا أهمية الاستقلال هو ذا أهمية، اذا لم يقترن بقدرة وإرادة الشعب في إدارة وتسيير الخدمات المدنية والسيطرة عليها.

بيبلوغرافيا

- 1 تقرير حكومي، 1964 البحرين (عربي).
- 2 مجلة قسم المعلومات هذا البحرين (عربي).
- 3 من البحرين الى المنفى- عبدالرحمن الباكر (عربي).
- 4 الوضع القانوني في دول الخليج العربي حسين البحارنة، لندن-1968.
 - 5 مرحباً بكم في البحرين جيمس بلجريف الطبعة الخامسة لندن.
 - 6 نبذة شخصية، تشارلز بلجريف 1960.
 - 7 تأثير صناعة النفط على شيوخ الخليج سير روبرت هاي.
- 8 التغيرات الاجتماعية الاقتصادية وتأثير ها على علاقات (ما بين الأعراق) في البحرين عبد الهادي خلف لوند 1972.
 - 9 الرأسمال الأجنبي ونمو السكان در اسة حالة البحرين ر. رسايسي و أ. دوايغر - لوند - 1972.

الأدبيات

- 10 الخدمة المدنية في الكومنويلث أفريقيا أ. ل. أدو.
- 11 البيروقراطية والتطور السياسي لابالومارا، جوزيف، 1967.
 - 12 العالم الثالث مشاكل وتوقعات ي. جوكوف وآخرون ــ 1970.
 - 13 الخليج مضمون الانسحاب البريطاني مركز الدراسات الاستراتيجية والعالمية واشنطن- د.س.69.
 - 14 إدارة التطوير التجربة الكينية غوران هايدن وأخرون ــ نيروبي- 1970.

البيروقراطية في المرحلة الإنتقالية موضوع الدراسة: حالة الإدارة الزراعية

دراسة حالة: العراق (١٩٥١ ـ ١٩٧٠)

مقدمة

أصبحت الميول تجاه إصلاح الإدارة العامة في البلدان المتخلفة بؤرة اهتمامات واسعة من قبل الأوساط الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في العالم. وكان هذا الاهتمام موضوعاً لتنظير تنويري من مواقع مختلفة. وكانت النقاشات حول هذا الموضوع قائمة على الافتراضات التالية:

أولاً: إن هدف تطوير الإدارة العامة هو الحاجة إلى تنشيط بنية الإدارة القديمة وإحداث تغيير في وظيفتها بالكامل. في هذه النقطة، من الأهمية بمكان اكتشاف الطبيعة والاتجاهات الرئيسية لأي برنامج إصلاحي في بلد متخلف واحد وإنشاء ملامحه النظرية والمميزة.

ثانياً: تطورت سياسات الإدارة العامة في البلدان المتخلفة في مواقع مختلفة، وواجهت مداً واسعاً من الشروط، بمجموعها قدمت فرصة لبروز مشاكل اقتصادية واجتماعية وسياسية، التي ربما تحتاج للمناقشة، حيث تكون المسألة الرئيسية هي الإدارة العامة.

ثالثاً: عقدت الطبيعة التآمرية للانتداب الاستعماري السابق وسيطرته على الاقتصاد بالتعاون مع حلفائه المحليين السابقين، مهمة أية إدارة وطنية في البلد لتطوير أي إصلاح اقتصادي رئيسي.

تتضمن نقاط الدراسة هذه دور الإدارة العامة في التطور الزراعي في العراق، والجهود الموجهة أساساً لإدراك التطور الذي حصل بعد تبني السياسة الاقتصادية الجديدة، والإصلاح الذي تحقق

بعد ثورة الرابع عشر من يوليو/ تموز 1958.

كان لدى سياسة الإصلاح اقتراب تحولي في الموضوع، وكان الهدف فقط إدخال أنظمة قانونية واجتماعية تسمح باستعمال التقنيات الحديثة في الزراعة واستخدام الثروات الاقتصادية.

كان الهدف من تقديم الطرق الحديثة هو تبرير الاستثمار الكبير من جانب الحكومة. اعتبرت السياسة الجديدة لإصلاح الاراضي على أنها التغيير الجوهري الأساسي في التخطيط الاقتصادي، والذي يؤمن الحل لمسألة القوة العاملة في البلد. وعلى الرغم من أن السياسة الجديدة لم تؤثر بالزيادة الطبيعية لعدد السكان، ولكنها كثفت مشكلة العمالة. صعبت هذه المشكلة مهمة البيروقراطية الوطنية، لأن الجهاز البيروقراطي الذي ورث عهد الملكية، كان غير مؤهل لمثل هذا التطور دون تغيير قاسٍ وجذري في البنية ككل، كما أن برامج التحول في الزراعة والصناعة كانت تدار مباشرة من قبل الحكومة المركزية.

تمركزت سياسة الإصلاح بأكملها حول قانون إصلاح الأراضي رقم /1958/30، الذي صمم للتغلب على صعوبات الزراعة، من خلال توزيع الأراضي المصادرة. وعلى الرغم من أن الفلاحين كانوا يطالبون بتوزيع سريع للأراضي واعتراف بتعاونياتهم في تنفيذ القانون، إلا أن الجهاز البيروقراطي للحكومة المركزية كان غير قادر على القيام بالخطوات المناسبة. وكان ذلك بسبب أن القيادة الجديدة للبلد، والتي كانت في أيدي الجيش، قد لجأت إلى تجميع مركزة السلطة لكي تبني المجتمع الجديد. لذلك ترك تنفيذ إصلاح الأراضي الجذري للإدارة القديمة والتي كانت ما تزال في الخدمة. فقد أعيق تطبيق برامج الإصلاح من قبل المدراء العامين. أعد الجيش خطة لتطوير الزراعة عن طريق طلب مساعدة خبراء التخطيط من مصر، لكنهم فشلوا في تنظيم إدارة وتنفيذ الخطة خلال الفترة 1958 – 1967.

هذه الدراسة تثير بعض الأسئلة حول مشاكل حاسمة كامنة في التخطيط وتنفيذ برامج الإصلاح، وخلال تجربة العراق الموجزة للأنظمة العسكرية المتغيرة من 1958 – 1970، عندما كان تحقيق

خطة مشروطاً بعدد من التغيرات، بعضها كان مسيطراً عليه، ولكن اغلبها كانت خارجة عن السيطرة. في هذه الدراسة، فإن المتغير والمسيطر عليه والأكثر حسماً في تقرير تنفيذ وتحقيق الخطة، كانت البيروقراطية بكمها وكيفيتها ودرجة تعهد الحزب السياسي الحاكم. في هذا المجال، فقد تحكم مبدآن أساسيان باتجاه إدارة برامج الإصلاح:

أولاً: أشير إلى أهداف برنامج إصلاح الأراضي في إطار

الإدارة المركزية المرتبطة.

ثانياً: المجلس الأعلى للزراعة هو الهيئة العليا في صناعة السياسة، وقد تبنى المجلس سياسة تقوم على البحث، ويسر تنفيذ الخطة عن طريق الإداريين.

ولكي نلقي الضوء على أسباب فشل برنامج إصلاح الأراضي في سنوات معينة، فقد أوليت بعض الاعتبار لعدم ثبات النظام السياسي والتوازن الأيديولوجي الذي أعاق التخطيط وتنفيذ برنامج إصلاح الأراضي، بالإضافة إلى برامج إصلاحية أخرى في الخطط الاقتصادية.

في هذا المجال، حاولت القيام ببعض الشروحات النظرية للسياسة المتبناة حالياً، والتي كانت تواجه مشاكل انتقالية. ومن أجل تبرير التطور الذي قد حصل، كان من الملاحظ أن الإدارة العامة في العراق تواجه مشاكل أساسية وثانوية متعددة، والتي لم يكن حلها مسالة بسيطة.

المعلومات التي عالجتها هذه الدراسة اعتمدت على المعلومات والإحصانيات المكتوبة في مراجع عربية – عراقية.

محددات التطور الإداري

البنية السكاتية:

تظهر أرقام إحصائيات السكان في العراق أن عدد سكانه كان يقدر بـ 4.8 ملايين في عام 1947، وارتفع حتى 6.3 ملايين عام 1957 ووصل إلى 8.1 ملايين عام 1974. وتبعأ لذلك، فقد تحققت نسبة عالية من النمو بلغت 3.1%. تعمل أغلبية السكان في الزراعة، ولذلك أدى الضغط المتزايد للناس على الأراضي إلى هجرة أعداد هائلة من السكان من المناطق الريفية والهجرة إلى المراكز المدينية. زاد التوزيع المديني – الريفي من نسبة المديني في عدد السكان، حيث ظهر في 1947 أن 64% من عدد السكان كان في المناطق الريفية، بينما في عام 1957 تناقصت هذه النسبة إلى في المناطق الريفية، بينما في عام 1957 تناقصت هذه النسبة إلى

الجدول رقم (1) التصنيف الريفي - المديني

| % | 1965 | % | 1957 | % | 1947 | |
|------|-----------|------|-----------|-----------|-----------|---------|
| 48.9 | 3.935.616 | 61.2 | 3.853.754 | 64 | 3.082.358 | ريفي |
| 51.1 | 4.111.799 | 38.8 | 2.445.222 | 36 | 1.733.827 | مديني |
| 100 | 8.047.415 | 100 | 6.298.976 | 100 | 4.816.185 | المجموع |

المصدر: c.s.o

لدى تحليل الجدول السابق، نلاحظ أن الهجرة من الريف قد تعززت، لأن نسبة النمو في المناطق الريفية بقيت عند 2.26 % بين عامي 1947 و 1965. بينما نسبة النمو في المراكز المدينية وصلت إلى 3.5 % في نفس الفترة، وازدادت حتى 6.7 % في الفترة ما بين 1957 و 1965.

تبيِّن الحقائق الديموغرافية أيضاً، أنه في العام 1957، بيَّن إحصاء رسمي لفئة الاعمار تحت 5 سنوات، أن هذه الفئة تمثل 19.3% من عدد السكان. والفئة من 5 – 15 تمثل 25.5% من

عدد السكان، والفنة العمرية 15 – 60 تمثل 49.9 %، والفنة العمرية من 60 فما فوق تشكل 5.1 %.

النسبة المرتفعة للأطفال والبالغين، ربما تشير إلى ازدياد نسبة النمو السكاني في المستقبل.

الجدول رقم (2)

حصة كل فرد من الأراضي الزراعية

| 1965 | 1957 | 1947 | |
|-----------|-----------|-----------|--|
| 8.047.415 | 6.298.976 | 4.816.185 | عدد السكان |
| 6 | 7.6 | 1 | اراض صالحة للزراعـة 48 مليون دونم |
| 2.9 | 3.7 | 4.8 | اراضِ مزروعة مرة كل سنتين، 23 مليون دونم |
| 1.5 | 1.9 | 2.5 | اراض مزروعة سنوياً، 12 مليون دونم |

المصدر: تقييم التطور الافتصادي في العراق. ص13. الجزء 2.

يشير الجدول السابق إلى زيادة حدة الاستقطاب في الأراضي لنرراعية، لأن حصة كل فرد من الأراضي أخذت تتناقص بسبب الزيادة في نسبة نمو عدد السكان، وستكون الحال بعد 20 سنة أسوأ مما هي عليه. وربما يجعل ذلك حصة كل فرد 1.4 دونم عام 1990 من الأراضي الصالحة للزراعة، ومن الأراضي المزروعة ربما تصل إلى 0.75 دونم. والإمكانية الوحيدة لتجنب الهبوط الكبير في حصة كل فرد من الأراضي، تكمن في تجهيز أراضٍ جديدة للزراعة أو تبني شكل أكثر كثافة من الزراعة. يتميز العراق بكثافة عالية للسكان في الأراضي الصالحة للزراعة والتي تصل إلى 75 شخصا لكل كيلومتر مربع، أما بالنسبة للأراضي المزروعة، فتصل إلى 312 شخصاً لكل كيلومتر مربع، في حال أن الحسابات قائمة على أن

عدد السكان قد بلغ 9 ملايين.

تميزت حالة الأراضي الزراعية قبل عام 1958 بممتلكات الطاعية ضخمة تسيطر على حياة الريف. كانت سياسة الحكومة الملكية في ذلك الوقت أن تبادر إلى تطوير الزراعة بتشجيع تبني وتقديم الآلة في الزراعة المروية المكثفة. ولذلك السبب وضعت الحكومة برنامج استثمار لتطوير الزراعة عن طريق توزيع عائدات النفط. كان برنامج التطوير في ذلك الوقت معتمداً على نصائح مفوضية البنك الدولي. أكد التقرير المقدم من البنك الدولي عام 1951 على الحاجة إلى استصلاح أراض ملائم. بلغت تقديرات مخصصات على الحاجة التطوير ما يزيد على 23 مليون دينار عراقي، ولكن لم يوزع منها لهذا الغرض سوى 12.7 مليون دينار عراقي،

هدف برنامج الحكومة الملكية إلى تحسينات مستمرة في طرق زراعة الفلاحين من أجل إحداث زيادة في الإنتاج دون أي تغيير جنري في النظام الإقطاعي التقليدي. ولكن جهود البرنامج في القيام بإصلاح متدرج في الزراعة من خلال إقامة قرى جديدة على أراض حكومية كانت ناجحة. كانت الأراضي المخصصة لهذه المشاريع فقيرة جداً، وتملحت في وقت قصير جداً، بسبب النقص في تصريف المياه. إن فشل البرنامج الزراعي في تحقيق حاجات العمل في المناطق الريفية وفشل برنامج القرى في الأراضي الحكومية، قد أدى إلى تقوية الهجرة إلى المراكز المدينية.

وبحسب ما أشار التقرير عن مسائل الإصلاح الزراعي «كان الفلاحون مرتابين تجاه المشروع ومخطط التطوير بكامله، إلى حد أن الإقطاع أمسك زمام السلطة السياسية، ولم يستطع أي إجراء معتدل أن يضمن أي دعم حقيقي من البيروقراطية. فبدون ثورة لن يكون هناك أي إصلاح فعال».

العوامل الاجتماعية - السياسية

اعتبر العديد من الكتاب العراقيين أن بروز الطبقة الوسطى في المجتمع العراقي في الخمسينات، هو العامل الحاسم في التطور الاجتماعي والسياسي للبلاد. وبالرغم من وجود بعض الحقيقة في هذا

التفسير، ولكنه كان غامضاً جداً. فقد استخدموا مفهوم «الطبقة الوسطى» كاسم جماعي لكل المجموعات المدينية بدءاً من القلة الأوليغارشية المالكة، ووصولاً إلى العمال الصناعيين، حتى أن بعض الكتاب قد ضموا إلى الطبقة الوسطى بعض فئات من البروليتاريا الصناعية. ولكن الذي كان ملاحظاً في العراق إلى حد ما وفي بعض البلدان المتخلفة الأخرى، أن الطريقة التي ينفق بها المال هي أكثر أهمية من أجل التمييز الطبقي من حجم ومصدر الثروة. ولكن الكتاب اليساريين مثل زكي خيري، يفسرون ظهور الطبقات الوسطى في العراق من خلال التفسير الماركسي، فهم يميزون «حكومة الأقلية الإقطاعية، البرجوازية، البرجوازية الى برجوازية المدينية، الفلاح والبروليتاريا. وانقسمت البرجوازية إلى برجوازية وكيلة (الكومبرادور)، مرتبطة بشكل وثيق مع الاستعماريين، والبرجوازية الوطنية التي انتجت بشكل أساسي للسوق المحلية، ولذلك كانت معارضة للاستعمار».

بقدر ما كانت الطبقات الأدنى مهتمة، بقدر ما يمكن لأحدنا أن يلاحظ أنه في الريف كان هناك تفريق حاد بين البرجوازية الإقطاعية الريفية، الفلاحين المتوسطين والفلاحين الفقراء، وبأن البروليتاريا الريفية كانت تسيطر على الفلاحين المحرومين من الأراضي، وبأن أرستقراطية قوة العمل التي وجدت في البلدان الصناعية لم تتواجد في العراق.

في المراكز المدينية، نشأت طبقة برجوازية رأسمالية إلى جانب الطبقة الإقطاعية، غير أن هاتين الطبقتين كانتا قد اندمجتا إحداهن بالأخرى. فقد الإقطاعيون بعضاً من خصانصهم الإقطاعية وأصبحوا رأسماليين، بينما استثمر الرأسماليون أرباحهم في الأراضي، وأحياناً اتخذوا مواقف إقطاعية كما في حال تجار الموصل.

استثمر بعض من أفراد الحكومة الملكية والكومبرادور أموالهم في الصناعة والتجارة المحلية، وهكذا فقد حولوا أنفسهم إلى برجوازيين وطنيين. لا يمكن تطابق البرجوازية الوطنية ككل مع المقاولة الحديثة أو المتطورة. فهي قد تألفت من جزء من الرأسماليين

الصغار (مؤيدي الحزب الديمقراطي الوطني السابق)، الذين كانوا يطالبون بالحماية والإعانات بحيث يمكنهم باستمرار استخدام أساليب قديمة مهجورة والبيع بأسعار مرتفعة جداً. ولكن المقاولين الجدد كانوا ما يزالون في 1958 مثلما كانوا في عام 1935، قلة وهم من الطبقات العليا، الذين جندوا من البرجوازية البيروقراطية، التي صنعت أموالها من السياسة والفساد. كان الموظفون الحكوميون المتعددون في العاصمة والضواحي، بالإضافة إلى أصحاب الدكاكين، التجار، أعضاء المهن الحرة وما إليه، يشكلون الطبقة الوسطى المدينية، وكان قطاع الطبقة الوسطى هذا يزداد بانسجام مع نمو عدد السكان، وخاصة في المراكز المدينية. في الريف، كان الفلاح المستقل يحرث أرضه ويؤمن احتياجاته الخاصة، دون وجود علاقات المستقل يحرث أرضه ويؤمن احتياجاته الخاصة، دون وجود علاقات النراعين المستأجرين والذين كانوا يعاملون كالعبيد، ومن عمال المزارع الذين كانوا مرتبطين بحصاد المحصول الموسمي.

كانت البروليتاريا المدينية عام 1958 صغيرة ومنقسمة، بعضها كان من عمال المصانع، حيث كان الكثير منهم لا يستطيعون الحصول على عمل دائم، وكانوا يواجهون مستوى الدخل الأقل، لأن العمل كان غير منتظم ومن الصعب الحصول عليه. لم يكن هناك اتحادات عمال، وكانت اتحادات التجار غير قانونية. ومن أجل تحقيق أية مطالب أساسية، قامت الحركة العمالية بالنشاط من خلال الأحزاب السياسية السرية مثل الحزب الشيوعي العراقي، والحزب الديمقراطي الكردستاني وغيرهما.

كانت الحركات الإصلاحية الجذرية في العراق تشجع وتقاد من قبل المفكرين، وكانت منظمة في أحزاب سرية، لأن النظام الملكي قد منع أي نشاط سياسي. كانت الأحزاب السرية، الحزب الشيوعي، الحزب الديمقراطي الوطني، حزب الاستقلال، الحزب الديمقراطي الكردستاني وحزب البعث، هي المشارك الرنيسي في الجبهة الوطنية التي خططت بمساعدة بعض ضباط الجيش الراديكاليين لثورة الرابع عشر من يوليو/ تموز 1958. ولعب ضباط الجيش الشباب دور أهل الفكر في بذلات عسكرية، وامتلكوا الدور

الحاسم في اختراق الأفكار الراديكالية في قوات الجيش، والذين قادوا بعد ذلك ثورة الجيش، معتمدين على دعم الجبهة الوطنية.

دور البيروقراطية الصعرية في التخطيط

لم تترك الحكومة الثورية للعراق مجالاً للشك حول خططها لتقوية الاقتصاد كسبيل لرفع مستوى معيشة الشعب. ومع وضعها في الحسبان أهمية القطاع الزراعي في الاقتصاد، أعدت الحكومة الجديدة قانون الإصلاح الزراعي رقم 30 لعام 1958. وكان القرار نتيجة الصراع الطويل للفلاحين وأحزاب الجبهة الوطنية المتحدة. عاش الفلاحون في المناطق الريفية، حيث كانوا يشكلون 61 % من سكان البلد الإجمالي. كان اهتمام اغلب سكان الريف بالزراعة الريفية وبتربية الحيوانات. وبسبب الاستيعاب الخاضع للضريبة المنخفضة على الزراعة، توجب على الحكومة ان تتبرع من أجل التطور الريفي بتخصيص استثمارات من قطاع النفط. ويظهر الوضع الديموغرافي في المناطق الريفية الوقائع التالية:

- تمركز شديد في ممتلكات الأراضي، حيث كان (3413) شخصاً يملكون 67.97 % من الأراضي الخاصة، قبل ثورة 14 يوليو/ تموز 1958.

- كثافة مرتفعة جداً في عدد السكان – (312) شخصاً في كل كيلومتر مربع من الأراضي المزروعة.

- بطالة ريفية عالية المستوى، أدت إلى تكثيف الهجرة إلى المراكز المدينية (وصلت الهجرة ما بين 100.000 إلى 250.000 كل سنة بين عامى 1947 و1957).

- معدل نمو سكاني يقدر بـ 3.1% والذي يعد أحد أعلى النسب في العالم.

كان إصلاح الأراضي الذي أعد من قبل خبراء مصريين ونفذ من قبل البيروقراطيين القدامي، خاضعاً للضغط من جهات مختلفة، حيث اعتبره الفلاحون وجمعياتهم عبارة عن تسوية مع الإقطاعيين، لأنه كان أضعف مما توقعوا. واعتبر المعدّون أيضاً أن الوضع السياسي في الريف كان متجهاً نحو الحسم. ولوقت ما قبل

ثورة 14 يوليو/ تموز، شهد الريف بأكمله في العراق ثورات فلاحية بدون توقف. ولذلك اعتبر النظام الجديد أنه: «بدون مصادرة ممتلكات الأراضي الكبيرة جداً، لا يمكن لأي تشريع أن ينجح، حيث إن مشكلة الإصلاح كانت مشكلة سلطة سياسية. العراق بحاجة للتحرر من العبودية. اعتقد البعض، أو تظاهروا بالاعتقاد، أن الإصلاح الثوري كان ممكناً عن طريق توطين المزارعين في أراض حكومية ليتم تطويرها في مشاريع الري».

إجراءات الإصلاح

اقترح قانون إصلاح الأراضي التغييرات والإجراءات الرنيسة التالية من أجل تحقيق التطور الضروري في الزراعة:

- تحريم الممتلكات الإقطاعية ومصادرة الأراضي ذات الملكية الخاصة التي تزيد على 1000 دونم (250 هكتاراً) من الأراضي المروية، و2000 دونم (500 هكتار) من الأراضي المروية بالأمطار (البعلية). والمصادرة يجب أن تبدأ بالأملاك الأكبر.

- سيتلقى المالكون السابقون تعويضاً، حيث سيكون سعر الأرض ثابتاً عند قيمته في السوق. وسيعطى التعويض على شكل سندات طويلة الأمد (20) سنة، ولكن في 1961 ارتفعت المدة إلى 40 سنة.

- حدد القانون 10 سنوات لمصادرة الأراضي التي تزيد عن الملكية العظمى. وستقام محاكم زراعية للبت في المسائل المتنازع عليها.

- الغاء نظام الاستنجار: كل المزارعين المستاجرين، بما فيهم أولنك المحرومون من الاراضي، سيصبحون مالكين. وهذا سيطبق أيضاً على مستاجري المزارع المملوكة من قبل مالكين لأقل من 30 دونماً. - سيعهد لتنفيذ إصلاح الأراضي إلى مؤسسة جديدة: اللجنة التنفيذية العليا لإصلاح الأراضي. ستقدم المؤسسة للفلاحين الديون اللازمة وستكون مسؤولة جزئياً عن تسويق المنتجات الزراعية.

- سيدفع المالكون الجدد، المستفيدون من أراضي الإصلاح، نصف سعر الأرض وثمن النباتات بالإضافة إلى 1 % فائدة سنوية وتكاليف إدارة تعادل 10 % من سعر الأرض. ومدة وفاء الدين ستكون 40 سنة.

ربما يوصف قانون إصلاح الأراضي لعام 1958 كإصلاح كان الهدف منه تأسيس ما يمكن أن يدعى «زراعة النخبة» و «زراعة الفلاحين»، حيث يحصل أفراد الطبقة العليا على المناطق الأكثر خصوبة والتي كانت أوضاعها الاقتصادية أفضل حالاً، على الرغم من أنها لم توافق على الإصلاح الجذري.

في ظل الظروف الجديدة، تقلصت فرص توزيع الأراضي الجيدة على الفلاحين. بالإضافة إلى ذلك لم يتلق الفلاحون تعويضاً عن الاضرار الذي لحقت بهم من جراء تطبيق الإصلاح في نظام اقتصادي أو امري في الأراضي المروية. وعلى الرغم من أنه قد أقر أن القانون كان يعبر عن مصالح الفلاحين، لكن هدف القانون كان في الحقيقة هو تنويع الاقتصاد ودعم التصنيع. إذاً، الزراعة المكثفة ستؤمن المواد الأولية للصناعة، وربما تنقص واردات الأغذية. بينما اعتبر المخططون أن القانون سيحسن مستويات معيشة سكان الريف وسوف يخلق سوقاً داخلية للصناعة المخططة مؤخراً.

إضافة إلى ذلك، بدأت التغييرات في السياسة الريفية وإدارة مشاريع الإصلاح الريفي عندما أصبحت الخطة الاقتصادية المحلية نافذة المفعول في 1959. أدت التغييرات إلى خلق ثلاث هيئات تتعلق بمشاكل الزراعة (1) وزارة الزراعة (2) وزارة إصلاح الأراضي (3) اللجنة العليا للإصلاح الزراعي. وكان الوضع معقداً بواقع ان وزارة الزراعة قد تخلت عن جميع مصادر المياه. كما عقدت الحكومة الأوضاع في وجه الإدارة، لأنها فشلت في تحديد العلاقة بوضوح بين الوزارات واللجنة العليا لإصلاح الأراضي.

صعوبات تواجه سياسة الإصلاح

من أجل أغراض سياسية - اجتماعية، كان العراق بحاجة للتخلص من الإقطاعية، وكان برنامج الإصلاح هذا لعام 1958 العمود الفقري لكامل برنامج حكومة الجبهة الوطنية. أحتاج البرنامج في المقام الأول إلى توزيع سريع للأراضي المصادرة. وكان من الممكن الاعتماد على جمعيات فلاحية مقامة تلقانياً، بحيث تحل البنية الجديدة محل نظام الإقطاع القديم. وأخذ تأسيس وزارة خاصة (وزارة

إصلاح الأراضي) بعض الوقت لتنفيذ الإصلاح (1959). وخلال عام 1959 مضت مصادرة الأراضي قدماً، ولكن التوزيع تباطأ، وكانت الجمعيات غير معترف بها من قبل الوزارة. كانت إجراءات التوزيع بطيئة جداً. جلبت المصادرة مساحات ضخمة من الأراضي إلى ملكية الوزارة من أجل إعادة تصنيفها بفرض التوزيع. وتأثر تنفيذ البرنامج بالقوى السياسية المتبادلة العداء، حيث كانت القوى المعادية للإصلاح تعمل من مواقع مختلفة وكانت قادرة على خلخلة تطبيق برنامج إصلاح الأراضي بكامله، باتجاهات مناوئة لنشاطات الحكومة. منذ عام 1958 كان الإنتاج الزراعي ينحدر واستمر على هذه الحال حتى عام 1963، يعود ذلك جزئياً إلى تلاحق مواسم القحط في الشمال. وقد أخر عدم استقرار الجهاز البيروقراطي برنامج الإصلاح بالإضافة إلى الأسباب التالية:

- التأجيل في التوزيع، سبب شكأ شديداً بين الفلاحين، أما مالكو الأراضي المصادرة فلم يزرعوا أكثر مما توقعوا أن يحتفظوا به، بينما كان الفلاحون الذي ينتظرون التوزيع لا يعرفون أي أرض ستخصص لهم.

- فشل وزارة إصلاح الأراضي في أن تحل محل وظيفة الشيوخ في صيانة المضخات في المنطقة المروية، وخاصة في الجنوب.

- نقص الطرق الحديثة في الزراعة، بالإضافة إلى أن الفلاحين لم يكونوا يملكون لا رأس المال ولا الآلات اللازمة لزيادة الإنتاج.

- التأخير في تطوير الحياة المشاعية الجديدة في الريف، حيث كانت المدارس، المشافي والخدمات الاجتماعية مطلوبة إلى أبعد حد.

إن عدم ثبات الحكومة ومحاولات الجيش احتكار السلطة خلال الفترة الواقعة ما بين عامي 1958 و 1961 قد أثرا وحالا دون تنفيذ إصلاح الأراضي. وفيما بعد، خلال السنوات 1961 – 1967، حدثت نزاعات متكررة داخل الوزارة تتعلق بمستقبل إصلاح الأراضي. طالب أحد الأجنحة بإبطال الإصلاح. لكن الفكرة قد

رفضت من قبل الجناح اليساري لحزب البعث الذي كان يتقاسم السلطة مع مجموعات وطنية قومية التوجه. وخلال تلك الفترة، كانت الحكومة اما غير راغبة أو غير قادرة على اتخاذ الخطوة التالية في تحديد العلاقة بين الجمعيات ومؤسسات وزارة إصلاح الأراضي.

في غضون ذلك، لم تقف مؤسسات إصلاح الأراضي وتدابير منظماتها البنيوية عند المشاكل الرئيسة، لأن عدم استقرار الحكومة قد خفض، في الواقع، من مستوى برنامج إصلاح الأراضي إلى نفس مستوى أي برنامج آخر تحت رعاية الوزير. والتضمين الثاني كان الفعالية والسلطة المتقلصة لمدراء المقاطعات التنفيذيين.

وهكذا، خلال الفترة 1959 - 1967، لم يكن هناك سياسة رسمية فعّالة لتوجيه البرنامج، كما أن التغييرات المتكررة في المناصب العليا للإدارة جعل موظفي هيئة الوزارة يقلقون بشأن مناصبهم. وهناك أسباب أخرى عديدة ومتنوعة، كانت وراء عرقلة سير البرنامج: نقص في مصادر رأس المال، تكاليف مرتفعة للمواد المحلية، نقص في القوة البشرية الماهرة، انخفاض في أسعار بعض المحاصيل التي تباع نقداً، والإفراط في إنتاج المحاصيل المعدة للتصدير. وبالتأكيد كل هذه كانت أسباباً قوية.

ولكن، لم يكن السبب الوحيد والأكثر أهمية بين الأسباب المذكورة أعلاه، والمتمثل بفشل الحكومة في تكليف إدارة أفضل لصنع سياسات الإصلاح وتحفيز تنفيذ البرنامج. عندما قدم إصلاح الأراضي عام 1959، كان من الواجب إدارته من قبل وزارة إصلاح الأراضي. الترتيب المذكور أعلاه عكس عدداً من الافتراضات التي سائت عند ابتداء البرنامج، أولاً: كان إصلاح الأراضي برنامجاً ريفياً محلياً ذا أفضلية قصوى. ثانياً: ذلك بسبب أن البرنامج قد ناقض وأثر تقريباً في جميع المسؤوليات الوزارية، وكان يجب أن يدار من وأثر تقريباً في جميع المسؤوليات الوزارية، وكان يجب أن يدار من قبل هيئة وزارية وسطية تشمل كل الوزراء ذوي العلاقة. وكان من فقط التعامل مع مسائل السياسة الرئيسية، وترك التخطيط اليومي، النفسير، تنفيذ السياسة، إلى هيئة من الخبراء في الوزارة، يرأسها وزير إصلاح الأراضي، الذي كان على اتصال مباشر مع رئيس

اللجنة العليا لإصلاح الأراضي ورنيس الجمهورية ورنيس الوزراء.

كانت هناك هيئات أقل شاناً من السلطة في وزارة إصلاح الأراضي، تشكلت غالباً من خريجين مثقفين ولكن قليلي التجربة، والذين تركوا عملهم عندما لم تتقدم الوزارة بشكل كاف في المشروع خلال عامى 1959 و1967.

وطَّبقاً للأرقام الإحصائية المنشورة من قبل الإدارات الإحصائية ذات الشأن، فإن الإصلاح المطبق أنتج ثلاثة أنواع من الملكية:

- ملكية إصلاح الأراضي: تتألف من الأراضي المصادرة وتقدر بد 12 مليون دونم. وحتى عام 1968 استملكت مؤسسات إصلاح الأراضي فقط 7 ملايين دونم، بعد 10 سنوات من تدشين القانون، في حين أن العشر سنوات كانت هي الوقت الأقصى لمصادرة جميع الأراضى المقرر مصادرتها.

- الأراضي الموزعة حتى عام 1968: وزع ما مجموعه 3.177.538 دونماً إلى 57.117 عائلة.

- ملكية إقطاعية: حتى عام 1968، استملك 5 ملابين دونم من الأراضي، التي كانت فوق سقف الملكية.

ويضيف الجدول التالي الأراضي الموزعة: الجدول رقم (3)

| تصنيف الأراضي الموزعة | | | | |
|-----------------------|-------------|----------------------------------|--|--|
| | دونم | ا۔ اراضِ موزعة (من اراضِ | | |
| <u> </u> | | مصلارةً) | | |
| | 951.867 | أراض مروية | | |
| 1.795.854 | 843.987 | أراض بطية | | |
| | | ب. أراضٍ موزعة من الأراضي | | |
| | | الأميرية (الحكومية) | | |
| | 420.626 | أراض مروية | | |
| 985.550 | 564.924 | أراض بعلية | | |
| | 396.538 | ج- مناطق استثمار عام، والتي كاتت | | |
| | | في فَنَهُ الأراضي الموزعة | | |
| 33.177.538 | | المجموع العام | | |

المصدر: تقييم التطور الاقتصادي في العراق 1950 - 1970.

لم يدخل إصلاح الأراضي قيد التنفيذ التام حتى صيف عام 1971، عندما تمت مصادرة جميع الأراضي الزائدة. وقد تم تنفيذ القانون في المناطق المتفردة من قبل مسؤولين ثوريين، أعضاء قليلي الخبرة، وشباب غالباً من حزب البعث، والذين قاموا بما اعتقدوا أنه الأفضل مثالياً. صودرت كل الأراضي التي كانت خاضعة للمصادرة. وحدث التنظيم الجماعي بانسياب من خلال إنشاء الجمعيات.

تقييم الجهاز البيروقراطى وملامح فشل السياسة

قدم الخبراء العراقيون والأجانب عام 1951 خطة اقتصادية محلية. وكان هدف الخطة زيادة مستوى دخل الفرد عن طريق تبني سياسة إصلاح أراضٍ شاملة، من خلال إجراءات موضوعة في قانون الخطة. شكلت الأهداف وكانت مستحسنة من قبل رئيس الوزراء. ومن مبدأ الدور الحاسم للتخطيط الوطني، اتبعت الحكومة سياسة بلدان متخلفة أخرى في رسم خطوط الوضع الأفضل للتقدم. في هذا السياق، كانت وزارة الحكومة الجديدة واثقة سياسياً بأن نخبتها قد خططت بنجاح للمستقبل. مهما يكن، تتمركز مشاكل التطور المخطط له في هذا الفصل على تحليل عملية التخطيط وعلاقتها مع البيروقراطية والقيادة السياسية للبلاد.

يوافق معظم دارسي الإدارة العراقية بأن عملية التطور لم تنشئ قيادة ملتزمة بشكل كبير، التي تحتاجها البلاد، خاصة بعد سقوط حكومة الجبهة الوطنية في عام 1959 واحتكار السلطة من قبل الجيش منذ 1959 حتى 1971.

إنها البيروقراطية التي فسرت وترجمت سياسة الإصلاح إلى البجاز واقعي. إن العملية التنفيذية التي تضمنت وضع مذكرات لموارد رأس المال والفنيين، أوجدت قائمة أولويات من المشاريع التي يجب تنفيذها حالما تصبح الوارد المالية والقوة البشرية متوفرة: تحصيل الضرائب ورسوم محلية أخرى لتقابل كلاً من الميزانيتين الجارية والمتطورة، مفسرة ومنفذة للخطة الوطنية ومقيمة بشكل مستمر لتنفيذ الخطة بحيث تقارن الإنجازات مع أهداف الخطة

الوطنية الإجمالية. وبسبب من هذه المهمة النقدية للبيروقراطية كان دورها في التقدم أساسياً

في هذه الحالة، يمكن لأحدنا أن يدرك بأن قلة من البلدان المتخلفة في العالم استثمرت في البنية التحتية للزراعة مبلغاً ضخماً من رأس المال فيما يتعلق بسكانها الزراعيين. وفيما يتعلق بعدد سكانها الزراعيين القليل نسبياً، أنفق العراق مبالغ ضخمة على التحكم بمياه الري، تسهيلات الري، الاستصلاح والمكننة. بالإضافة إلى ذلك، الاستثمارات الكبيرة في تطوير رأس المال البشري، من خلال التعليم والتدريب للملاكات في المهن الزراعية. ومن أجل إعطاء صورة حقيقية عن الاستثمارات في الزراعة ونتائجها، ستبين الصفحات التالية كيف من الممكن التخطيط لمستويات معيشة أفضل من أجل أغلبية السكان.

كانت الخطة المحلية لعام 1959 ممولة من خلال تخصيص 50 % من عائدات النفط، حيث تلقت الزراعة 14.4 مليون دينار، وتم استثمار 10.3 ملايين فقط عندما انتهت الخطة، محققة ما مجموعة 71.4% من الإنجاز في الاستثمار، والذي أنتج ازدياداً طفيفاً جداً في الإنتاج فوق مستوى ما قبل الثورة.

في خطة عامي 1960- 1961 خصص مبلغ 18.1 مليون دينار للزراعة، مشكلاً 14.5% من خطة الاستثمار الكلية. وفي نهاية الخطة، استثمر فقط 10.8 ملايين دينار، محققة إنجازاً كلياً بما يعادل 59.7% من المخصصات، ومع تسهيلات الري والتخزين، آخذة الحصة الأكبر من ميزانية الاستثمار 70%.

في الخطة الخمسية الأولى 1961 – 1966 خصص مبلغ إجمالي قدره 566.53 مليون دينار للخطة بأكملها، كانت حصة الزراعة منها 112.99 مليون دينار تشكل ما مقداره 20.3% من الخطة. وكان المراد من هذا الاستثمار طويل الأمد نمو الزراعة. ولكن الزراعة لأول مرة تلقت تخصيصاً أقل من الصناعة والبناء. وكان هذا التغيير الجذري بسبب التغير في السياسة. فقد خصصت الخطة ولأول مرة مبالغ ضخة من المال لتجميع الزراعة من خلال القامة مزارع تجريبية حكومية رائدة.

الخطة الخمسية الثانية 1965 – 1969، قامت بتحول رئيس في سياسة الاستثمار، قائمة على إعادة إعطاء الأولوية للزراعة في المزارع الجماعية، لذا فقد تلقت الزراعة 31 % من أموال الخطة الاستثمارية. بالإضافة إلى ذلك، تم تبني الخطة الخمسية الثانية قبل انتهاء مدة الخطة الأولى. وكل هذا نتيجة للإرادة المتزعزعة، حيث حدث مثل هذا التحول الرئيس في السياسة. كانت هنالك محاولات تجنب الفشل من جانب المخططين بتوفير المهندسين والخبراء من أجل الزراعة التعاونية، والحاجة الماسة أيضاً لتسهيلات التسويق للإنتاج الذي كان يجب تنظيمه من خلال الجمعيات التعاونية أو المنظمات الحكومية.

والميزة المهمة الأخرى لخطط الاستثمار كمنت في أن خطة الاستثمار الزراعية الحكومية أظهرت انخفاضاً في إنجازات الاستثمار الكلية في فترات قبل وبعد الثورة. أدى المستوى المنخفض للإنجازات إلى نسبة منخفضة أكثر من النمو، فبدلاً من تحقيق 7.5 % سنوياً، لم يتم إحراز أية زيادة.

الجدول رقم (4)

| مستويات الإنجازات في الاستثم |
|------------------------------|
| نسبة الاستثمار الحقيقي |
| %75 |
| %49 |
| %71.7 |
| %59.7 |
| %32 |
| |

المصدر: تقييم التطور الاقتصادي في العراق. ص 96، الجزء الثاني.

بشكل عام، كانت جميع المبادرات تهدف إلى زيادة أكبر في إنتاجية كل عامل في الزراعة، وكان هذا يعتمد إلى حد ما على الاستثمار الكلي المخصص للزراعة وعلى الظروف المناخية. تغيرت بنية المزرعة بشكل جذري منذ 1965. شجعت سياسة الحكومة إنشاء التعاونيات، وكانت هناك خمس وستون جمعية

مسجلة، نشاطاتها مقتصرة على توفير البذار أو تأجير الجرارات وسفينة صغيرة وكانت تعمل كأسواق البضائع الاستهلاكية المقدمة من الحكومة. تغيرت حالة المزرعة بسرعة كبيرة في عام 1969 عندما قامت وزارة إصلاح الأراضي بحملة كبيرة لتشكيل الجمعيات على قواعد تطوعية صرفة، حيث في نهاية عام 1969 كانت هناك على قواعد تعمل في محافظات مختلفة بعضوية كلية تصل إلى 82.074 فلاحا، وازداد العدد حتى 805 جمعيات في عام 1970، وعضوية إجمالية تقدر بـ 110.472 فلاحاً.

أفتتحت وزارة إصلاح الأراضي أيضاً مزارع حكومية، للإرشاد على الطرق الجديدة في الزراعة، كانت تعمل على مبدأ الكفاية الاقتصلاية. وأغلبها وصل إلى درجة الخسارة، بسبب مدخلات العمل ونفقات الإدارة المرتفعة. على الرغم من أن بنية المزرعة قد تغيرت جذريا، وكان هذا عاملاً مؤثراً مهماً على النموذج الاقتصادي للإنتاج. كان النظر إلى الفرق بين النموذج القديم والحديث في الإنتاج متعلقاً بحجم المزرعة. جعل القانون الجديد نسبة كبيرة من المزارع في ممتلكات صغيرة، مما جعل من الصعب على الفلاح أن يستفيد بشكل كاف من عمله بدون الاشتراك في الجمعيات.

الجدول رقم (5)

| 1060 | 10(2 01. | 11 -15311 | 10 | 1 C) W- | | |
|--|--------------------------|-------------------------|-----------|---------|--|--|
| العصة المتوسطة لكل فرد من الإنتاج الزراعي 1962- 1969 | | | | | | |
| الرقم الرنيسي | حصة كل فرد من الإنتاج | قيمة الإنتاج الزراعي | عد السكان | السنة | | |
| 7 | الزراعي (بينار) | 1000دينار | | | | |
| 100 | 20.2 | 148.701 | 7.366.710 | 1962 | | |
| 86 | 17.3 | 131.849 | 7.601.112 | 1963 | | |
| 89 | 17.9 | 140.251 | 7.846.536 | 1964 | | |
| 105 | 21.3 | 171.422 | 8.097.230 | 1965 | | |
| 105 | 21.3 | 178.112 | 8.359.661 | 1966 | | |
| 100 | 20.2 | 173.957 | 8.632.709 | 1967 | | |
| 105 | 21.3 | 189.730 | 8.914.457 | 1968 | | |
| 104 | 21.1 | 194.529 | 9.205.185 | 1969 | | |

المصدر: تقييم التطور الاقتصادي في العراق، ص. 43.

من مناقشة الجدول السابق، يمكننا استنباط النتائج التالية: يبيِّن الجدول بوضوح ما قد قيل سابقاً عن الانخفاض المستمر في الإنتاج الزراعي، خاصة إنتاج الحبوب. والاستثناء الوحيد كان الازدياد المحقق في إنتاج الخضار. بينما أكد الاقتصاديون العراقيون أن ازدياداً في الإنتاج الحيواني قد تم تحقيقه.

ازدادت قيمة الإنتاج الزراعي خلال الفترة 1962 - 1969 مع انخفاض في الإنتاج خلال 1963 - 1964 يقابل الازدياد الكلي لمعدل سنوي 2.8 % والتي لا يمكن تبريرها مع ازدياد سنوي في معدل النمو بـ 3.1 % في عدد السكان.

وبعد تتبع إنجازات سياسة الإصلاح في العراق، نلاحظ بأن السياسة الاقتصادية الجديدة قد ولدت في ظروف من الصراع الشديد. كانت الطبيعة الفريدة لفترة الانتقال بحاجة إلى سياسة إصلاح مهمة تحتاج إلى جهاز بيروقراطي مؤهل. وفي هذه الحالة، لا السياسة الاقتصادية ولا البيروقراطية كانتا مؤهلتين لتوليد التطور السريع. وعلى الرغم من أن الزراعة قد ذهبت إلى زراعة تعاونية ممكننة، ومع كل تحسيناتها التقنية وتطبيقاتها وإزالة العقبات الإقطاعية القديمة في العلاقات الاجتماعية، ولكن المسألة كانت في الجانب الإداري حيث المدير كان غير قادر على متابعة التطور الجذري العمال المكتبيون كانوا يحتشدون في وحدات إنتاج صغيرة، وكان الملاك فانضاً عن الحاجة، و هيمنت البطالة المقنعة. وإضافة إلى ذلك، فهناك مشكلة إعادة النظر المستمرة في السياسة بسبب التغيرات المتتابعة في الحكومة ومجلس الوزراء، حيث كانت التغيرات في الخطط الأقتصادية متكررة جداً. بينما، في جميع الخطط الاقتصادية كان الاقتصاديون يواجهون المشكلة الأساس في إيجاد طرق بواسطتها يعطى الاستثمار عملاً أكثر ولا يؤدي إلى تضخم بينما تضخم الأجهزة الإدارية على حساب الإنتاج كان بسبب ميل الخطط لتأمين وظائف أكثر لخريجين جدد في القطاع الإداري.

وضع الإدارة

من أجل إدراك مدى تعقد وكبر حجم المشاكل التي تواجه

البيروقراطيين العراقيين، وتقدير جهود حكومة الجبهة الوطنية خلال الأشهر القليلة الأولى بعد ثورة 14 يوليو/ تموز 1958، ولإعادة ترتيب البنية الإدارية بكاملها، يحتاج أحدنا لمعرفة وفهم وضع البيروقراطية في فترة ما قبل الثورة.

بدأت قصة البيروقراطية في العراق منذ بضعة آلاف من السنين، ولكن القصة الجديدة في الزمن الحديث، قد تم بناؤها خلال الاحتلال البريطاني الذي ابتدأ في 1922، مقتفية أثر الخطوط الرئيسية للإدارة التركية السابقة. وفيما يتعلق بالإدارة الحكومية، يجب التذكير بأنه فقط منذ ثورة 14 يوليو/ تموز 1958 كان العراقيون قادرين على رسم شكل بنية إدارتهم دون مساعدة المستعمر أو شركاته النفطية. خلال الحكم الملكي، كانت الخدمات المدنية تعتبر معياراً للأمن العام، وكانت تمثل الخدمة بملاك بشري، كان محتشداً في المناصب الحكومية العليا لأسباب أمنية سياسية، دون اعتبار لمؤهلات أفراده.

وجد النظام الجديد أن جسم الدولة البيروقراطي قد استهدف بالنزاع بين البيروقراطية القديمة في الدرجات الأخفض والدرجات الجديدة في المراتب العليا، والتي يجب أن تعتمد على الأقدم من أجل العمل اليومي، كما لاحظت الحكومة أن موقفاً من الشكوك والريبة من جانب الأنساق الحديثة تجاه بقايا الملكية كان سائداً. وفي بعض الحالات أدى ذلك إلى تعطيل البنية الجديدة تقريباً. وعلى الرغم من ذلك، اعتبرت الحكومة أن التغييرات البنيوية والابتكارات كانت مسألة فعالية إدارية في مدى ملاءمتها لمعالجة مشاكل بناء الوطن بالسرعة القصوى. ولكن جهود الأجهزة القديمة كانت عاملاً معرقلاً ومزعجاً لمجمل سياسة الإصلاح.

خلال الأعوام 1958 - 1962، خضع العراق لتغيرات إدارية بنسبة لم يشهدها من قبل. الابتكار الأول كان استبدال الدستور السابق بدستور محلي وبإعادة تنظيم مجلس الوزراء وباستبدال المحافظين القدماء للمناطق الإدارية للـ 14 لواء في البلاد. في أوائل عام 1963 خضع نظام الحكومة المحلي إلى تغييرات كبيرة أيضاً. ومنذ عام 1967 كان رئيس مجلس اللواء عادةً عضواً في حزب

البعث، والضابط المنفذ الذي كان يعين، كان مسؤولاً أمام لجنة الحكومة المحلية، ويقوم بأغلب العمل الإداري لمجلس اللواء. وكانت المنطقة تقسم إلى وحدات وقرى، تحت إشراف ضباط وحدة، ضباط مساعدي وحدة، وضباط قرى تنفيذيين، حسب التسلسل.

كان ضباط المناطق الفرعية يعينون من قبل مجلس المنطقة، وغالباً كانت هذه التعيينات تحفظ لموظفي حزب البعث، حيث تتضمن واجباتهم تحفيز الجهود للتطوير المحلى.

كان الأشخاص الجدد الذين تولوا المناصب العليا في البنية الإدارية، يملكون قدرة إدارية أكبر من الذين سبقوهم. وكانت النتيجة الهدوء والرضا في خارج وداخل التنظيم ولكن قدرة البيروقراطية العراقية على لعب دورها الحاسم في تطوير الإدارة كانت متأثرة بشكل حاسم بالمركزية المفرطة للسلطة، واحتكارها الكامل من قبل حزب البعث. أنتج التفوق المطلق للسياسة على البنية الإدارية، خضوعاً للإدارة، وهذا ما أضعف البيروقراطية في أداء مهامها التنفيذية والإدارية. وكانت هذه المشكلة واقعاً ويمكن إثباتها من خلال فحص التاريخ الحديث لسياسة إصلاح الأراضى وتنفيذها. إذا كانت الخطة الوطنية العراقية سيحكم عليها بمقدار ما صنعته من توحيد وتنظيم النظام السياسي، فإن الخطة الوطنية كحالة أيديولوجية سياسية تعتبر نوعاً من الصيغة المذهبية من أجل الوصول إلى أهداف المجتمع ولكن، عند تقييم تنفيذ الخطة، يجب علينا أن نقيس ليس فقط النتائج الاقتصادية والاجتماعية للخطة، بل حتى الأكثر أهمية والمتعلقة بالمدى والدرجة التي خدمت في تنظيم إمكانيات الشعب، والمجال الذي أحدثته في الوحدة الوطنية، وتأمين نظام سياسي مستقر كل هذه كانت مستلزمات بناء الوطن والتطوير والتي تطالب بها معظم الحكومات في البلدان المتخلفة.

أدركنا سابقاً كم كان التأثير الحقيقي والمحتمل الذي قدمته البيروقراطية في تحقيق الإصلاح الاقتصادي، من خلال التحليل السابق لمشروع إصلاح الأراضي وتنفيذ الخطط الاقتصادية. وإذا وضعنا في ذاكرتنا أن الصفة السياسية لتنفيذ الخطة الوطنية، كان من المفترض أن تشكل ضمن الأهداف العريضة لكامل خطة الإصلاح،

لذلك كانت صياغة السياسة مسؤولية القادة السياسيين وكانت المهمة الوحيدة للبيروقراطية تنفيذ ما أملي عليها. في الواقع، أثرت البيروقراطية حتى على عملية صنع السياسة، حيث عادة، يكون الوزراء ضباطاً في الجيش، والذين يجب أن يعتمدوا بشكل كبير على نصيحة الخبراء من البيروقراطيين، وفي غياب السلطة التشريعية (البرلمان)، كانت البيروقراطية قادرة على تفسير وتوضيح التضمينات الأوسع لأي سياسة تم اقتراحها. والحال هذه، فالبيروقراطية في الواقع تؤثر على صانعي السياسة وبشكل غير مباشر على السياسة نفسها.

وعلى الرغم من جودة وفعالية البيروقراطية في العراق، يمكن لأحدنا القول بأن الأسباب السابقة قد وضعت جهود تطوير الوطن في خطر جدي، لأن هذه الأسباب كانت واضحة بقوة في تجربة العراق الزراعية. فخلال السنة الأولى من التطوير المخطط، فشلت الحكومة في تطويع ملاكات ماهرة كافية – كل من الإدارية والتقنية – لتقديم الخدمات المستعجلة المطلوبة في المناطق الريفية، وذلك جزئياً بسبب وجود البيروقراطية التي لم تكن قادرة على إنفاق كامل تخصيصات الأموال لاستثمار رأس المال في مشاريع زراعية. وقد نقل بأن الموارد المالية للتطوير قد وزعت على وزارات مختلفة لتمويل خطط اقتصادية مختلفة، حيث أنفقت جزئياً، وتحقق إنجاز متوسط بمقدار 54 %.

إن الدروس التي يمكن تعلمها والتضمينات التي يمكن اشتقاقها من هذا التحليل، تكمن في أن سياسات الإصلاح الزراعي كانت كثيرة ومتعددة.

لعل احدنا يلاحظ بصورة خاصة، أن أداء الإدارة لا يمكن تقييمه خارج البينة السياسية للبيروقراطية، مثلاً: تركيز مفرط واحتكار للسلطة في أيدي الجيش وحزب البعث خلال عامي 1963 – 1967، أضعف وأربك البيروقراطية، الأمر الذي جعل تنفيذ البرنامج مستحيلاً. وهذه المشكلة قد أضعفت فاعلية برنامج التطوير بأكمله في البلاد، بشكل عام.

ويمكن تلخيص وضع الإدارة كالآتي:

كان رجال الإدارة العليا متورطين في صراعات إدارية داخلية مستمرة، بينما كان التابعون يضيعون طاقاتهم في انتظار التعليمات الضرورية. وبالإضافة إلى ذلك، ولأن أشخاصا عديدين من مسرح العمل أصبحوا متورطين في صنع القرار مثل موظفي الحزب، حين كانت الأسئلة غالباً تحال إلى أشخاص غير مختصين، أصبح من الصعب تحديد مسؤولية العمل، وكانت القرارات النهائية تنظر نتائج نزاعات السلطة بين الأفراد الذين كانوا معنيين بشكل غير مباشر.

كانت القضايا التي تم إبرازها في هذه الدراسة حتى الآن، جزءاً من قضايا أكبر، بعضها كان بطريقة ما، يشكل مشاكل حاسمة أكثر. وتكمن المشكلة جدياً في الدرجات العليا للإدارة الحكومية وتفاعلها مع المسؤولين السياسيين لوزارات الحكومة والحزب الحاكم. في قدرة المراقب أن يربط ما حدث في العراق في أعوام 1958 – 1970 ببساطة. الوزير الأساسي والسكرتير العام للوزارة ينزعان إلى أداء نفس المهام السياسية تقريبا، وقد تعززت هذه النزعة بإدخال الخبراء الأجانب، وذلك لأن الاختصاصيين ذوي المستوى العالي – أمناء السر الرئيسيين – قد نزعوا للاعتماد على خدمات الخبراء الأجانب بشكل كامل. وهكذا، فبدل أن يقوم أمناء السر الرئيسيون باكتساب مهارات التعاون وتسيير الجهاز الإداري دائم الانساع، وجدوا أنفسهم متورطين بعمق في السياسات الوزارية.

إن نتائج كل ما تناولته هذه الدراسة حول الإدارة في العراق معاكسة للفعالية والتأثير الكلي للحكومة في معالجة مهمات تنفيذ الخطة، لأنه كان هناك نزعة دائمة النمو في البنية الإدارية باتجاه الانقسام إلى معسكرات متضادة.

وبالطبع، ما كتب لم يكن قصة كاملة للعوانق البيروقراطية في العراق، بسبب عدم وجود جدال رسمي أو عام فيما إذا كانت البيروقراطية الموجودة في حالة من تأكيد الأداء الأفضل لمهامها الإدارية أم لا.

المراجع

الإحصانيات

- الملخص السنوي للإحصائيات 1970، هيئة الإحصاء المركزية بغداد باللغة الإنجليزية.
- در اسة إحصائية لنسبة النمو السكاني في العراق -O.S.C 1970 1970 بغداد باللغة العربية.
- تعليمات المجلس الزراعي الأعلى بغداد 1972 عربي.

دراسات في الإدارة والزراعة في العراق

- تقرير عن مسائل الإصلاح الزراعي خيري زكي 1960 بغداد باللغة العربية.
 - نحو إصلاح زراعي جو هري في العراق الطالباني، مكرم 1971 بغداد باللغة العربية.
- آراء حول مشاكل الإصلاح الزراعي حبيب، كاظم؛ وطالباني، مكرم 1971 بغداد باللغة العربية.
 - الدخل الوطني في العراق دراسات مختارة 1970 بغداد - باللغة الانجليزية.
 - تطور وإصلاح الأراضي في الشرق الأوسط وارنير، دورين - هيرتفوردشير – 1957 – باللغة الإنجليزية.
 - إصلاح الأراضي في المبدأ والتطبيق وارنير، دورين لندن والنير، دورين لندن 1969 باللغة الانجليزية.
 - تقبيم التطور الاقتصادي في العراق (3 أجزاء) 1950 1970 د. هاشم، جواد وآخرون 1970 بغداد باللغة العربية.

أطروحات عامة

- قضايا رئيسة في التطور الاقتصادي بيير، جيرالدوم أكسفور د 1970.
 - السياسات الزراعية في أوروبا وشمال أمريكا تقرير OEEC – باريس.

العمل في الزراعة سياسات إطلاح الأراضي الزراعية

دراسة حالة: العراق (١٩٥٨ ـ ١٩٧٠)

مقدمة

أصبحت الحاجة للتقدم الزراعي في البلدان المستعمرة سابقاً، بؤرة اهتمام عالمية النطاق، وموضوعاً للتنظير التنويري. وقد ساهم عدد من العوامل في زيادة هذا الاهتمام.

أولاً: التقدم الزراعي هو القضية الأساسية في جميع حركات التحرر الوطني في كل العالم، والتي شملت منات الملايين واجتذبتهم إلى مشاركة فعالة في الصراع الاقتصادي والسياسي.

ثانياً: ان سياسات التقدم الزراعي قد تطورت في بلدان مختلفة وهي تواجه طيفاً واسعاً من الظروف، وكل منها قد أدى إلى نشوء مشاكل سياسية واقتصادية وأيديولوجية، تتطلب تحليلاً موضوعياً.

ثالثاً: عقدت السياسات العدوانية المتزايدة للإمبريالية والنشاط النامي للقوى الرجعية المحلية، مهمات أية حكومة ديمقراطية وطنية لإقامة إصلاح زراعي. الأحداث في إندونيسيا، تشيلي وأزمة الشرق الأوسط، تدل على أن قوى الرجعية والاستعمار تفتح هجوماً مضاداً ضد سياسات الإصلاح، عبر خلق زعزعة اقتصادية، لكي توطد نفسها في مواقعها السابقة.

العراق هو واحد من البلدان المستعمرة سابقاً في غرب آسيا، والذي نال استقلاله من المستعمرين البريطانيين. وحتى الخمسينات، كان البلد مجبراً على اتباع الطريق الإمبريالي. وأتى التغيير العميق في السياسة الاقتصادية بعد ثورة الرابع عشر من يوليو/ تموز 1958، عندما انتهى العهد الملكي المناصر للاستعمار على أيدي الجماهير. بعد الثورة احتاج البلد إلى إصلاح الأراضي، ليس فقط لأسباب سياسية، ولكن لأهداف اقتصادية واجتماعية. قانون إصلاح الأراضي الأساسي رقم (30) لعام 1958، كان يتوقع منه التغلب على صعوبات الزراعة من خلال توزيع الأراضي المصادرة. كان الفلاحون في حاجة ماسة للأرض، وللتعبير عن هذه الحاجة، تظاهروا في بغداد في السابع من أغسطس/ آب 1958، مطالبين بتوزيع الأرض والاعتراف بجمعياتهم التعاونية في تحقيق قانون الإصلاح الزراعي.

الصفة الرئيسة لخلفية إصلاح الأراضي هي الفقر المدقع للريف، بسبب العلاقات الإقطاعية التي تسيطر على الإنتاج الزراعي، حيث الشروط النموذجية للتخلف موجودة:

1- تركيز شديد على امتلاك أراضٍ ضخمة (3413 شخصاً يملكون 67.97 % من ممتلكات الأراضي الخاصة).

2- كثافة السكان مرتفعة إلى حد كبير (312 شخصاً لكل كيلومتر مربع من الأرض المحروثة).

3- آنتشار البطالة الريفية على نطاق واسع، مما أدى إلى تكثيف الهجرة بين 100,000 إلى 250,000 كل عام في الفترة ما بين 1947 – 1957).

4- معدل الزيادة السكانية بلغت 3.1 %، والتي تعتبر واحدة من المعدلات الأعلى في العالم.

5- معدل النمو السكاني يتجاوز بشكل كبير معدل الزيادة في الإنتاج الزراعي والذي يقدر بـ 1 % معدل نمو كل سنة.

كانت الحاجة إلى البحث عن إمكانيات للزراعة والتغييرات في الإنتاج التي حدثت خلال العقد الأخير، ضرورية من أجل تفسير أهداف الاستثمار الخاص والعام. وقد ساهمت العوامل التالية في جعل

الأزمات في الإنتاج الزراعي أسوأ وأعطت انخفاضاً في إنتاج الأرض:

1- استمر الرعي في الأرض المروية بمياه النهر (بشكل رئيس في الجنوب). وكان الرعي أكثر أمناً وربحاً من حراثة الأرض واستثمارها. تقاسم تجار المدينة وشيوخ القبيلة السيطرة على الإنتاج. من الملاحظ أن سيطرة الشيوخ/ التجار لها تأثير محدود على الإنتاج في السنوات الأخيرة. وفي مناطق المحاصيل المباشرة الدفع، أجبر تكثيف الزراعة بعد عام 1920 الفلاحين على العمل بجد. وقد فسرت الهجرات على نطاق واسع إلى المراكز المدينية، بأن الفلاحين المهاجرين نحو العبودية كانوا يبحثون عن الحصول على عمل أكثر ربحاً وأقل صعوبة في أعمال غير زراعية.

2- في المناطق مطرية التغذية (بشكل رئيس في الشمال) كان إنتاج الحبوب غير ثابت، ولذلك فإن ملكية الأراضي أصبحت محل اهتمام تجار المدينة. كان الفلاح يواجه الاختيار بين العمل الشاق في حراثة الأرض الأكثر كثافة، أو الهجرة إلى المراكز المدينية. كانت الحكومة الملكية منزعجة جداً من تفاقم الهجرة، حيث ذهبت إلى أبعد ما يمكن لتقوية العبودية الريفية بهدف كبح اندفاع الفلاحين إلى المدن. لم تتبن الحكومة أية سياسة للتغلب على البطالة في المناطق الريفية. في هذه الحالة، فإن البطالة واستقطاب السكان في المدن، حيث يجب أن يتحملوا العبء المزدوج للبطالة والتضخم، قد أخذت بعين الاعتبار.

يتميز نموذج التقدم في الزراعة العراقية قبل عام 1958، كما هو مبين في هذه الدراسة، بالتناقض الحاد بين القطاع الذي ينتج للتصدير (بشكل أساسي القمح، الشعير، الأرز والتمور...) والقطاع الذي ينتج الغذاء من أجل العيش. وللكشف عن القوانين التي تحكم الأرض المحروثة، هناك تحليل موضوعي قد قدم في هذه الدراسة كتفسير للحال الاقتصادية والتي تفاقمت بسبب الإقطاعيين: المناخ، التخلف التقنى والسياسة المؤيدة للاستعمار في الحكومة الملكية.

ومن خلال تتبع إنجازات إصلاح الأراضي في العراق، نلاحظ أن السياسة الاقتصادية الجديدة قد ولدت في ظروف صراع

شديد. الطبيعة الفريدة لفترة الانتقال، وأهمية إصلاح السياسة الاقتصادية، قد أوليت الاهتمام في هذه الدراسة، حيث قطآع الزراعة قد نجح في الوصول إلى زراعة تعاونية ممكننة. وقد شوهنت التطورآت التقنية في استخدام الجرارات على نطاق واسع. هذه الإنجازات، تزيل الصعوبات القديمة لتقوي الزراعة وتكسر العلاقات القبلية التي تعيق تطور الزراعة واسعة النطاق. إن المشكلة الرنيسة التي تواجُّه الزراعة، هي في أن عملية التأهيل الاجتماعي ما تزال تحت المعاينة. كما أن التغييرات في الخطط الاقتصادية متكررة جداً، حيث إمكانيات الادخار موجهة لزيادة العمل على الأرض. من الممكن أن تزيد الاستثمارات الضخمة للتطورات التقنية كلأ من الإنتاج والطلب على قوة العمل في الصناعات المعتمدة على الزراعة. ومن المتوقع أيضاً أن القوة الشرائية ستنمى الطلب المتزايد للمراكز المدينية على منتجات أكثر. تتطلب الخطط أستثمارات كبيرة في بنية القطاع الزراعي التحتية، بالإضافة إلى الحاجة إلى الاستثمار في الموارد البشرية، حيث الاقتصاد بحاجة ماسة إلى أشخاص خبراء وتقنيين. بالرغم من ذلك، لا يتوقع المخططون أن مردود كل فلاح سيزيد بثبات؛ لأن الطرق الصناعية قد أدخلت.

الدراسة التحليلية تقترح فحص مشكلات الزراعة العراقية تحت ثلاثة عناوين رئيسية، وهي استخدام الأراضي ونظام التملك، الإصلاح الزراعي، التخطيط الزراعي.

استخدام الأراضي ونظام التملك

أن المشاكل في طرق الحراثة والتقدير التاريخي لملكية الأراضي، تدرس بالعلاقة مع قوى أخرى للإنتاج. اكتسب جزء الإصلاح الزراعي أهمية خاصة في البحث عن السرعة التي أراد صانعو السياسة الجديدة من خلالها حل مشاكل العراق الاقتصادية والاجتماعية. وهذه المشاكل تدعو إلى بحث جدي لمشاكل مهمة عديدة. وإن التفسير النظري لسياسة ما ثم تبنيها حديثاً، يواجه مشاكل انتقالية. يواجه التخطيط الاقتصادي في اقتصاديات متخلفة، مثل موضوع الدراسة هذا، مشاكل رئيسية وثانوية عديدة، والتي لن يكون

حلها أمراً سهلاً. وهنالك اقتصاديون في كل أنحاء العالم مشغولون بمشاكل تتعلق بالزراعة. وفي حالة العراق، فإن المشكلة هي كيف تتغلب على الصعوبات الاقتصادية في سياسة زراعية، من خلال حل مشاكل تمويل الخطة الاقتصادية.

إن التطور التكنولوجي والعلمي في العالم، من خلال صناعة خفيفة أم ثقيلة، قد أثر في القطاعين الخاص والحكومي وفي الاقتصاد الوطني. ينحصر هدف هذه الدراسة في التركيز على السياسات الاقتصادية في الزراعة والتي حاول المخططون العراقيون تبنيها. وهناك مبادئ معينة قد حكمت اتجاه الخطط الاقتصادية، بشكل رئيس:

أولاً: أهداف السياسات الزراعية، قد أشير إليها في عمل أقسام الحكومة والمؤسسات الأساسية لإصلاح الأراضي، مزارع حكومية وجمعيات فلاحية مستقلة.

ثانياً: جاء المجلس الأعلى للزراعة ليصبح التطور الأخير في صنع السياسة الزراعية. وقد تبنى المجلس سياسة مواجهة دائمة تقوم على حاجات الخطة، من خلال البحث عن إمكانيات جديدة لتشكيل سياسة فاعلة ومعقولة.

المستعمرون فقدوا سيطرتهم على العراق، وكان رد فعلهم المباشر هو المواجهة القوية. وكانت النتيجة عدم ثبات في النظام السياسي والسياسات الاقتصادية. وفي الواقع، فإن الضغط الاستعماري قد أعاق تطور سياسة الإصلاح، وسبب خلافات أيديولوجية حادة بين صانعي السياسة.

لدى مقارنة أشكال الخطة الوطنية والتفسيرات المعطاة من قبل الاقتصاديين، يجب الوقوف عند التحفظات التالية:

1- اختلاف في التصنيفات الإحصائية المستخدمة في عدد السكان، قوة العمل والدخل الوطني.

2- الشكل المبين في الإنتاج الوطني الإجمالي يعتمد على أسعار السوق، ويتضمن الإعانات المالية. لذلك تكون الأسعار هي أعلى مما يجب أن تكون، وفي حالة الأسعار الثابتة تكون أخفض مما يجب. وإن عوامل التضخم والمنافسة ليست من ضمنها.

3- الشكل المبين للزيادة في الإنتاج الوطني الإجمالي يختلف في مصادر عديدة.

 4- كان عدد المزارعين قد تزايد فعلياً. والإحصائيات التي غطت المنطقة الشمالية قد درست بتحفظ.

مهمة هذه الدراسة هي مساعدة القارئ في أن يتبين ما هو كامن تحت الظاهرة السطحية للزراعة المتخلفة، تلك السياسات العميقة التي تقرر تبني خطة اقتصادية معينة من أجل تطور الزراعة.

أ- أنظمة الحراثة:

يملك العراق مساحة كلية تقدر بـ 453,000 كيلومتر مربع، والتي تعادل 181 مليون دونم. ومساحة الأرض التي يمكن أن تزرع هي 48 مليون دونم تقريباً. والأرض قيد الزراعة تعادل 23 مليون دونم، وترتاح هذه المساحة كل سنتين مرة. إن كثافة استخدام الأرض تختلف بشكل كبير، فمعظم الأراضي التي تنتج محاصيل، تقوم بذلك على الأقل مرة كل سنتين. بالإضافة إلى ذلك، وجد بان قسماً واحداً من الأرض يخضع لزراعة كثيفة جداً، وقسماً آخر يخضع لزراعة سنوية، وقسماً ثالثاً يخضع لأنظمة إراحة واسعة مختلفة. وأنظمة الحراثة هذه ربما تصنف كالتالى:

1- الأرض المنبسطة النهرية أو الزراعة قصيرة الاستراحة. المساحة الإجمالية تقريباً هي 7 ملايين دونم. والاستراحة في هذه المجموعة تستمر لسنة واحدة أو سنتين. في مثل فترة الاستراحة القصيرة هذه، لا يمكن الشيء عدا الأعشاب البرية أن يجتاح الأرض المراحة قبل أن يعود الفلاح إلى نفس قطعة الأرض.

2-.المساحة الإجمالية التقريبية للأرض المروية بمياه الأمطار هي 11 مليون دونم، وهذه الأراضي متروكة بدون حراثة عادة لسنة واحدة بين حصاد محصول ما وزراعة المحصول التالي. وتدعى هذه الأرض عادة أرض الحبوب، وتقع تحديداً في المناطق الشمالية.

3- الأراضي المروية بشكل دانم أو متعددة المحاصيل. المساحة الإجمالية التقريبية للأرض هي 5 ملايين دونم. وهذه تمثل

النظام الأشد كثافة لاستخدام الأراضي في العراق. حيث إن نفس قطعة الأرض تنتج محصولين متتالبين أو أكثر كل سنة، وخاصة في أراضي مجرى النهر. وزراعة محصول جديد يحدث بعد فترة قصيرة من حصاد المحصول السابق، والاستراحة تكون قصيرة أو مهملة.

لقد جعلت الظروف المناخية وادي ما بين النهرين منطقة زراعة مرجية. في المنطقة المروية في جنوب العراق، يمكن أن تمكن السيطرة على المياه من زراعة أكثر كثافة، بواسطة زراعة محاصيل مضاعفة وممارسة أفضل للتأكد من محاصيل أعلى. ولكن بدون الري، فإن زراعة واسعة للحبوب هي النوع الممكن الوحيد للزراعة في تنظيم المناطق الممطرة.

الجدول رقم (1) تصنيف الأراضي حسب تسهيلات الري – 1964

| المساحة /1000 دونم | الأرض | | |
|--------------------|------------------------------------|--|--|
| 10400 | المساحة الإجمالية المزروعة سنويأ | | |
| 11200 | المساحة الإجمالية المتروكة | | |
| | كل سنة ثانية | | |
| 500 | المساحة الإجمالية المزروعة المثمرة | | |
| 500 | المساحة الإجمالية للأراضي العشبية | | |
| 23000 | المجموع | | |

المصدر: ملخصات سنوية

من الصعوبة بمكان ترسيخ التطور التاريخي للأنواع المختلفة لطرائق الحراثة في العراق؛ لأن جميع طرق الزراعة الرنيسة المستخدمة اليوم، بعيداً عن طرق الزراعة الممكننة الحديثة، هي قديمة بعمر عدة آلاف من السنين. بشكل عام، فإن تطور الزراعة قد أظهر أن شعب بلاد ما بين النهرين قد اكتشف أن أراضي مجرى نهري دجلة والفرات يمكن زراعتها وحصادها دون أي تحضير للأرض.

إن تصنيف أنماط استخدام الأراضي، المقترح هذا، هو محاولة لتحديد وتصنيف أنواع مختلفة لزراعة موجودة الآن. بالإضافة إلى تقنيات الري، فهناك استثمارات رئيسة أخرى متعلقة خاصة بنظام الإراحة. ومن الجدير بالاهتمام أن نلاحظ بأن تسهيلات الري وتحسينات الأراضي الأخرى، لا تستخدم أبدأ في الأراضي المروية بالأمطار في الشمال. ولكن تقديم المحاصيل المتعددة غالبأ يعتمد على ابتداع تسهيلات ري في مناطق جافة. فأنظمة الإراحة القصيرة تمارس عندما تكون تسهيلات الري متوفرة في معظم المناطق. وهكذا فإن تقصير الإراحة يجعل من العمليات الإضافية المناطق. وهكذا فإن تقصير الإراحة يجعل من العمليات الإضافية الأخيرة تحول من أنظمة أكثر شمولية إلى أنظمة أكثر كثافة لاستخدام الأراضي في كل جزء من العراق فعلياً، بدا مع مطلع العشرينات. إن تقصير الإراحة هي سمة تميز الزراعة في وقتنا الحاضر.

الجدول رقم (2) تصنيف الأراضى المحروثة - 1970-

| المساحة /1000 دونم | نوع الري |
|--------------------|--------------------------|
| 11000 | الأراضي المروية بالأمطار |
| 7000 | الأراضي المنبسطة النهرية |
| 4600 | الأراضي المروية بالمضخة |
| 200 | الأراضي المروية بالجر |
| 200 | طرق اخرى للري |
| 23000 | المساحة الكلية |

المصدر: ملخصات سنوية.

النتيجة الرئيسة لتصنيف نظام ري الأراضي هو أن 47.9 % من الأراضي المناسبة مزروعة. وبالنسبة إلى نظام الإراحة فهناك فقط 25 % من الأراضي المناسبة قيد الزراعة المباشرة. ودرجة الكثافة في الزراعة أيضاً نسبة إلى الإراحية، تقسم إلى ثلاث مجموعات:

1- الأراضى المراحة تعادل 23 مليون دونم.

2- أراض قيد الإعداد (خاضعة لمشاريع أقنية وشبكات

میاه).

آد الأراضي البكر تغطى 1,940,000 دونم، والمتضمنة
 في مشاريع الاستثمار في الخطة الاقتصادية.

ب- مميزات الحقل العراقي:

1- بسبب الصفة الموسمية للزراعة في العراق، غالباً يكون هناك زوج من الدونمات هي كل ما يمكن حرثه بواسطة حيوان واحد. والحيوان المجهز يجب أن يتغذى على العلف المنتج طوال السنة. ولذلك ليس من المدهش أن نلاحظ أن الفلاحين في العراق يترددون في مباشرة التغيرات لإنتاج العلف عندما تصبح مناطق الرعي نادرة. فقط في المواسم القصيرة من عمل الحقل، يقدم للحيوان بعض الحبوب أو محاصيل غذائية أخرى تزرع في الحقول من أجل إبقائه في حالة العمل.

2- لقد ساهمت النسبة المتزايدة للنمو في العراق الريفي في نقص رعوي مع ازدحام للحيوانات على الأراضي المراحة المتبقية. وقد أدى الرعي الدائم إلى تخفيف المواشي.

3- ساهم المناخ الجاف في استخدام شامل للأراضي. فالأرض التي يمكن زراعتها من قبل عائلة محددة بالزمن القصير المناسب للحراثة والزراعة.

4- أن الزراعة المتأخرة من المرجح أن تقلل من غلال المحصول أو تسبب إخفاق المحصول، خاصة في المناطق الجنوبية، حيث كمية وتوقيت القوة البشرية في موسم معين هو المقرر الرئيس للمحصول في كل دونم. وتنشأ المشكلة الأساسية في المناطق المروية بالأمطار من قصر الفترة الملائمة للحصاد. كل عمل الحصاد ربما يجب القيام به خلال أسابيع قليلة، درءاً للتدمير الذي يمكن أن تحدثه الأمطار. والتوجه في الأراضي المروية نحو التركيز على زراعة الحبوب؛ لأن كل الحبوب تقريباً لها نفس موسم النمو. وإذا كانت الظروف المناخية غير جيدة، يمكنها أن تؤدي إلى نشوء مجاعات

جدية، إلا إذا كانت هناك مخزون حكومي كبير محفوظ عن طريق الاستيراد. ومثال ذلك ما حدث ما بين السنتين 1958 و1963 عندما انهارت المحاصيل.

5- تحت نظام الإراحة الطويلة في المناطق المروية بالأمطار، يستطيع الفلاح أن ينتج غذاء لاستهلاكه الخاص، ولكنه يحتاج لمساحة كبيرة من الأرض تضم بالطبع الأرض المنبسطة المراحة في أي وقت معين. لذلك ينتشر الفلاحون على كامل المنطقة، ضمن مجموعات صغيرة ومنتشرة بشكل واسع. ولذا فإن الأدوات نادراً ما تتطور في مثل هذه النشاطات.

6- الحاجة إلى نقل الحراثة من قطعة أرض إلى أخرى كل سنة، جعل من الضروري إزالة وإعادة بناء الأكواخ. وهذا يحول دون حياة جماعية مستقرة. وكذلك فالمسافة الطويلة إلى المراكز المدينية جعل من المستحيل وغير الاقتصادي اكتساب البضائع في مادلة الأغذية الرئيسية.

لوحظت أشكال جديدة للتطور في السنوات الأخيرة:

1- في نهاية القرن التاسع عشر، عندما كان عدد السكان غير كبير والأراضي الخصبة في العراق وافرة وغير منظمة، كانت السلطة الاجتماعية على أغلبية القبيلة بيد شخصية الشيخ. لذلك، فإن أبناء القبيلة ظلوا خاضعين لعبودية الفرد. وقد تمت ممارسة هذه السلطة للسيطرة على الأرض الملائمة للزراعة. وكان من الصعب منع أفراد القبيلة من إيجاد طرق للعيش إلا إذا كانوا مستعبدين.

2- الانتقال من زراعة مروية بالأمطار إلى زراعة مروية، الدى إلى ازدياد كبير في معطيات العمل، وهذه المعطيات لم تقدم عملاً زراعياً لأكثر من فترة قصيرة من السنة، وغالباً حوالي الثلث، ونادراً أكثر من النصف. لذلك فإن البطالة في العراق الريفي قد قدرت بمليون عاطل عن العمل. فإلى أي حد تكون هذه البطالة، أو عدم العمالة، موسمية؟ هذا ما لا يمكن تقديره.

3- الانتقال إلى الزراعة المروية، يعني أن الميل للاستقرار قد أصبح أكثر وضوحاً. أصبح الحجم المتوسط للمجتمعات المحلية أكبر، ووقع بعض التقسيم في العمل، وظهرت أسواق القرية، حيث

يتم تبادل الطعام مع البضائع غير الزراعية. إن خلق حقول دائمة يعني تطور الفعاليات غير الزراعية. وبدلاً من أكواخ الطين المؤقتة (صاريفة)، فقد بنيت منازل متينة. وأعطى التنظيم القبلي سبيلاً لأشكال مختلفة أكثر من التنظيم الاجتماعي. انه وحتى نهاية الفترة العثمانية، كانت القاعدة في تملك الأراضي هي الديرة القبلية، وهي منطقة كبيرة ليست محددة بالأرض المحروثة فعلياً، ولكن تتضمن أيضاً أرضاً غير محروثة أو أرضاً مستنقعية مغمورة، والتي عليها تمارس القبيلة حقها العرفي بالاحتلال. النظام القبلي، كما وجد، ليس لديه أساس قانوني ولا حماية من الحكومة. قانونيا، فإن أراضي القبيلة تعتبر أراضي حكومية، ويعتبر المتملكون القبليون مستأجرين بالوصية.

مع بداية هذا القرن ازداد عدد سكان العراق بشكل ملحوظ، حيث أصبحت السيطرة على الأراضي ممكنة. وأصبح من غير الضروري إبقاء الطبقات الدنيا تحت عبودية شخصية. كان كافياً أن يحرم أغلبية الفلاحين من كونهم فلاحين مستقلين. خلال ذلك، تبنى المستعمرون هذه السياسة إلى حد معين، عندما وزعت معظم الأراضي الزراعية إلى الشيوخ.

الصفة الاستثنائية لنظام الأراضي في العراق هي حجم الملكيات التي تسيطر على المنطقة المروية. وهذه الممتلكات الكبيرة هي قبلية في الأصل، وأصبحت مؤخراً فقط ملكية خاصة، كنتيجة للاستيلاء على أراضي القبيلة من قبل شيوخ القبيلة في الثلاثين سنة الأخيرة.

4- فتح أسواق خارجية لمنتجات العراق الزراعية، قد أدى الى تكثيف الزراعة ليس فقط عن طريقة زيادة الأراضي التي يمكن زراعتها، بل أيضاً برفع مقدار غلة كل دونم. وكان مطلوباً إنتاجية أعلى كتعويض عن الاستثمارات في محطات الضخ، لكن محاصيل أعلى لكل دونم، تم الحصول عليها من خلال جهد أكبر؛ لأن عمل الري وحده يتطلب جهداً بشرياً أكبر من كل الأعمال الأخرى.

نظام التملك

أ- تقييم الزراعة المشاعية:

كانت أنظمة تملك الأرض التي وجدت في العراق ذات تنوع مربك، وليس من العجب بأن العديد من الاقتصاديين قد نزعوا إلى تجاهل هذا الأمر عند مناقشة النمو السكاني والتطور الاقتصادي. ويمكن تقديم التعميمات المفيدة في هذه الحالة، عند دراسة انظمة تملك الأراضي في العراق. وظفت السياسات المختلفة التي تبنتها الحكومات العثمانية والبريطانية والعراقية، بهدف تسوية العلاقات في الريف.

وبدون شك فإن التشابه في نظام التملك يمكن شرحه بحقيقة مفادها أن أنظمة التملك المحلية قد تم تبنيها إلى وقت معين بالتلاؤم مع أنظمة استخدام الأراضي، وبأن هذه قد تطورت عبر خطوط متشابهة في جميع أنحاء العالم: التطور التدريجي لزراعة مكثفة تحت ضغط أسواق محلية أو أجنبية.

حتى عام 1839، كانت زراعة الأراضي مشاعية. وتستلزم طريقة الزرع تنظيماً مشاعياً من حيث إن فلاحاً وحيداً لا يمكنه أن يتولى بناء السدود وتنظيف الأقنية. وفي العراق، كان «السيركال» يدير هذه المهام بالنيابة عن تجمع «الديرة» أو القبيلة. وقد كان يتم تنظيم تواريخ العمل المشاعي، الزراعة، والحصاد والدراسة.

كانت الملكية القبلية للأراضي، بوجود حقوق عرفية للملكية الفردية لأجزاء من الأراضي ضمن منطقة القبلية، كانت سائدة في جنوب العراق في السنوات المبكرة من القرن الحالي. وفي أيام العثمانيين لم يكن هناك تسجيل نظامي للملكيات مأخوذ به. قد استفاد أصحاب الأراضي الكبيرة، وهم إما شيوخ القبيلة أو تجار المدينة قارضو الأموال، من فشل الحكومة في تحديد ملكيات الأرض المشاع على أساس الملكية الفردية.

وضمن التجمع «ديرة»، تزرع مساحة الأرض عن طريق كل مزارع ينتقل حين تغمر الأقنية بالطمي. وكانت حقوق الفرد العرفية بالأراضي محددة بمناطق صغيرة، والتي كانت مزروعة بشكل دانم. لم تكن الأراضي ككل ملكية فردية؛ لأن الفلاحين كانوا

قوة عمل متنقلة، والزراعة لم تكن الوظيفة الوحيدة؛ لأن الرعي البدوي بقي الأكثر ربحاً والخيار الأفضل. لذلك لم يكن مألوفاً استغلال الأراضي لمدة طويلة.

العناصر التي تطور منها المجتمع الإقطاعي في أوروبا، كانت موجودة في شيوخ القبيلة، ولكن الحكم العثماني لم يعتمد عليهم، بل حاول دمجهم في نظام سياسي مفروض بدلاً من إدارة مركزية، وأعطى المسئولون العسكريون حقوقاً فيها تماثل الحالة الإقطاعية في أوروبا. هذا النظام قد ألغي في عام 1839، وكان يتم جمع الدخل من خلال جامعي الضرانب، هؤلاء الذين هم عادة وجهاء محليون أو رؤساء قبائل وقرى.

حاول الحكم العثماني عن طريق قانون الأراضي لعام 1858 أن يحل محل حقوق الزراعة المشاعية، من خلال إنشاء تسجيل ملكيات الأراضي. أعطت الحكومة بعض المنح من الأراضي المتعاونيين العسكريين والسياسيين. ونتيجة لذلك انتقلت ملكية الأرضي إلى شيوخ القبائل. وأخذوا حقاً في أخذ الريع من الأراضي المزروعة، وقد نص القانون على هذا الحق، لكي يمكن الشيوخ من القيام بمهامهم الإدارية. وكان الثلث يوضع جانباً لتزويد دخل الشيوخ، وكان يجمع من الفلاحين.

ب- نظام تخصيص المحصول:

خلال الحكم العثماني، دفع الفلاحون جزية للحكومة عن طريق الشيخ، الذي جمع 49 % من المحصول للحكومة، والتي كانت تعتبر المالكة الوحيدة لكل الأراضي الزراعية. يتلقى الشيخ 12 % من المحصول لقاء خدماته الإدارية، ويتلقى أيضاً منحاً عندما يوزع الأراضي من أجل الزراعة. وينتهي هذا النظام عندما يصبح رؤساء القبائل كنوع من الحكومات المحلية والفلاحون كمالكين للأرض. لكن، وعلى العموم، فإن وضع الفلاح في الأرض لم يتغير؛ لأن الشيخ الإقطاعي فرض سلطته الإدارية على الأرض المشاع.

منذ السنوات الأولى من القرن العشرين، بدأ النظام القبلي ينتهى، كنتيجة لاستقرار الزراعة الدائمة، وافتتاح الأسواق، والأمان

السياسي الأفضل والتقدم التقني. وعندما أتت باخرة النقل إلى الخليج في نهاية القرن التاسع عشر، افتتحت أسواق للحبوب العراقية، ووجد الشيوخ أن من المفيد أن يستولوا على المزيد من الحبوب من فلاحيهم لكى يصدروها.

في العشرينات من القرن العشرين، قدم لهم قدوم مضخات الري دافعاً قوياً لامتلاك الأراضي كملك خاص لهم. وهذه التغيرات الاقتصادية قد تعززت بإقرار قانون حق الملكية المنفذ منذ عام 1933 وما بعد. فأصبح الشيوخ الآن مالكين قانونيين للديرة، و«السيركالز» أصبحوا مدراء ووسطاء، ورجال القبيلة أصبحوا فلاحين محاصصين في المحصول بدون حقوق أو مكانة. والفلاحون أصبحوا مرتبطين بالأرض قانونياً. جاء قانون عام 1933 ليقر بأنه لا يمكن لأي عامل مغادرة الأرض إذا كان يقع تحت دين لصاحب الأرض. وبما أن العمال هم عادة تحت الدين، لذلك فقد أصبحوا عبيداً في الواقع.

كانت هذاك أنماط مختلفة لاستخدام الأراضي الخاصة في العراق، والرئيسية منها هي "طابو"، ومناطق صغيرة من الأرض هي "ملك" و"وقف" و"متروكة". ولكن المساحات الأضخم للأراضي

المزروعة هي ملك للحكومة.

في هذا السياق، كان النظام العثماني لتملك الأراضي متنوعاً بشكل أساسي. وهذا التنوع في تملك الأراضي كان السبب في مستوى المعيشة المنخفض لغالبية الفلاحين؛ لأن مالك الأرض بمثابة مستاجر فقط وليس مستثمراً. كنتيجة لضعف إندماج الاقتصاد؛ لأن القرى كانت معزولة ومهملة، تصدر المحاصيل ولا تحصل على شيء بالمقابل. إن تحاصص المحاصيل، أي تقسيم المحصول بين المالك والمزارع بنسبة ثابتة، ما يزال الشكل الأساسي للتملك. إنه شكل عرفي، دون أي أساس قانوني تعاقدي، أي دون أية حماية قانونية للمزارع. والنسبة التي يأخذها صاحب الأرض تختلف حسب الكثافة في السكان والمناطق الجافة؛ فهي مرتفعة في جوار المدينة، ومنخفضة على حافة الصحراء.

في المزارع الجافة تكون حصة مالك الأرض بشكل عام

مجرد إيجار، أي من أجل الزراعة المروية يقدم مالك الأرض المياه، وتكون نسبته أعلى.

ج- إقطاعيون قاتونياً:

إن اختفاء حق الفلاح في أن ينظف أرضاً جديدة وأن يرعى حيواناته بحرية في أراض مشاع مراحة، حدث مع استبدال هذه الحقوق بالحق الدائم لكل شيخ في أرض معينة عام 1932، خلال تشكيل الملكية في العراق، بمساعدة الجنود البريطانيين. أحضر القانون معه تغييرات تدريجية للبناء الزراعي بطريقة ما، حيث الملكية الخاصة للأرض أصبحت سمة مهيمنة، وانتقل رؤساء القبائل إلى إقطاعيى أراض مع حقوق زراعية مقتصرة عليهم وحدهم.

هيبة الشيوخ تعتمد على مهمتهم السابقة بقيادة المجتمع القبلي، الذي لا يدين للحكومة بالولاء. كما شدَّ تأسيس المملكة الجديدة من أزرهم، وأعطاهم ملكية قانونية للأرض وتمثيلاً في البرلمان. وبذلك ضمنوا مكانة وامتيازاً في الحكومة، دون الالتزام بقراراتها.

تم تجاهل حقوق الزراعة الوراثية للفلاحين، وكانت الأرض تعتبر أرضا حكومية، حيث لا يوجد شح في الأراضي، وفي مكان أخر كملكية خاصة «للشيوخ». يمكن لمالك الأرض أن يطالب بإيجار، كان محدداً ليس حسب العرف، بل حسب آليات السوق، وإذا شاء يمكنه أن يطرد الفلاح. والعملية التي من خلالها تحول رؤساء القبائل إلى مالكين خاصين، كانت نتيجة للسياسة المتبناة من قبل الإداريين المستعمرين البريطانيين (والذين حاولوا أن يعززوا موقع الشيوخ، وأن يقربوهم منهم دون التبصر في أنظمة التملك الإقطاعية والقبلية). كما كانوا يعاملون كلاً من الشيوخ ورؤساء الإقطاع كأنهم مالكو أراض خاصون دون أي مهام عامة.

عمل الإداريون المستعمرون في العراق بفكرة أنه كان من مصلحة الجميع أن تطرح مسألة الملكية الخاصة للأراضي. وكان السبب الرئيس في ذلك هو الاهتمام الشخصي للاحتلال البريطاني في إقناع العامة بالاعتراف بشيوخ القبائل كمالكين لمساحات واسعة من الأرض المشاع. وهذه السياسة أصبحت ذات أولوية بسبب احتجاج

الشيوخ عام 1920 ضد الجنود البريطانيين.

مع ذلك نجح الشيوخ من جانبهم في إزالة الحقوق العرفية للفلاحين. وهبطت مكانة الفلاحين إلى حالة عمال محاصصين للمحصول، والفلاحون الذين كانوا لا يريدون أن يكونوا مستأجرين أو عمالاً أجراء في أراضيهم، توجب عليهم الهجرة إلى المراكز المدينية.

ويمكن وصف العلاقة بين الحكومة والإقطاعيين كالتالي: مع أن العلاقة بين أصحاب الأرض والحكومة لا يمكن وصفها بشكل دقيق بالإقطاعية، فإن العلاقات بين صاحب الأرض والمزارعين كانت ذات طابع إقطاعي، إذ إنهم محكومون بمطابقة اجتماعية صارمة، مع أن نشوءها حديث العهد. والحالة المتطرفة كانت موجودة في جنوب العراق، حيث هناك الفلاحون كالعبيد تابعون كليأ لصاحب الأرض وخاضعون له، ومقيدون بالأرض قانونياً.

وهناك نتيجة أخرى أيضاً للتغيير تتعلق بالاختراق التدريجي للشيوخ في التقرب من الأسواق الخارجية. ولذلك، فإن مشكلة حقوق الرعي ساهمت في خلق التوتر بين الفلاحين والشيوخ حول الحق في استخدام الأراضي غير المزروعة المحيطة بالقرى. هذه المشكلة، أخذت طابعاً سياسياً رئيساً، هيمن على المرحلة الممتدة من الأربعينات حتى الستينات.

في الأراضي المروية بالراحة، تختلف حصة المحصول المأخوذة من قبل الشيخ حسب نوع الزراعة. إنها بشكل عام ثلاثة أخماس، وثلثان إذا كان الشيخ يقدم البذار. وإذا كان الشيخ يبني الأقنية والمضخات لتزويد الحقل بالمياه، يتوجب على الفلاح دفع خمس أسباع من المحصول، ويجب عليه استخدام المياه لكي يكون قادراً على الدفع. في زراعات التمور يكون نصيب الشيخ أعلى؛ لأنه قام بالاستثمار. فالمسألة إذاً، تتعلق بالشيخ الذي يريد أن يستثمر أكثر في المحاصيل المروية وغالباً بدون تسهيلات مناسبة لشبكات المياه. وكانت النتيجة أن تحول 60 % من الأراضي الخصبة إلى بحيرات ملحبة.

ليست نسبة المياه التي يستطيع الشيخ فرضها على الفلاح هي

الفائدة الوحيدة التي يمكن استخلاصها من التزويد بتسهيلات الري. وبشكل رئيس محطات الضخ، يمكن للشيخ الحصول على حصة أكبر مرة أو مرتين كل سنة بدلاً من حصة صغيرة نسبياً خلال حصاد كل سنتين أو ثلاث. ولكن مستوى الفلاح لم يصبح أفضل، وربما أصبح يتوجب عليه، بشكل اعتيادي، العمل ساعات عديدة أكثر كل سنة في محاصيل مروية أكثر منها في محاصيل جافة.

إن نظام تملك الشيوخ لعام 1933، ربما يعد نظاماً حكومياً، تم تركيبه مع بقايا النظام القبلي المشاعي.

د- أهداف جديدة للإنتاج:

في سنوات ما بين الحربين العالميتين وبعد الحرب العالمية الثانية ازداد الإنتاج الزراعي، منتقلاً إلى الشمال بمكننة في مناطق زراعة الحبوب وبتركيب محطات ضخ من أجل زراعة مكثفة في المناطق الجنوبية. من جهة المنتجين، لم تغير الزيادة في الإنتاج فقر الفلاحين، فقد استمروا على هامش العيش الضنيل. والجدول التالي يبين اتجاهات الإنتاج في ثلاثة محاصيل رئيسة:

الجدول رقم (3) إنتاج القمح، الشعير، الأرز/ طن

| 1958 | 1957 | 1956 | 1955 | 1954 | |
|---------|-----------|-----------|---------|-----------|--------|
| 757.000 | 1.118.000 | 776.400 | 453.300 | 1.160.000 | القمح |
| 954.000 | 1.305.000 | 1.016.000 | 757.000 | 1.239.000 | الشعير |
| 136.973 | 147.212 | 110.823 | 83.229 | 180.152 | الأرز |

تصدير اطن

| | _ | | 70.196 | 28.863 | القمح |
|---------|---------|---------|---------|---------|--------|
| 313.787 | 193.501 | 289.491 | 320.756 | 489.847 | الشعير |
| 2.436 | 2.714 | 1.878 | 3.914 | 6.152 | الأرز |

| _ | 49.031 | 100.627 | القمح |
|-------|--------|---------|-------|
| 4.021 | 15.152 | 14.374 | الأرز |

نظراً لوجود ممتلكات إقطاعية كبيرة، وتخلف تقني نسبي في البلاد، فقد اعتمدت سياسة الإنتاج الزراعي على استصلاح أراض جديدة وزيادة الإنتاجية الزراعية من خلال تقديم الآلة لزراعة مروية مكثفة. صاغت الحكومة العراقية في ذلك الوقت برنامج استثمار لتطوير الزراعة عن طريق توزيع دخل النفط. "المنبع الرئيس للتقدم، قد أصبح في تعاظم مدخولات النفط الحكومي، والتي ازدادت من 6 ملايين دينار عام 1950، وكانت من 70 % من المدخولات تقدم إلى مجلس الإنماء كل سنة.

ولكي يتم تشجيع ارتفاع وتائر الإنتاج، فقط طلبت الحكومة من البنك الدولي أن يبحث في إمكانيات الزراعة. أكد المسح من قبل البنك الدولي (1951) الحاجة إلى استصلاح ملائم للأرض. وضع أكثر من 23 مليون دينار عراقي في ميزانية برنامج مجلس الإنماء تحت هذا العنوان، ولكن لم يقدم لهذا الغرض فعلياً سوى 12.7 مليون دينار عراقي. إن مبادرة الحكومة القديمة في العراق لاستثمار البنية الزراعية التحتية دون المساس بنظام التملك، يمكن اعتبارها سياسة ضد الفلاحين.

أدى تنفيذ برنامج الاستثمار المحلي لمجلس الإنماء إلى تكثيف الهجرة إلى المراكز المدينية، حيث الإنفاق كان ينفذ في المقام الأول. تحت هذه الظروف، أخذت نسبة السكان الريفيين العاملين في المزارع تقل، أما من بقي فقد واجه الضرائب الإقطاعية الكبيرة. كانت الجهود التي قدمها البرنامج لإجراء إصلاح بدريجي في الزراعة من خلال استيلاء جديد على أراضي الحكومة غير ناجحة. وكانت الأراضي التي وزعت من أجل هذه المشاريع فقيرة جداً، وأصبحت مالحة في وقت قصير بسبب النقص في شبكات المياه. في هذا المجال وصلنا إلى نفس خلاصة وارنير. د، وزكي خيري هذا المجال وصلنا إلى نفس خلاصة وارنير. د، وزكي خيري «كلما قويت السلطة السياسية لأصحاب الأرض تعذر إضعافهم

بإجراءات خفيفة لا تنال أي دعم حقيقي في الجهاز البيروقراطي. بدون ثورة لا يمكن أن يكون هناك إصلاح فعال».

الجدول رقم (4) توزيع الوحدات الزراعية بحسب المنطقة - 1957

| النسبة | النسبة المنوية | المساحة | عدد المالكين | منطقة الوحدة |
|---------|----------------|----------|--------------|--------------|
| المنوية | للمالكين | بالدونم | | الزراعية |
| للوحدات | | | | |
| 0.31 | 34.438 | 73055 | 57958 | أقل من 4 |
| 2.99 | 33695 | 696889 | 56725 | 30 -4 |
| 7.19 | 13.891 | 167118 | 30119 | 100 - 30 |
| 21.54 | 11.956 | 5024736 | 20126 | 1000- 100 |
| 38.97 | 1.867 | 9090279 | 3143 | 10000 - 1000 |
| 19.52 | 0.150 | 4554280 | 251 | 50000-10000 |
| 5.72 | 0.011 | 1334102 | 19 | -50000 |
| | * | | | 100000 |
| 3.76 | 0.002 | 876913 | 5 | 100000- اکثر |
| %100 | %100 | 23327259 | 168346 | المجموع |

المصدر: تقرير عن مسائل الاصلاح الزراعي

الإصلاح الزراعي

أ- أهداف السياسة:

جاء قانون الإصلاح الزراعي رقم 30 لعام 1958، نتيجة لكفاح الفلاحين، غير أنه بدأ ونفذ من قبل البيروقراطيين. وكان المخططون عرضة للضغوط من عدة اتجاهات، وعملوا بمبدأ الاقتراب الحذر. وفي الحقيقة، فقد اتبعوا ما اعتبره غيرشينكرون: هناك حقيقتان رنيستان الإصلاح زراعي كامل؛ أولاً، استبدال الأشكال المتعددة للزراعة المشاعية للأرض بنظام فردي للزراعة؛ وثانياً، إلغاء الالتزامات التقليدية للفلاحين تجاه مالكي الأرض. أصبحت إعادة التنظيم الزراعي تعد شرطاً رئيساً لتصنيع حديث. اعتبر المخططون أن الوضع السياسي في الريف كان متجها نحو المكاشفة. قبل ثورة 14 يوليو/ تموز، شهد الريف بكامله ثورات فلاحية مستمرة. ولذلك فسياسة الإصلاح قد بيّنت وكشفت بعمق أنه دون مصادرة ممتلكات الأراضي الكبيرة جداً، لا يوجد تشريع يمكن أن ينجح، لأن مشكلة الإصلاح هي مشكلة سلطة سياسية. يحتاج العراق إلى تحرير من العبودية. والبعض قد اعتقد، أو تظاهر بالاعتقاد، بأن الإصلاح الثوري ممكن بتوطين المزارعين على أراض حكومية يتم تطوير ها تحت برامج ري حديثة.

تتفق أهداف سياسة الإصلاح العراقي مع مبادئ غيرشينكرون في إصلاح الأراضي إلى حد بعيد. أسس قانون عام 1958 ما يمكن تسميته بزراعة الطبقة العليا وبزراعة الفلاحين، حيث الطبقة الحاكمة تأخذ المناطق الأكثر خصوبة والتي كانت أوضاعها الاقتصادية أكثر إرضاء، بالرغم من أن أصحابها لا يفضلون الإصلاح الجذري. تحت هذه الظروف، تقلصت الفرصة في توزيع الأراضي القيمة للفلاحين. وبالإضافة إلى ذلك، لم يتلق الفلاحون تعويضاً عن الاضطراب بسبب إصلاح النظام الفعال اقتصادياً في الأراضي المروية.

بدا أن القانون قد تم استيعابه من قبل الفلاحين. كان الهدف هو تنويع الاقتصاد ومساعدة التصنيع. كما أن الزراعة المكثفة تقدم مواد زراعية أولية (بنور)، تخفف من الاستيراد الزراعي. بينما التحسينات في مستويات عيش السكان الريفيين ستخلق سوقاً داخلية للصناعات الوطنية النامية.

ساعدت الوضعية القانونية للأرض الزراعية في القانون الإسلامي، الحكومة في توجيه التغيير. أي أنه أصبح للحكومة الحق في السيادة المطلقة على جميع الأراضي الزراعية، لذلك فقد تم تأسيس الأشكال الثلاثة الرئيسية عن طريق قانون تنظيم الأراضي لعام 1932. ثم الإعلان أن كل الأراضي، والتي ليس لها مالك، متروكة كانت أم وقفاً، يجب تصنيفها كميري، إما مسجلة في الطابو، أو في اللازما، أو تحفظ في ملكية الدولة وبحسب القانون، فإن الطابو وبحسب مطارح القانون الإسلامي فهي ملكيات شرطية، لأن

الحكومة تخوّل التصرف أو حق الانتفاع، وتحتفظ بالرقابة أو حق الملكية المطلقة.

ب- إجراءات الإصلاح:

اقترح قانون أصلاح الأراضي التغييرات الرئيسية التالية من أجل تدمير السيادة الإقطاعية للشيوخ:

1- منع الملكيات الزراعية ومصادرة الأراضي المتملكة بشكل خاص والتي تتجاوز 1000 دونم (250 هكتاراً) في الأراضي المروية، و2000 دونم (500 هكتار) في الأراضي المروية بالأمطار. يجب أن تبدأ المصادرة بالملكيات الضخمة.

2- سيتلقى المالك السابق تعويضاً. بحيث يكون سعر الأرض ثابتاً على قيمته في السوق. والتعويض سيقدم على شكل صكوك طويلة الأمد لمدة 20 سنة، وفي عام 1961 مددت إلى 40 عاماً.

3- قدم القانون 10 سنوات لمصادرة الأراضي التي تتجاوز الملكية العظمى. وستقام المحاكم الزراعية للحكم في المشاكل المتنازع عليها.

4- إلغاء نظام الإيجار: كل المزار عين المستأجرين الصغار، بما فيهم أولئك الذين بدون أراض، سيصبحون مالكين. وهذا سيطبق أيضاً على مستأجري المزارع المملوكة من قبل المالكين لأقل من 30 دونماً.

5- تنفيذ الإصلاح سيعهد إلى مؤسسة جديدة – اللجنة التنفيذية العليا لإصلاح الأراضي. وهذه المؤسسة ستقدم اعتمادات وستكون مسئولة جزئياً عن تسويق بعض المنتجات الزراعية.

6- سيدفع الملاك الجدد في حصص الإصلاح الزراعي نصف سعر الأرض وسعر المزروعات و1 % سنوياً فائدة وتكاليف إدارية تساوي 10 % من سعر الأرض، ومدة الوفاء بالدين ستكون أربعين سنة.

7- لا يمكن أخذ رهن على الملكية الجديدة، ولا يمكن بيعها أو تقسيمها لأغراض وراثية. هذا الشرط تم تبنيه في تعديل قانون إصلاح الأراضي رقم 510 عام 1959.

8- يمكن إقامة جمعيات تعاونية بمساعدة وتوجيه اللجنة التنفيذية العليا لإصلاح الأراضي. لتصبح الأرض والأدوات ملكية جماعية لأعضاء الجمعية التعاونية والتي تزرع الأرض وتتقاسم المحاصيل.

القانون، بلا شك، جذري. إنه ليس قانونا اشتراكياً؛ لأنه يعترف بالملكية الخاصة. في المقدمة يشير إلى الحاجة لتشجيع مبادرات خاصة في الصناعة. منح صغار المزارعين مجرد حقوق ضنيلة، حيث لا يملكون حق التصرف بالأرض بشكل كامل، وبالنسبة للمالكين السابقين فقد كانوا غير راضين من التعويض؛ لأنه لم ينفذ بسرعة.

لدى الاقتصاديين الغربيين المتعاملين مع مشكلات الأراضي في الشرق الأوسط فكرة ضبابية نوعاً ما حول نمط الإصلاح الذي يمكن أن يكون مقبولاً كحل للتخلف الزراعي. الهدف، كما في مصر، هو منح مستوى معيشة ووضع اجتماعي أفضل للفلاح. ولكن هذا الهدف يمكن تحقيقه فقط من خلال نظام أفضل للزراعة. إن زراعة الحبوب عن طريق الحراثة بالحصان أو الثور، هي طريقة غير منتجة وغير ثابتة لتقديم قاعدة قوية لملكية صغيرة، لذلك فإن الإصلاح يجب أن يكون زراعياً بالإضافة إلى سياسة اجتماعية، ويجب أن يكون زراعياً بالإضافة إلى سياسة اجتماعية، ويجب أن يرتبط إما بالري الذي هو القاعدة الوحيدة للزراعة المنتجة في وحدات صغيرة، أو بزراعة ممكننة انتشارية في وحدات كبيرة.

ومن أجل تحقيق أهداف سياسية واجتماعية، ومن أجل القضاء على العلاقات الإقطاعية، احتاج العراق إلى برنامج الإصلاح هذا الذي يمكن أن يوحد القوى الثورية للجبهة الوطنية التي تدعمه. يحتاج الإصلاح إلى توزيع سريع للأراضي المصادرة، ويجب الاعتراف بالتنظيم العملي في المجتمعات التعاونية المقامة مؤخراً، حيث البناء الجديد يحل محل القديم مباشرة.

وقد تم تأسيس وزارة خاصة لتنفيذ الإصلاح في عام 1959. مضت مصادرة الأراضي قدماً، ولكن التوزيع تباطأ ولم يتم الاعتراف بالجمعيات التعاونية، وتأخر تنفيذ الإصلاح بسبب البيروقراطية الإدارية. كانت عملية التوزيع بطينة جداً، كما أدخلت المصادرة مساحات كبيرة من الأرض في ملكية وزارة الإصلاح الزراعي لكي تعيد تصنيفها من أجل التوزيع.

ج- إجراءات ساهمت في انخفاض الإنتاج:

بالرغم من أن قانون إصلاح الأراضي لم يكن اشتراكيا، فقد ذهب بعيداً خلف حدود الرأسمالية، وشمل عناصر اشتراكية، مثل تقديم الجمعيات التعاونية مصحوبة بالتأسيس المتزامن لوزارة إصلاح الأراضي. تأثر تنفيذ القانون بالقوى السياسية المتبادلة العدائية، فالقوى التي ضد الإصلاح والتي تعمل من مواقع مختلفة كانت قادرة على إرباك كامل برنامج إصلاح الأراضي. منذ عام 1958 كان الإنتاج الزراعي هابطاً واستمر كذلك حتى عام 1963 جزئياً، بسبب الجفاف الطويل في الشمال، حيث إنتاج الحبوب انخفض 17 % بالمقارنة مع حسابات ما قبل الإصلاح. والحقائق التالية هي الأسباب الرئيسة للانخفاض في الإنتاج:

1- التأخير في التوزيع، سبب شكوكاً بين الفلاحين، فاصحاب
الأراضي المصادرة لم يزرعوا أكثر مما توقعوا أن يحتفظوا به،
بينما الفلاحون الذين ينتظرون التوزيع لم يكونوا يعرفون أي أرض
ستوزع عليهم.

2- فشل وزارة إصلاح الأراضي باستبدال مهمة الشيوخ في
 صيانة المضخات في المناطق المروية خاصة في الشمال.

3- بالإضافة إلى العوامل غير المباشرة، مثل: توزيع ملكيات كبيرة متعددة أدى إلى انخفاض في الإنتاج في البداية، وحدات زراعية كبيرة والتي إذا كان فيها بئر تكون غالبا أفضل من الممتلكات الصغيرة.

4- أغلب سكان الريف العراقي، كانوا فلاحين أكثر منهم عمالاً زراعيين، تنقصهم المعرفة بالطرق الحديثة للزراعة، وليس لديهم لا رأس المال ولا الآلة اللازمة لزيادة الإنتاج.

5- تشكيل التعاونيات المستقلة في المجتمع القبلي، ساعد في تأسيس مجتمعات غير متحكم بها، وأدى إلى خلق تعاونيات غنية وفقيرة، وربما أيضاً زاد من استغلال طبقة العمال الريفيين العاملة

من أجل التعاونيات.

6- خطة تطوير حياة مشاعية جديدة في الريف مع قرى جديدة، مدارس ومشاف، نواد، وغيرها، كان إنجازها مرتبطأ بالاعتراف بالتعاونيات.

ما حدث خلال الفترة بين 1958 – 1967، كان طريقة عشوائية في تنفيذ القانون، وكان ذلك بسبب عدم الثبات في موقف الحكومة وسياستها تجاه المسألة الزراعية.

د- إرشادات تتعلق بتوزيع الأراضي:

لم يدخل الإصلاح في النشاط فقط حتى صيف 1971. وتم تنفيذه في مناطق متفرقة عن طريق مسئولين ثوريين شباب غالباً، ضباط أغرار في حزب البعث، والذين قاموا بما رأوه الأفضل. وكل الأراضي التي اعتقدوا أنها تستحق المصادرة قد صودرت. وحدث التجميع بهدوء. في البدء، تم انتشار التعاونيات. ونسبة إلى الحسابات المنشورة من قبل الأقسام المختصة، فإن الإصلاح المطبق اعتبر ثلاثة أنواع من الملكية:

1- ملكية إصلاح الأراضي: يتألف من الأراضي المصادرة وتقدر بـ 12 مليون دونم. وحتى عام 1968 تملكت مؤسسات إصلاح الأراضي فقط 7 ملايين دونم، بعد مرور عشر سنوات على تدشين القانون وهي المدة المحددة لمصادرة كل الأراضي الزاندة.

2- الأراضي الموزعة: حتى عام 1968 ما مجموعه 3,1777,538 دونمأ وزعت على 57,117 عائلة.

3- ملكية الإقطاعيين: حتى عام 1968 امتلكوا 5 ملايين دونم من الأراضي فوق سقف الملكية. والجدول التالي يصنف الأراضي الموزعة:

الجدول رقم (5) تصديف الأراضي الموزعة

| دونم | أ-أراض موزعة من أراض مصادرة |
|-----------|-------------------------------|
| 951.867 | أراضٍ مروية |
| 843.987 | أراض مروية بالأمطار |
| 1.795.854 | المجموع |
| 420.626 | ب-أراض موزعة من الأراضي |
| | الميري(الحكومية) أراضٍ مروية |
| 564.924 | أراض مروية بالأمطار |
| 985.550 | المجموع |
| 396.134 | ج-مساحة الاستثمار العام والتي |
| | في مجموعة الأراضيي الموزعة |
| 3.177.538 | المجموع العام |

المصدر: تقييم التطور الاقتصادي في العراق 1950- 1970، بغداد. قبل ثورة 14 يوليو/ تموز 1958، كان توزيع الملكية غير عادل بشكل كبير.

أظهرت الحسابات المنشورة بعد الثورة أن 70 % من الأراضي تقريباً كانت ممتلكات أكبر من 1000 دونم ويملكها حوالي 2 % من المالكين، وأن 29 % كانت ضمن ممتلكات ضخمة تزيد على 10,000 دونم ويملكها حوالي 0.16 % من المالكين.

قبل الثورة، كانت الإحصائيات الأساسية غائبة. وبقيت هذه المشكلة بدون تغيير؛ لأن تأثيرات المصادرات على ملكية التوزيع لم تكن معروفة. إن ثلاث ثورات مصحوبة بتغيير بيروقراطي قد أثرت على تنفيذ القانون، خاصة في مواجهة المعارضة القوية من جانب الإقطاعيين.

وإذا كانت جميع التقارير في الجدول المذكور صحيحة، فالأراضي التي صودرت منذ عام 1958 إلى عام 1968 تمثل فقط 58.3 % من الأراضي الخاضعة للمصادرة، والأراضي التي وزعت تمثل فقط 25.5 % من المساحة الإجمالية.

ه - تركيبة قوة العمل في الأراضي:

جذب موضوع العمل الفائض في الأراضي انتباها متزايداً في العراق، ولكن المشكلة شديدة البعد عن الحل. تظهر الحصائيات

عدد السكان الأساسية، أن عدد سكان العراق في عام 1947 كان 4.8 ملايين، وارتفع هذا العدد إلى 6.3 ملايين عام 1957 ووصل إلى 8.1 ملايين عام 1965. وتبعاً لذلك، فقد تحققت نسبة مرتفعة في النمو تبلغ 3.1 %. وهذه النسبة المتزايدة من النمو تعتبر واحدة من النسب الأعلى في العالم. وهذا يتضمن أن ضغطاً متنامياً من السكان على الأراضي قد حدث بسبب الانخفاض في نسبة الوفيات والذي كان جزنياً بسبب تأثير مستوى أفضل من الخدمات الصحية.

عملت أغلبية السكان في الزراعة لأسباب واضحة؛ لأن إنتاج الطعام للاستهلاك هو الموضوع الأكثر أهمية؛ ولأن الزراعة موضوع لازم، فالحاجة إلى العمل البشري في الزراعة المروية هو عامل مهم. إن النمو السكاني ضروري لتعويض النقص في رأس المال والأدوات. كما أدى الضغط الزائد للناس في استثمار الأرض، إلى عدد سكان فانض في المناطق الريفية والهجرة إلى المراكز المدينية. ولذلك فإن التوزيع المديني – الريفي، أخذ يميل إلى الارتفاع في عدد السكان المدينيين. في العام 1947، ظهر أن 64 % من السكان كانوا في المناطق الريفية، بينما في العام 1957 تناقص الى 48.9 % واستمر بالانخفاض حتى 48.9 % في عام 1965، وهذا ما يمكن ملاحظته من الجدول التالي:

الجدول رقم (6) التصنيف الريفي - المديني

| % | 1965 | % | 1957 | % | 1947 | |
|-------|-----------|-------|-----------|------|-----------|---------|
| %48.9 | 3.935.616 | %61.2 | 3.853.754 | %64 | 3.082.358 | ريفي |
| %51.1 | 4.111.799 | %38.3 | 2.445.222 | %36 | 1.733.827 | مديني |
| %100 | 8.047.215 | %100 | 6.298.976 | %100 | 4.816.185 | المجموع |

لدى تحليل الجدول السابق يمكننا ملاحظة أن الهجرة من المناطق الريفية قد اشتدت بسبب أن نسبة النمو في المناطق الريفية بقيت عند 2.26 % بين عامي 1947 و1965، بينما نسبة النمو في المراكز المدينية وصلت إلى 3.5 % في نفس الفترة وتزايدت حتى المراكز المدينية وصلت إلى 1957 و 1965. وكنتيجة للهجرة المكثفة من المناطق الريفية، برز فائض من الرجال في المراكز المدينية والذين أصبحوا في الغالب مهاجرين دائمين للعمل إما في قطاع البناء أو قطاع الخدمات. كانت العلاقة الجوهرية بين القطاعين الريفي والمديني هي في توسع قطاع المدينة الرأسمالي، وفي نفس الوقت والمديني هي أن دخول المعمل من المناطق الريفية. في حالة العراق، كان دخول العمال غير المدربين إلى القطاع الرأسمالي بغير حدود بمعنى أن العمال غير المدربين إلى القطاع الرأسمالي بغير حدود بمعنى أن فرص العمل كانت مقبولة حتى بمستوى الأجرة الأدني، بسبب فرص العمل كانت مقبولة حتى بمستوى الأجرة الأدني، بسبب النقص في الطلب على قوة العمل.

و- آثار العمل في الاتجاهات الزراعية:

تقر الحقائق الديموغرافية بأنه في إحصاء عام 1957، كانت الفئة العمرية لما تحت 5 سنوات تمثل 19.3% من السكان، ومن 5 — 15 تمثل 25.5% من السكان، والفئة من 15 – 60 تمثل 49.9% والفئة من 60 فما فوق تمثل 5.1% وهذه الفئة غير منتجة بشكل أساسي. في المجتمعات الحديثة، كان هناك انخفاض ملحوظ لنسبة هذه الفئة العمرية. مشكلة أخرى ربما تواجه العراق في المستقبل هي أن النسبة المرتفعة للأطفال والمراهقين ربما تزيد في المستقبل.

وحقيقة أخرى تقول إن البالغين في المجمّوعة 15 – 60 يمثلون 50% من السكان، والذين يعدون من فئة السكان العاملين، بينما مثل السكان العاملون 1.76 مليون فقط في 1957، مشكلين نسبة 27.8% من عدد السكان الإجمالي. بينما في العام 1965، كان العدد 1.98 مليون مثّلوا 24% من عدد السكان الإجمالي. تبيّن الظروف في المناطق الريفية أن السكان العاملين شكلوا 1.21 مليون في عام 1957، بنسبة 191%، وفي العام 1965 أصبح العدد 1.41 مليون شكلوا 17.1% من السكان.

وبرزت مسالة تناقص نسبة السكان المدينيين العاملين من 31.3% في 1957 إلى 28.7% في العام 1965، بينما نسبة السكان القرويين العاملين ازدادت من 67.7% في عام 1957 إلى 71.3% عام 1965. (الجدول رقم 6). هكذا نرى أن التغيرات التي حدثت في تركيب السكان تقر بالزيادة والبطالة.

الجدول رقم (7) السكان العاملون مديني – ريفي 1957 - 1965

| | 1965 | | | 1957 |
|------|------------|------|------------|-------------|
| % | عدد السكان | % | عدد السكان | |
| 22.6 | 448.706 | 25.3 | 446.044 | الذكور |
| | | | | المديني |
| 6.1 | 120.042 | 6.1 | 106.830 | الإناث |
| 28.7 | 568.748 | 31.3 | 552.874 | المجموع |
| 41.8 | 828.473 | 40.4 | 713.540 | نكور الريفي |
| 29.5 | 584.061 | 28.3 | 499.321 | اناث |
| 71.3 | 1.412.534 | 68.7 | 1.126.771 | المجموع |
| 100 | 1.986.282 | 100 | 1.765.645 | المجموع |
| | | | | العام |

والحقيقة الثالثة حول تأثير التناقص في نسبة سكان المنطقة الريفية بالنسبة إلى عدد السكان الكلي هي أن النسبة العالية للنمو والانخفاض في نسبة كل فرد من الأرض الزراعية:

الجدول رقم (8) حصة كل فرد من الأرض المزروعة

| | 1965 | | 1957 | | 1947 |
|--|------------|-----------|----------------|---------|------------|
| حصة | عدد السكان | .دصة | عدد السكان | حصة | عدد السكان |
| کل فرد | | كل فرد | | كل فرد | |
| | ليون دونم | راعة 48 م | غير صالحة للزر | 1-أر اض | |
| 6 | 8.047.415 | 7.6 | 6.298.976 | 10 | 4.816.185 |
| 2-أراضِ مزروعة مرة كل سنتين- 23 مليون دونم | | | | | |
| 2.9 | 8.047.415 | 3.7 | 6.298.976 | 4.8 | 4.816.185 |
| 3-ارآضِ مزروعة سنوياً- 12 مليون دونم | | | | | |
| 1.5 | 8.047.415 | 1.9 | 6.298.976 | 2.5 | 4.816.185 |

المصدر: تقييم التطور الاقتصادي في العراق ص 13، مجلد 2.

يشير الجدول السابق بوضوح إلى أن نسبة كل فرد من الأرض تتناقص؛ لأن الأراضي الزراعية مستقرة، بينما نسبة النمو السكاني هي 3.1% وسوف يتضاعف عدد السكان خلال 20 سنة، جاعلة نسبة الفرد عام 1990، 1,4 دونم ومن الأراضي المزروعة تصل إلى 0.75 دونم.

أصبحت الإمكانية الوحيدة لزيادة حصة الفرد من الأراضي الزراعية هي استصلاح أراض جديدة ووضعها في خدمة الزراعة، وهذا يحتاج إلى إمدادات رأسمالية ضخمة. تحسب حالة الكثافة اليوم باعتبار أن عدد السكان هو 9 ملايين نسمة. الكثافة على الأراضي الزراعية هي 75 شخصاً لكل كيلومتر مربع، وعلى أراض مراحة طويلاً تصل إلى 156 شخصاً لكل كيلومتر مربع. وإذا أخذنا الكثافة الحقيقية للأراضي المزروعة فتصل إلى 312 شخصاً لكل كيلومتر مربع.

في العراق، تتركز المشكلة الزراعية حول التناقض الشديد على الأراضي المزروعة. وعند النظر إلى المسألة، من الواضح أن عدد السكان الزائد يمكن أن يكون كبيراً جداً فيما يتعلق بالأراضي ورأس المال، حيث إن الإنتاجية الحدية للعامل تتقلص نحو الصفر. وهناك، ربما سببان في أن بعض الاقتصاديين وجدوا هذه الفكرة

صعبة القبول. أولاً، أي شخص تدرَّب في الاقتصاد الغربي سيسأل من سيشغل هؤلاء الناس إذا كانت إنتاجيتهم تقارب الصفر؟ الجواب هو أنه في بلدان عدة هناك نظام العامل بالأجرة، والاقتصاديون الغربيون ميالون إلى التسليم به، وهو نادراً ما يوجد. الحالة السائدة في زراعة القوت هي واحدة من عمل عائلة الفلاح. هكذا نجد أنه في العراق، كما في مصر، الإصلاحات الزراعية والمنفذة منذ زمن بعيد لا تحل المشكلة في ظل تزايد السكان على الأرض.

التخطيط للزراعة

1- أهداف الادخار العامة:

في عام 1959 قدم الخبراء العراقيون للحكومة خطة تطوير مؤقتة للزراعة. وكان هدف الخطة زيادة مستوى الدخل القروي بتبني سياسة إصلاح أراض شاملة، من خلال إجراءات تم اتخاذها في إحداث تغيير بنيوي للزراعة على حساب مصالح الإقطاعيين وتقسيم الممتلكات الكبيرة إلى مزارع عائلية صغيرة. تم تنفيذ التجزئة على الممتلكات الكبيرة الخاصة والعامة. كانت سياسة الإصلاح تعتمد على المسيس مجتمعات تعاونية على أرض مدمجة، وكان من المقرر لهذه السياسات تطوير الزراعة وتحويلها من زراعة تعتمد على القوة اليدوية إلى زراعة ممكننة. أظهرت الخطة هدف إنتاج إجمالي للزراعة. وكان هدف سياسة إصلاح الأراضي هو رفع سوية للزراعة. وكان هدف سياسة إصلاح الأراضي هو رفع سوية وكميات المنتجات الزراعية.

تم تمويل خطة عام 1959 من خلال تخصيص 50% من عائدات النفط، حيث تلقت الزراعة 14.4 مليون دينار، استثمر منها 10.3 ملايين حتى نهاية الخطة، وهو ما يعادل 71.4% من الاستثمار، والذي أنتج زيادة ضئيلة في الإنتاج بالمقارنة مع مرحلة ما قبل الثورة. أولت الخطة اهتماماً خاصاً للمحاصيل التي تغطي متطابات المغذاء للسوق الداخلية. في خطة عام (1960 – 1961) – ما خصص للزراعة. لكن لم يستثمر منها سوى 10.8 ملايين دينار، ما خصص للزراعة. لكن لم يستثمر منها سوى 10.8 ملايين دينار، وهو ما يعادل 59.7% من التخصيص الكلي. أخذت تسهيلات الري

والتخزين الحصمة الأكبر وشكلت 70% من ميزانية الاستثمار.

في الخطة الخمسية الأولى 1961 – 1966، بلغت ميزانية الاستثمار مبلغ 566.53 مليون دينار، كانت حصة الزراعة منها 112.99 مليون دينار شكلت 20.3% من خطة الاستثمار الكلية. كان المراد من مثل خطط الاستثمار طويلة الأمد هذه زيادة نمو الدخل من الزراعة. ولكن الزراعة تلقت للمرة الأولى أقل من القطاع الصناعي وقطاع البناء. هذا التغيير الجذري كان بسبب تبني سياسة جديدة تقوم على التطور الصناعي. خصصت الخطة مبالغ للتنظيم الجماعي للزراعة من خلال إقامة مزارع تجريبية حكومية رائدة، حيث كان الفلاحون يعملون بالأجرة: احدها للقطن وثانية للأرز وثالثة للنباتات الطبية. وتضمنت الخطة أيضاً:

1- مسحاً حقيقياً للأراضي الزراعية.

2- 23 مشروعاً للري وشبكات المياه.

3- حفر 1170 بنرأ حرفياً.

كانت السياسات الموضوعة للاستثمار مرتبطة بالعزم على رفع مستوى الفلاح من خلال التنظيم الجماعي للزراعة وزيادة مساحات الأراضي المزروعة.

جلبت الخطة الخمسية الثانية 1965 – 1969 تغييراً رئيساً في سياسة الاستثمار، معطية الأولوية للقطاع الزراعي، الذي تلقى 31 % من خطة الاستثمار. وتم تبني هذه الخطة منذ تاريخ انتهاء الخطة الأولى، بوجود الهدف القاضي تخصيص مبالغ كبيرة للزراعة، التي كانت إلى حد ما مهملة في الخطة الأولى.

تضمن التغيير في السياسة الاقتصادية تحويل الاستثمارات من قطاع الصناعات والبناء إلى الزراعة، لتغطية مشاريع معينة ذات اهتمام أساسى:

1- الإرشاد والمعلومات الزراعية.

2- تامين المبيدات ومكافحة الحشرات.

3- بناء مزارع تربية مواش تجريبية.

4- تخصيص اعتمادات للتعاونيات.

5- صيانة أنظمة الري وجر شبكات ري جديدة، التي كان لا بد منها

لتحضير الأرض وخلق زراعة قوية.

كانت التعديلات الواردة أعلاه في الخطة، معدة بشكل أساسي لتقصير فترات الإراحة في المشاريع الأفقية. كان الهدف الختامي للسياسة الاقتصادية في الزراعة توسيع استخدام تعاونيات الفلاحين، كوحدة أساسية لتطوير القطاع باكمله.

كانت التعاونيات الطوعية مطلوبة بشكل أساسي لتأكيد الزيادة في إنتاجية الأراضي. وتم تبني إجراءات مباشرة للبدء بزيادة الإنتاج. اتخذت عدد من الخطوات في سنوات سابقة لتقديم المهندسين والخبراء للزراعة التعاونية. وتم تنظيم تسويق الإنتاج من خلال تعاونيات أو منظمات حكومية. وبالمنظور الزراعي التعاوني تقصد الخطط تغيير طرائق الزراعة التقليدية باستخدام الزاد الصناعي. ومن هنا، وفي استثمارات حديثة، تركز 32.5% من ميزانية الاستثمار الكلي بشكل رئيس في الزراعة. هذا الحجم من الاستثمار العام لا يتضمن حجم الاستثمار الخاص من المزارعين أو الاعتمادات المرسلة من قبل البنك الزراعي، حيث تلقت التعاونيات قروضاً تقدر بـ 2،126,522 ديناراً عام 1970.

يظهر هذا المبلغ زيادة مقدارها 600% على كل القروض المقدمة من البنك في الثلاث والعشرين سنة من عمله قبل الثورة.

وهنالك امر هام آخر لخطط الاستثمار يقول بأن الاستثمار الزراعي الحكومي يظهر انخفاضاً في إنجازات الاستثمار الكلي في فترات ما قبل وبعد الثورة. هذا المستوى المنخفض من الإنجاز أدى اللي نسبة منخفضة من النمو، فبدلاً من تحقيق 7.5% من النمو السنوي كما كان معلناً، كان الإنجاز 1.9%.

الجدول رقم (9) مستويات الإنجازات في الاستثمارات الزراعية 1951 - 1969

| السنة المالية |
|-------------------|
| 51- 52 إلى 55- 56 |
| 56- 57 إلى 58- 59 |
| 60 -59 |
| 61 – 60 |
| 69 – 65 |
| |

المصدر: تقييم التطور الاقتصادي في العراق، ص 96، المجلد 2.

إذا تحدثنا حسب المنظور الزراعي الجمعي، تصبح مقاصد الخطة العراقية تغيير الطرائق الزراعية التقليدية واستخدام الزاد الصناعي في التنظيم الجماعي. نفذ النموذج الجديد للزراعة في 14 مقاطعة (تجمع) حيث استخدمت معدات آلية ومواد كيماوية في كلا الحالتين: في زراعة عمالية مكثفة، وفي زراعة توفر الجهد. وحتى عام 1964 لم ينجز الشيء الكثير لتشجيع تشكيل التعاونيات. وهكذا باء بالفشل المثال الوحيد للمجتمع التعاوني والذي كان قبل الثورة. "يجب أن يكون هناك مثلاً تعاونية أو منظمة تسويق من أي نوع، وهذا ضروري جداً؛ لأن أماكن الاستقرار كانت بعيدة والمواصلات ضعيفة. بدأ المجتمع التعاوني في عام 1950، وأجبر الفلاحون على فرساء معدات الزراعة وتقديم الاعتمادات وخدمات الآلات: 10 وشراء معدات الزراعة وتقديم الاعتمادات وخدمات الآلات: 10 جرارات، 5 جرافات، شاحنتان ومطحنة دقيق. كل هذا قد انهار بسرعة بسبب سوء الإدارة"...

في عام 1965، بدأت سياسة تشجيع تشكيل جمعيات تعاونية، التي بلغ عددها خمساً وستين جمعية مسجلة. قصرت وزارة إصلاح الأراضي نشاطاتها على تزويد البذار وتأجير الجرارات، مع دكان صغير كسوق لبضائع الاستهلاك المزودة من الحكومة. كان هناك نمطان للجمعيات في الإنتاج والتسويق:

1 - مزارع تعاونية: هذه التعاونيات كانت منظمة من قبل وزارة اصلاح الأراضي، على قواعد تطوعية نقية. وجد في نهاية عام 1969 ما مجموعه 667 جمعية فيها 28.074 عضوأ، ارتفع عددها إلى 805 جمعيات في 1970 وعدد الأعضاء إلى 110.472.

2 - مزارع حكومية: كانت هذه المزارع عادة كبيرة جداً، تعمل بحسب مبدأ الفعالية الاقتصادية، وتلعب دوراً مفيداً في إنتاج مواد ذات كفاية عالية وتظهر فوائد التقنيات الحديثة. انتهى معظم ذلك إلى

الفشل، بسبب ارتفاع تكاليف قوة العمل.

بشكل عام، كان الهدف رفع القيمة الإنتاجية لكل عامل زراعي. وهذا يعتمد على الاستثمار الكلي المخصص للزراعة وأيضاً على الظروف الطبيعية. تغيرت بنية الزراعة جذرياً، وكان هذا عاملاً هاماً ومؤثراً على النموذج الاقتصادي للإنتاج. إذا أخذنا الفروق بين النموذج القديم والحديث للإنتاج بعين الاعتبار، ودون إهمال حجم الزراعة، فإننا نرى أن النظام الجديد حول نسبة كبيرة من المزارع إلى ممتلكات صغيرة، الأمر الذي جعل من الصعب على الفلاحين استخدام جهدهم بفعالية دون الاشتراك في الجمعيات.

الجدول رقم (10) الحصة المتوسطة لكل فرد من الإنتاج الزراعي 1962 – 1969

| | 702 0 33 | <u>C</u> 7 0 3 | | |
|-------|------------|----------------|------------|-------|
| حساب | حصة كل | قيمة الإنتاج | عدد السكان | السنة |
| قاعدي | فرد | الزراعي | | |
| | من الإنتاج | | | |
| | الزراعي | | | |
| | لاينار/ | | | |
| 100 | 20.2 | 148.701 | 7.366.710 | 1962 |
| 86 | 17.3 | 131.849 | 7.601.112 | 1963 |
| 89 | 17.9 | 140.251 | 7.846.536 | 1964 |
| 105 | 21.2 | 171.422 | 8.097.230 | 1965 |
| 105 | 21.3 | 178.112 | 8.359.661 | 1966 |
| 100 | 20.2 | 173.957 | 8.632.709 | 1967 |
| 105 | 21.3 | 189.730 | 8.914.457 | 1968 |
| 104 | 21.1 | 194.529 | 9.205.185 | 1969 |

المصدر: تقييم التطور الاقتصادي في العراق، ص 43.

من الجدول السابق يمكن إيجاز النقاط التالية:

ازدادت قيمة الإنتاج الزراعي خلال الفترة 1962 – 1969 مع انخفاض في الإنتاج خلال الفترة 1963 – 1964. الزيادة الإجمالية هي 23 % والتي تتطابق مع متوسط سنوي يقدر بـ 2.8 %.

أكد الاقتصاديون العراقيون على أن الزيادة في الإنتاج الحيواني قد تحققت، أما إنتاج الحبوب وأنواع أخرى فقد تناقص باستثناء الخضار. وهذا يثبت بوضوح ما قيل سابقاً عن التناقص المستمر في الإنتاجية الزراعية.

وصلت الزيادة السنوية في قيمة الإنتاج الزراعي بأسعار ثابتة إلى 2.975.000 دينار، وهي لا تتطابق مع الزيادة الحقيقية في الإنتاج، لأنه لم يتم أي نقص في التضخم.

وحتى إذا كانت تعتبر زيادة، فإنها لا تتناسب مع نسبة متوسط النمو السكاني، الذي كان 3.36 % في نفس الفترة.

2 - تقييم سياسة الدخل:

أكد نقاش الدكتور ه. جواد واقتصاديين عراقيين آخرين (الجدول رقم 10) أن قيمة الإنتاج الزراعي قد ازدادت. واعتمدوا في حكمهم على الأسعار الحالية التي كانت 148.701.000 دينار لإنتاج عام 1969، و206.201.000 دينار لإنتاج عام 1969. وازداد فضل القيمة من 140.380.000 دينار عام 1962 إلى فضل القيمة من 1969، والنتيجة أن نسبة الفائض المتوسطة وصلت تقريباً إلى 191 % خلال الفترة، مشكلة فانضا المتوسطة وصلت تقريباً إلى 191 % خلال الفترة، مشكلة فانضا الدكتور جواد، فإن الحسابات تشير إلى أن القطاع الزراعي هو واحد من القطاعات الأكثر ربحاً(2). لكن لا أحد يستطيع أن يتفق مع تحليل الدكتور جواد؛ لأنه لم يحسب مساهمة التضخم في السعر. وكما لاحظنا فإن السمة العامة للإنتاج الزراعي في العراق هي الانخفاض، لاحظنا فإن السمة العامة للإنتاج الزراعي في العراق هي الانخفاض،

هناك مجموعتان من الإنتاج الزراعي كانتا خاضعتين للاستثمار:

الأولى تتضمن الحبوب، الخضار، الفواكه، التمور، والتي تمثل 61.4 % من الإنتاج الكلي عام 1962، غير أنها تناقصت لتصل 58.6 % في عام 1969. وتمثل هذه المجموعة نفس النسبة في الأسعار الثابتة والجارية.

المجموعة الثانية تتضمن الإنتاج الحيواني، وهو يمثل منتجات الألبان، اللحوم والصوف، وجلود الحيوانات، البيض ومنتجات أخرى، والتي كانت في ازدياد.

العراق هو أحد البلدان القليلة المتخلفة التي استثمرت في البنية التحتية الزراعية مبلغاً ضخماً من رأس المال فيما يتعلق بعدد السكان الزراعيين القليل نسبياً. أنفق العراق الكثير على التحكم بمياه الري، وتسهيلاته، والاستصلاح والمكننة. بالإضافة إلى ذلك، فإن استثماراً ضخماً قد وضع لتطوير الموارد البشرية، من خلال التربية والتنظيم الجماعي للزراعة.

تطلب العراق، بسبب الحاجة إلى الزيادة في المنتجات

الزراعية، رفع دخل كل فرد بحيث يكون هناك حافز لتحسينات زراعية أبعد في استخدام الأراضي.

الجدول رقم (11) قيمة الإنتاج الزراعي 1962 - 1969

| | 1962 | 1963 | 1964 | 1965 | 1966 | 1967 | 1968 | 1969 |
|----------------|--------|--------|--------|--------|--------|--------|---------------|--------|
| احبوب | 57827 | 41945 | 50445 | 52331 | 54570 | 57086 | 59995 | 62395 |
| بسخضار | 19983 | 23425 | 24616 | 29483 | 35343 | 40649 | 42663 | 44370 |
| تمور | 13559 | 12790 | 12205 | 11038 | 13259 | 12899 | 13522 | 14064 |
| وفواكه | | | | | | | | |
| المجموع | 91369 | 78160 | 78266 | 92852 | 103172 | 110634 | 116180 | 120829 |
| - ق | 23235 | 22970 | 24181 | 29235 | 29792 | 30258 | 31807 | 33079 |
| منتجات | | | | | | | | |
| الحليب | | | | | | | | |
| منتجات | 20749 | 23299 | 25282 | 28537 | 28537 | 29507 | 31045 | 32287 |
| اللحوم | | | | | | | | |
| جلود | 7399 | 7654 | 9954 | 9049 | 10561 | 12508 | 21142 | 13668 |
| الحيوانات | | | | | | | | |
| د منتجات | 5949 | 6478 | 6992 | 6118 | 6050 | 5911 | 6095 | 6338 |
| أخرى | | | | | | | | |
| المجموع | 57332 | 60401 | 66409 | 72055 | 74940 | 78284 | 82089 | 85372 |
| المجموع | 148701 | 138561 | 153675 | 165406 | 178112 | 188918 | 198169 | 206201 |
| الكلى | | | | | | | * | |
| فانض | 140380 | 109300 | 148100 | 162700 | 172730 | 181390 | 190460 | 198080 |
| القيمة | | | | | | | | * |
| % من | %94.4 | %78.9 | %96.4 | %98.4 | %79 | %96 | % 96.1 | %96.1 |
| فيمة | | | _ | | | | | |
| الإنتاج | | | | | | | | |

القيمة محسوبة على الأسعار الجارية 1000 دينار. الحسابات مأخوذة من تقديرات تقارير. حسابات 1965- 1969 من قسم التقارير الوطنية.

3- مفاهيم تنظيم التخطيط الزراعي:

ادى ازدياد عدد السكان والطرائق الزراعية في العراق، إلى انتاج قليل لقوة العمل العاملة في الزراعة، وكان رد الفعل الأساسي المتوقع من الحكومة هو أن تزيد العدد المتوسط لساعات العمل كل سنة، لكي توازن ذلك. لكن طاقة قوة العمل في العراق تبقى ضعيفة بالمقارنة مع مستويات الزراعة الحديثة. تتفق هذه الأبحاث، (وأنا أقف جانب الحذر في ذلك) على أن متوسط طاقة قوة العمل للرجل في السنة ضنيل جداً في نظام الزراعة المروية. وتظهر كذلك أن ساعات العمل الزراعي محددة بخمس ساعات في اليوم في ذروة الموسم.

وهناك ما يشار إليه بمشاريع التوسع العمودي (أي أن تجهز الأرض في وقت قصير وتوضع في الزراعة المكثفة). في كلا الحالتين فإن الإنتاجية الحدية للأراضي ستصل إلى قدرتها القصوى خلال سنين قليلة. وهذا يتضمن أن البطالة ستهيمن على الزراعة العراقية، إذا استمر هناك النقص في زراعة أراض جديدة. البديل الآخر للتوسع العمودي هو الاستثمار طويل الأمد في مشاريع أفقية. هذه المشاريع خاضعة بشكل رئيس لتقديم تسهيلات ري جديدة واستصلاح الأراضي. هذا هو ببساطة الحل الوحيد لتوازن الكثافة والإنتاجية للأراضي الزراعية ولإيقاف الفانض في عدد السكان الريفيين المهاجرين إلى المراكز المدينية.

تشير الخطة بوضوح إلى أن الحل لمسألة انخفاض حصة كل فرد في الزراعة هو عن طريق التنظيم الجماعي، وإدخال أفضل طرق التحكم بمياه الري أن تسبب تغييراً جوهرياً في النظام الموسمي للعمل. وفي حال أن هناك اقتصاداً معتمداً على الزراعة وهناك أيضاً تزايداً سكانياً بمقدار 3.36 بالألف سنوياً، فهذا يجعل من الضروري وضع أراضٍ اكثر قيد الزراعة، وهذا سوف يؤدي إلى انخفاض البطالة الكلية. إن البطالة الموسمية، التي هي صفة مميزة للريف العراقي، تقوم على المكثفة لاستخدام الأراضي، والتي يمكن إنقاصها عن طريق النماذج على تقليص البطالة:

- استخدام النموذج الأوروبي للزراعة في الأراضي المروية.

- إدخال النوبة الثلاثية المجاري في الأراضي المروية.

- صناعة الأكواخ لإيجاد عمل غير موسمي.

ومع المشاكل الاقتصادية لبلد قبل صناعي مثل العراق، حيث دخل كل فرد منخفض جداً والاقتصاد الإجمالي منخفض أيضاً، فإن الحكومة ستعتمد على قطاع النفط أو القروض الأجنبية في الحصول على الاستثمارات الضرورية.

إن هدف الخطة الاقتصادية هو إحداث تغيير كاف في الـ GNP الكلي، لكي يحدث ازدياداً حقيقياً في دخُل كل فرد. والاقتصاد

الوطني هو اقتصاد بعيد عن التوازن، حيث بلغت نسبة نمو القطاع الصناعي 12 %، بينما النفط 7 %، والقطاع الزراعي لم يتجاوز أكثر من 1 %.

تمت صياغة الخطة الخمسية لخلق التوازن الضروري بين القطاعات المختلفة للاقتصاد الوطني. لذلك فإن تطور القطاع الزراعي له أهمية خاصة في القطاعات الأخرى. ربما تؤثر بعض مناحي سياسة الخطة الاقتصادية على تحقيق الأهداف المرسومة من قبل المخططين والتي تنحصر في أن مدخلات توفير الجهد غير مناسبة في بلد متخلف بوجود 3.34 % من التزايد السكاتي السنوي، وهذا ربما يكون ملاحظة صحيحة في بعض أجزائها عندما تترافق بضيق مساحة الأراضي القابلة للزراعة.

إن مدخلات حماية الأراضي مثل الأسمدة الصناعية مقبولة الاستخدام؛ لأنها ترفع ليس فقط القدرة الإنتاجية لكل فلاح، بل أيضاً الإنتاج الكلي، بينما لا يضيف استخدام توفير الجهد في أراضٍ مروية مكثفة إلا القليل أو لا شيء للإنتاج الكلي، وربما يحل محل الانهماك بالعمل الزراعي الانهماك في قطاعات أخرى.

لقد ساعد استخدام مدخلات الجهد في المناطق المروية بالأمطار على رفع إنتاجية كلية للأراضي، خاصة في مناطق زراعة الحبوب، حيث الزراعة الممكننة كانت الأكثر مردوداً. وهنا يخشى المخططون من خلق بطالة أكثر وزيادة في عدد العمالة المقنعة، في حال اللجوء إلى أسلوب توفير الجهد المميز في مشاريع التطور الأفقي ومدخلات حماية الأراضي في مشاريع التطور العمودية للخطة الزراعية.

والسبب الحقيقي الذي يمكن أن يؤثر على كامل الخطة الزراعية في المستقبل، هو خطر تلف الأراضي الزراعية نفسها بسبب تراكم الأملاح فيها. الملوحة تأتي من مصدرين رئيسيين: الخليج العربي المتراجع، الملح المتروك في التربة من عصور سابقة من الري. استلزم تدمير خصوبة التربة مسبقاً انتقال حوالي 300 مزارع إلى أراضٍ أخرى، وتناقصت غلات المحاصيل من 400 كغ لكل دونم في السنوات الماضية إلى 250 كغ للدونم الواحد. ولمواجهة

هذه المشكلة خصص المخططون 44.4 % من ميزانية الاستثمار الزراعي الكلي لحل جزء من المشكلة عن طريق مد شبكات مياه الري وتمويل مشاريع استصلاح الأراضي. وبهدف التحقق من الأراضي التي يمكن إنقاذها عن طريق الاستصلاح، فقد احتاج الأمر إلى فحص تربة جميع الأراضي الزراعية.

ملخص أهداف الخطة

مباشرة بعد الثورة، حدثت حركة واسعة لتوزيع الأراضي للفلاحين الذين لا يملكونها. لم تعط مبادرة الحكومة بإنشاء تعاونيات نتائجها المتوقعة بشكل كامل، والسبب الرئيسي كمن في عدم الثبات في سياسة الإصلاح، والتي كانت تحت ضغط مستمر من الإقطاعيين السابقين ومؤيديهم في الإدارة البيروقراطية، التي عدت مثل هذا الإصلاح نهاية لسلطتها. وفي الواقع، جربت الحكومة إجراءات معينة لتثبيت وتائر الإنتاج وتجنب الخلل في عملية الإنتاج، ولكن ضغط الوضع أدى إلى عدم ثبات سياسي، تفاقم مع ضغط الإمبرياليين على القطر من خلال موقعهم المسيطر على إنتاج النفط.

مواصفات العمل:

ذهب المخططون العراقيون بعيداً جداً في اعتبار سياسة القوة البشرية للحكومة أنها تشكل جزءاً مندمجاً في إصلاح الأراضي. كان هناك فانض كبير في القوة البشرية، وكانت هناك هجرة كبيرة إلى المراكز المدينية. في الوقت الحالي، هناك طلب قليل جداً على العلم في الصناعة، وكان من غير المتوقع، في نظر خطتين اقتصاديتين، أن يكون مستوى الاستثمار في الصناعة سيحل المشكلة.

نحن نفهم بشكل عام أن الأسباب الديموغرافية من أجل سياسة الإنتاج هي تحويل عدد السكان الزراعي الفائض إلى نشاطات اقتصادية أخرى، وهذا بشكل رئيسي يتطلب وضع أراض جديدة في خدمة الزراعة من خلال نشر الصناعات المعتمدة على الزراعة في الريف. والسياسة الحالية أيضاً لا تشجع على الهجرة إلى المراكز المدينية.

موازنة أسعار السلع الغذائية:

في الحقيقة، لقد اتخنت إجراءات محددة لموازنة الأسعار الداخلية مع الأسعار العالمية. ولتجنب تقلبات الأسعار التي ربما تنتج عن انهيار مستوى المحاصيل، وجدت أنظمة تعاقد مسبقة للمنتجات الزراعية عن طريق أقسام حكومية، حيث كان المزارعون والتعاونيات غير مجبرين على الإذعان لتعهداتهم في المواسم السيئة. وبما أن البلد مستورد ومصدر للغذاء، فإن مستويات الاستهلاك يسيطر عليها عن طريق برامج الغذاء الحكومية. وترعى الحكومة برامج تغنية تعتمد أساساً على دعم صناعة الغذاء، خاصة الخبز ومنتجات المزارع.

كانت الخطط موجهة نحو زيادة صادرات المنتجات الزراعية بهدف الوصول إلى تبادل تجاري مع الخارج، وتمويل المشاريع التي يراد منها تصدير شكل متطور من المنتجات الزراعية.

خاتمة:

في مقابل عدم الاستقرار في النظام السياسي في العراق، خلال الفترة ما بين 1958 - 1970، كانت أهداف الإصلاح المحددة للزراعة مشكلة غالباً بلغة غامضة نوعاً ما، ومشيرة في أغلب الحالات إلى الحاجة للتوسع في الإنتاج، وحتى إلى توزيع الثروة الزراعية بين الناس. وهذه السياسة كانت تقوم على تخصيص الاستثمارات وتشجيعها من خلال دعم الأسعار. ازداد الإنتاج، وازداد الميل إلى تحسين الغلات عن طريق تطبيق تقنيات حديثة بهدف انقاص تكاليف الوحدة في الإنتاج. ومن خلال إدخال أنواع جديدة في حالات معينة، جعل من الممكن اقتصادياً الاستبدال بمحاصيل جديدة. لكن، كان استهلاك الفرد في الغذاء يتزايد. وعدد السكان يتزايد بنسبة عالية جداً، وهذا الازدياد في الاستهلاك قد تجاوز الازدياد في إنتاج منتجات معينة. سارت سياسة الإنتاج على طريق زيادة الإنتاج منطلبات الغذاء الداخلية أو لأهداف التصدير.

كما انطلق التوسع في الإنتاج الزراعي من الرغبة في رفع الدخول الزراعية، ومن أجل خلق توازن في ميزان المدفوعات (إما من خلال حماية الواردات أو زيادة الصادرات).

توصيات للتخطيط المستقبلي

إن مستوى الدخل المنخفض الحالي في الزراعة مرتبط بشكل وثيق بالقيمة المنخفضة لإنتاجية كل فلاح. والسؤال الأول الذي يبرز هو: «إلى أي مدى تزداد قيمة الإنتاج الزراعي كنتيجة لسياسة الاستثمار ؟».

أولاً: الزيادة في عدد السكان تتجاوز نسبة الاستثمار.

ثانياً: الزيادة في استهلاك الغذاء تنتج عن زيادة في الإنفاق الحكومي.

الحكومي.

ثالثاً: تصدير المنتجات الزراعية لمتطلبات التبادل الخارجي. ان حجم الإنتاج معتمد على المدخلات الكلية، وكفاية الخطة الاقتصادية في تنظيم عوامل الإنتاج. يجب على صانعي السياسة أن يبينوا بوضوح فيما إذا كانت خططهم معدة لإنقاص تكلفة الإنتاج، لكي تنتج سلع زراعية باقل التكاليف الممكنة. بالإضافة لمثل هذه السياسة يجب أن تنتج زيادة في دخل كل عامل في الزراعة، مع وجود هدف هو التأكيد على توفير مستوى أفضل لعيش الفلاحين. وفيما يتعلق بذلك، فإن المخططين يجب أن يأخذوا باعتبارهم التقسيم الدولي للعمل، والذي يعني أن نموذج الإنتاج يجب أن يعكس الميزات الطبيعية للبلد وحالة السوق العالمية.

في حال العراق، هناك ميزات قليلة للسياسة الحالية فيما يتعلق بالتقسيم العالمي للعمل، مثال إنتاج التمور. إن تكاليف الإنتاج الكلية مرتفعة جداً في معظم المحاصيل الزراعية، بسبب طبيعة العمل المكثفة في الزراعة. كما أن ذلك يعتمد على إمكانية تحقيق أي تخفيض في التكاليف على الزيادات المستقبلية في العمل الصناعي والخدمي. وإن مكننة الزراعة من أجل زيادة الإنتاج غير كافية بحد ذاتها، ويجب أن ترافقها كفاية في استخدام الآلة، الأرض، المياه، العمل والمهارة، وإلا ستكون هناك تكاليف أعلى حتى مع ازدياد

مرتفع في الإنتاج. تظهر مشاكل الزراعة في العراق أهمية النمو الاقتصادي العام للبلد، والحاجة إلى مصادر بديلة للعمل لتحويل العمل الزائد إلى قطاعات أخرى.

المشكلة الأكثر صعوبة والتي تواجه أية زراعة، هي الحاجة الى استثمارات ضخمة، خاصة لتقديم الري وتنفيذ استصلاح الأراضي. مثل هذه الاستثمارات تتطلب زيادات في المدخرات أو التزوّد من رأسمال أجنبي من خلال قروض. كما أن المستوى المنخفض الحالي من الدخل يقيد المبادرات الخاصة. كان المخططون العراقيون يعتمدون على عائدات النفط كلياً لكي يسهلوا الاستثمار في الزراعة وكان من الضروري أيضاً التمويل من إيرادات عامة أخرى. وفي جميع الخطط الاقتصادية، كان الاقتصاديون يواجهون المشكلة الرئيسية في إيجاد طرق من خلالها لن يقود الاستثمار إلى حدوث تضخم. ويجب أن نضع نصب أعيننا أن الإنفاقات البيروقراطية والعوائق واضحة في اتجاهين:

أُولاً: مؤسسات مزدوجة، كانت هي المسئولة عن تنفيذ الخطة الزراعية. مثلاً: وزارة الزراعة ووزارة إصلاح الأراضي.

ثانياً: جهاز بيروقراطي غير مؤهل موروث من مرحلة ما قبل الثورة، بدون دافع لتطوير البلاد. من أجل تحديد اتجاه السياسة ومبادئ تنفيذ الخطط، فإن النقاط التالية يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار:

- إنتاج الغذاء بأخفض الأسعار الممكنة من خلال رفع استخدام الكفاءة لعوامل الإنتاج.

- اعتماد سياسة تسعير مرنة لتأكيد ثبات أسعار المواد الغذائية المحلية، والتي ستحتاج إلى تعديل مستمر في الإنتاج وسياسة التسعير دون إهمال التقسيم العالمي لقوة العمل.

ـ تنويع الزراعة والاقتصاد الكلي هو مطلب لتطوير الدخل الإجمالي، حيث حصة الزراعة في الاقتصاد تتناقص. إن دخل كل فرد ومستوى المعيشة العام للبلد هي المقاييس الأكثر أهمية من وجهة النظر الاجتماعية والاقتصادية.

المراجع

• الإحصائيات:

- خلاصة سنوية للإحصانيات 1970 المنظمة الإحصائية المركزية، بغداد بالإنجليزية.
- دراسة إحصائية لنسبة النمو السكاني في العراق -- C.S.O بغداد.
- تطور سعر البيع بالجملة والبيع بالتجزئة من 1939 -- C.S.O ،1971
- خطة التطوير الوطنية 1970 1974، بغداد 1971، بالإنجليزية.
- تعديل أول لخطة التطوير الوطنية 1971، بغداد --بالانجليزية
 - تعليمات المجلس الزراعي الأعلى 1972، بغداد.

• دراسات في الزراعة العراقية:

- التطور الاقتصادي في العراق 1864 1958، حسان م. س. 1965، بغداد.
- در اسات في الاقتصاد العراقي حسان م. س. 1966 بغداد.
- تقرير عن مسائل الإصلاح الزراعي خيري، زكي، 1960، بغداد.
- النظام الإقطاعي والإصلاح الزراعي. الخطيب، ه، بغداد.
- نحو إصلاح زراعي جو هري في العراق -- الطالباني، م، 1969، بغداد.

- آراء في مشاكل الإصلاح الزراعي حبيب، ك، وطالباني، م 1971، بغداد.
- الدخل الوطني في العراق -- دراسات مختارة، 1970، بغداد -- بالإنجليزية.
- حالة الإرشاد الزراعي في العراق السراج، أ 1971، بغداد.
- حالة المزارع الحكومية في العراق -- البندر، ت، وناجي، أ، 1971، بغداد.
- تُقْيِيمُ النَّطُورِ الاقتصادي في العراق (3 أجزاء) 1950 1970، هاشم، ج وأخرين، 1970، بغداد.
- اتجاهات جديدة في الإصلاح والتنظيم الجماعي للزراعة في العراق، النوفل، س، ج 1972، بغداد.
- تطور إصلاح الأراضي في الشرق الأوسط، وارنير، د، هيرتفورد شاير 1957 بالإنجليزية.
- إصلاح الأراضي في المبدأ والممارسة، وارنير، د، 1969، لندن بالإنجليزية.

أطروحات عامة:

- قضايا أساسية في التطور الاقتصادي، ميير، جيرالد. م، أكسفورد 1970.
- اقتصاديات التطور الزراعي، ميلور. ج و. كورنيل 1970.
 - أوضاع النمو الزراعي، بوسيروب، ايستر، لندن، 1970.
- العالم الثالث، مجموعة من الكتاب السوفييت، موسكو 1970.
- السياسات الزراعية في أوروبا وشمال أمريكا تقرير 1956 CEEC

الملاحق

ملحق 1: علي عبدالله دويغر... عاش أبيّاً ومات دُرّاً أبيّاً.

بقلم: ريم خليفة

غيّب الموت صباح الجمعة (6 سبتمبر/ أيلول 2013) المناضل البحريني علي عبدالله دويغر في السويد بعد أن عاش حياة جمعت بين اليتم والألم والحرية والنضال والمنافي وبين صراع طويل مع الأمراض المختلفة التي عصفت بجسده مرة بسبب التعذيب الذي تعرض له في غياهب سجون البحرين منذ ستينات القرن الماضي ومرة مع مرض عضال ليطوي بذلك صفحة مناضل بحريني قلما تكرر أناس مثله.

ودويغر يعرفه معظم السياسيين في البحرين وخارجها فهو مؤسس جبهة التحرير الوطني البحرانية. وهو أول تنظيم حزبي ويساري طليعي في البحرين قاد الجماهير وهو يعد التنظيم الحزبي الأول من نوعه في الخليج انطلق في 15 فبراير/ شباط العام 1955. وكان أول اجتماع نظمه للجبهة بدأ في أحد أحياء المنامة القديمة بينما

كان أول من صاغ ميثاق الجبهة بخط يده في العام 1959. ومن لا يعرف دويغر وعائلته فهو سليل عائلة منامية، فكلمة دويغر، تعني الفيض والعطاء ومن ثم انسحبت الكلمة كلقب للعائلة، ويذكر أن هناك أسراً عراقية ولبنانية وسعودية تحمل اللقب نفسه.

إن أسرة دويغر من الأسر البحرينية العربية الأصلية في المنامة ذات جذور تاريخية وكان منزلها يقع على المدخل المؤدي إلى رأس الرمان بالعاصمة وكانت تتاجر في مجال المواد الغذانية، إضافة إلى التبغ المجلوب من عُمان، وهذا العمل تطلب التنقل بين البحرين وعُمان. والمناضل على هو ابن أخ المرحوم محمد على دويغر مؤسس نادي العروبة وصاحب ثقافة تخطت الشأن المحلي إلى الشانين العربي والعالمي، فكان إنساناً وطنياً وقومياً صاحب رسالة مجتمعية.

لقد كان على دويغر الفتى الوحيد في وسط أخواته (أنيسة وغالية) وبنات عمّه في العائلة إذ كان عمّه من أوائل من شجع فتيات العائلة على التعليم في وقت مبكر كما كان منزل العائلة صالونا أدبيا اعتاد المفكرون والمثقفون على ارتياده في فترة كانت جهود المثقفين والنخب تنصب على تنوير المجتمع.

أمًا على وأخواته فقد توفي والدهما عبدالله دويغر في سن صغيرة وقد كرست والدتهم حياتها من أجل تربيتهم وتعليمهم إذ عانب الكثير من ملاحقة وسجن وتعذيب ابنها الذي ناضل من أجل الحرية ثم ناضل في مرحلة أخرى من حياته ضد المرض لعقود.

برز اسم على دويغر منذ منتصف الخمسينات في القرن الماضي، عندما بدأ نشاطه السياسي على مقاعد الدراسة بالمرحلة الثانوية إذ كان ضمن الحلقة الريادية الصغيرة التي تبنّت الأفكار اليسارية والتقدمية في وقت مبكر نسبياً بالقياس للطبيعة الخاصة

لمستوى التطور الاجتماعي والسياسي في البحرين ومنطقة الخليج حتى أسس جبهة التحرير الوطني البحرانية.

درس دويغر في كلية التجارة في جامعة بغداد في العام 1956 وانخرط في الحياة الطلابية النشطة التي نشطت في إطار النهوض الوطني في العراق عشية وبعد ثورة الرابع عشر من يوليو/ تموز 1958، وبسبب تسارع التطورات السياسية هناك حيل بينه وبين البقاء في العراق التي بقي فيها حتى 1959 ثم أبعد من العراق مجبراً على ظهر سفينة من ميناء البصرة إلى قطر حيث عمل في شركة النفط لمدة عام ثم غادر قطر إلى الكويت وعمل هناك مديراً لتحرير جريدة «الهدف»، التي مكث فيها ستة أشهر إلا أن السلطات الكويتية قد أمرته بمغادرة الكويت بسبب سلسلة مقالات جرينة حول احتكار شركات النفط الغربية لنفط الخليج ومطالباته بتنويع مصادر الإنتاج. وبسبب آرائه وأفكاره فقد اعتقل لمدة ثمانية شهور في العام 1964، ليودع المعتقل ثانية إثر اندلاع انتفاضة مارس 1965، حيث من غادر المعتقل آنذاك.

كتب عنه رفيقه حسن جاسم الحجري عندما كان محتجزاً لمدة خمس سنوات في جزيرة (جدا) قائلاً: «عرفتُ الرفيق علي دويغر في العام 1968 عندما كنا في المعتقل بجزيرة جدا وأتذكر جيداً أنه كان في زنزانة مع إبراهيم ديتو وكان معنا في الجزيرة كثير من الكوادر وأعضاء الجبهة وآخرين، وكان من المحكوم عليهم مجيد مرهون مدى الحياة وحسن علي محمد كان محكوماً بست سنوات بينما أنا كنتُ أصغرهم سناً وقد حُكم عليَّ بخمس سنوات». مضيفاً «عشنا في تلك الجزيرة مع ضابط مدير السجن البريطاني فرانك سميث الذي كان يجيد العربية وفي كل صباح ومساء يقوم هذا

الضابط بتفقد المعتقلين والمحكومين وعندما يصل إلى على دويغر يقف نحو ربع ساعة يتبادل معه الأحاديث المختلفة وما مضت إلا فترة وجيزة حتى فارقنا على إذ تم نفيه إلى خارج البلاد... التقيته في أواخر التسعينات فتذكرني في الحال وأهداني ألبوم صور رسمها بيده كانت مُعبَّرة عن أيام زمان وعن حياتنا في السجن... مهما أتحدث عنه فهو قليل بحقه... لقد كان نبراس طريقي وطريق كل الكادحين في البحرين».

أسهم دويغر بدور قيادي حاسم في تاريخ تأسيس جبهة التحرير الوطني البحرانية وفي نضال البحرين الطويل الذي مازالت موروثاته مستمرة حتى الوقت الحالي والفرق أن الزمن تغير لكن الممارسات مازالت مستمرة مع بعض التطور. وكابد الكثير من أوجه المعاناة جراء ذلك، لكن القليلين الذين يعرفون علي دويغر الباحث الذي قدم دراسات مهمة عن خصائص التطور الاجتماعي السياسي في البحرين، بينها تلك الأطروحات التي نال عنها درجاته العلمية في جامعة لوند بالسويد.

من أبحاثه المهمة: «تحليل مقارن للإدارة العامة في البحرين»، «تأثيرات اللؤلسؤ والنفط على العمل في البحرين، و «الرأسمال الأجنبي والنمو السكاني»، فضلاً عن دراسات أخرى تتصل بقضايا الإصلاح الزراعي. في دراساته اتبع دويغر منهج التحليل العلمي، المادي التاريخي، في رصد وتحليل البنية الاجتماعية والطبقية في مجتمع البحرين في الفترات التي غطاها في بحوثه، فهو على سبيل المثال قدم في بحثه عن آثار صناعة اللؤلؤ والنفط توصيفاً للتركيب الطبقي في المجتمع البحريني مبيناً أن المظاهر الإقطاعية ظلت فاعلة رغم تقدم علاقات الإنتاج الرأسمالية مع مجيء النفط، مما أوجد تركيبة طبقية غريبة، وهو بهذا كان يتلمس مبكراً ما يتركه

النفط من تأثيرات في بنية اجتماعية محافظة. كما رأى دويغر أن البرجوازية الوطنية، آنذاك، صغيرة العدد وهي تجارية الطابع، وتعاني من اختراق السوق من قبل الرأسمال الأجنبي والشريحة المتنفذة من البرجوازية المتحالفة معه والمستفيدة من مزايا هذا التحالف.

مثل دويغر الذي كان يتمتع بفكر ثاقب هم قلة، فقد كان مؤمناً بخيار المقاومة المدنية التي هي الطريق الأمثل لتحقيق الدولة المدنية لجميع البحرينيين دون فرق أو استثناء ولم يتحرك إلا من منطلق قناعاته ولكنه دفع ثمن ذلك لأن ما كان يحلم به لم يحقق حلم الدولة التي يبحث عنها حتى وقتنا الحالى.

وتعيش المرحلة الراهنة مقاومة التغيير الذي يحقق الديمقراطية والعدل والتي مازال يطالب بها الشارع البحريني عبر نضال طويل سقط فيه منات الشهداء وآلاف المعتقلين والمهجرين والمتضررين من سياسة القبضة الأمنية بسبب غياب الشروع في التنمية الإنسانية التي تتطلب التوزيع العادل للثروة وتشييد البنى التحتية التي تساهم في بناء مجتمع العدل والمساواة.

مهما كُتب ومهما قيل يبقى على دويغر قامة وطنية كبرى في تاريخ الذاكرة والنضال البحريني... فقد عاش أبياً ومات حُرّاً أبياً!

- ملحق 2: نبذة شخصية عن الاستاذ على عبدالله دويغر.
 - من مواليد مدينة المنامة العام 1938.
 - أنهى الدراسة الابتدائية في المدرسة الشرقية بالمنامة.
 - أنهى الدراسة الثانوية في العام 1955.
- في العام 1956 التحق بكلية التجارة والاقتصاد في جامعة بغداد، وبقى حتى عام 1959.
- بدايات نشاطه السياسي، ظهرت وهو طالب بالمرحلة الثانوية.
- من أبرز مؤسسي جمعية التحرير الوطني البحرانية (أول حزب يساري طليعي في البحرين وعموم منطقة الخليج) في 15 فبراير العام 1955.
 - في عام 1959 وخلال المؤتمر الحزبي العام (سري)، أختير أول أمين عام لجبهة التحرير الوطني البحرانية.
 - أعـد وصاغ برنامج الحرية والاستقلال الوطني والعدل والمساواة، الذي أقر بالاجماع في العام 1962.
 - تعرّض للاغتيال والسجن وبشكل متكرر، أعوام 1964-1965، 1968 ونفي إلى الخارج.
 - ساهم بشكل كبير في صياغة أول برنامج انتخابي برلماني لكتلة الشعب التي حققت فوزاً كبيراً في انتخابات المجلس الوطني في العام 1973، الذي على اثره أمر بمغادرة البلاد خوفاً من وصوله للبرلمان.
 - شارك في مهرجان الشبيبة والطلاب العالمي السابع في فيينا

- العام 1959 ممثلاً لجبهة التحرير الوطنى البحرانية.
- شارك في مؤتمر اتحاد الشباب الديمقراطي العام في براغ العام 1959.
- -شارك في مؤتمر لجنة السلم والتضامن الأفرو أسيوية في العام 1962 في موسكو والقى كلمة بأسم جبهة التحرير الوطني البحرانية.
- سافر إلى موسكو مع وفد حزبي كبير في شتاء العام 1968.
- قدّم بحوثاً ودراسات كثيرة عن الأوضاع السياسية والاقتصادية في البحرين، وبحوثاً مقارنة عن العراق في سنوات الدراسة الاكاديمية في جامعة لوند بالسويد منها:
 - 1- البحرين: تأثيرات اللؤلؤ والنفط على العمل 1971.
 - 2- البحرين: الرأسمال الأجنبي والنمو السكاني 1972.
 - 3- العراق 1958- 1970 البيروقراطية
 - في المرحلة الانتقالية، موضوع الدراسة: حالة الإدارة الزراعية.
 - انتقل إلى رحمة الله تعالى صباح الجمعة (6 سبتمبر 2013) المناضل على عبد الله دويغر عن عمر ناهز 75 عاماً، وذلك بعد صراع طويل مع المرض، وقد وافته المنية في مدينة مالمو بالسويد.

القهرس

| عن الكتاب والكاتب |
|---|
| البحرين: تأثيرات اللؤلؤ والنفط على العمل 13 |
| كتب هذا البحث في 1971 |
| البحرين: الرأسمال الأجنبي والنمو السكاني 39 |
| كتب هذا البحث في 1972 |
| تحليل مقارن في الإدارة العامة |
| دراسة حالة: البحرين (1932 - 1971) |
| البير وقراطية في المرحلة الانتقالية |
| موضوع الدراسة: حالة الإدارة الزراعية |
| دراسة حالة: العراق (1958 - 1970) |

| 133 | العمل في الزراعة |
|-----|----------------------------------|
| | سياسات إصلاح الأراضي الزراعية |
| | دراسة حالة: العراق (1958 ـ 1970) |
| | 10 |
| 179 | المراجع |
| 191 | الملاحق |

الوطني الراحل على الكبار الذين شك الكبار الذين شك المحمدة كاما أجل الاستقلال الو القدم وفي صوغ وثانقها الكبار الذير الوعي التقدمي في علاقتها الكفاحية والتضامن في الحال الوطنية بالسجن الوطنية بالسجن

يضعف إرادته.

يتضمن هذا الكتام

978-9953-593-86-89953 593869